تَأَثُّر أبي علي الفارسي المتوفي سنة ٣٧٧هـ
بالمبرد المتوفي سنة ٢٨٥هـ
من خلال كتاب : " المقتضب "
جمعا وتصحيحا ودراسة

إعداد

دكتورة / فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي

أستاذ اللغويات المساعد

كلية الدراسات الإسلاميةوالعربية للبنات بكفر الشيخ

جامعة الأزهر -جمهورية مصر العربية

تَأَثُّر أبي علي الفارسي المتوفي سنة ٣٧٧هـ بالمبرد المتوفي سنة ٢٨٥هـ من خلال كتاب : " المقتضب " جمعا وتصحيحا ودراسة .

فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي
قسم اللغويات – كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ جامعة الأزهر – مصر.
البريد الإلكتروني : fatmaabdulrahman@azhar.edu.eg

ملخص البحث :
اشتمل على:– المقدمة : ذكرت فيها أهمية البحث ، وأسباب اختياره ، ومنهجه ، ومشكلته ، والدراسات السابقة ، ثم خطة البحث – التمهيد : وجاء في ثلاثة مطالب ؛ المطلب الأول : (التعريف بمصطلحي التأثير والتأثر، وأهمية التأثير وقيمته ، وأثر كتاب : " المقتضب " في مؤلفات الفارسي، وتأثر الفارسي بالمبرد) – المطلب الثاني : (التعريف بالمبرد من حيث (اسمه ونسبه ، كنيته ولقبه ، نشأته العلمية ، شيوخه ، تلاميذه، صفاته وأخلاقه ، ثناء العلماء عليه ، مصنفاته ، شعره ، وفاته) – المطلب الثالث : التعريف بالفارسي من حيث : (اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ، ولادته نشأته ، شيوخه ، تلاميذه ، ثقافته وثناء العلماء عليه ، كتبه ومسائله ، مؤلفاته ، وفاته) .
المبحث الأول : تأثر أبي علي الفارسي بالمقتضب في كتابه : (البغداديات) وفيه خمس مسائل :
المسألة الأولى : اختلاف العلماء في حقيقة " الميم " من (م الله) ،المسألة الثانية : الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف وشبهه ، المسألة الثالثة : مجيء " ممّا " بمعنى : " ربما" ، المسألة الرابعة : مجيء " الكاف " زائدة لغير معنى التشبيه ،المسألة الخامسة : رفع الجواب بعد فعل الشرط المضارع المجزوم .
المبحث الثاني: تأثر أبي علي الفارسي بالمقتضب في كتابه :(التعليقة على كتاب سيبويه) وفيه ثلاث مسائل : المسألة الأولي : إبدال الميم من الواو في : " فم " والجمع بينهما في قول الشاعر : " فمويهما " وتوجيه ذلك ،المسألة الثانية : الاختلاف في وزن : (أَرْوَى) . المسألة الثالثة : تمييز العدد عشرة فما دونها .
المبحث الثالث : تأثر أبي علي الفارسي بالمقتضب في كتابه : (البصريات) وفيه مسألتان : المسألة الأولى : معنى قولهم : " أقل رجل رأيته إلا زيد " ،المسألة الثانية : نداء المضاف إلى ضمير المخاطب.
المبحث الرابع : تأثر أبي علي الفارسي بالمقتضب في كتابه : (المسائل العسكرية) وفيه مسألة : اختلاف النحويين في حد الاسم ، ثم كانت الخاتمة ، وشملت أهم نتائج هذه الدراسة ، ثم فهرست أهم المراجع والمصادر ، وفهرست الموضوعات التفصيلي .
الكلمات المفتاحية : تأثر أبي علي الفارسي، المبرد ، كتاب المقتضب ، جمعاوتصحيحا ، دراسة.

The influence of Abu Ali al-Farsi, who died in 377 AH, on al-Mubarrad, who died in 285 AH, through the book "Al-Muqtabas" Collection, correction, and study

Fatima Abdel Rahman Abdel Latif El-Gendy
Department of Linguistics - Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls - Kafr El-Sheikh- Al-Azhar University-
Email: fatmaabdulrahman@azhar.edu.eg

Research Abstract:

which includes: Introduction: It mentioned the importance of the research, the reasons for choosing it, its methodology, its problem, and previous studies, then the research plan - Introduction: It came in three sections; the first section: (Definition of the terms influence and being influenced, the importance of influence and its value, the impact of the book “Al-Muqtabas” on Al-Farisi’s works, and Al-Farisi’s influence on Al-Mubarrad) Chapter One: Abu Ali al-Farisi's influence on al-Mukhtasar in his book (al-Baghdadiyyat), which addresses five issues.Issue One: Scholars' disagreement over the meaning of the "mīm" in "mā Allah." ssue Two: Distinguishing between the verb of astonishment and its object, such as an adverbial phrase or similar adverbial phrase. Issue Two: Distinguishing between the verb of astonishment and its object, such as an adverbial phrase or similar adverbial phrase Issue Three: The use of "mamma" in the sense of "perhaps." Issue Four: The use of "kāf" as an extra letter for a purpose other than simile
Issue Five: The nominative case of the answer after a jussive conditional verb. The second section: Abu Ali al-Farsi's influence on al-Mukhtasar in his book (The Commentary on the Book of Sibawayh). It addresses three issues:
The first issue: Substituting the letter "mim" for the letter "w" in "fama" (mouth) and combining them in the poet's saying "fumwaihima" (their mouths) and explaining that.The second issue: The difference in the meter of "arwa". The third issue: Distinguishing the number ten and less.
The third section: Abu Ali al-Farsi's influence on al-Mukhtasar in his book (Al-Basriyat). It addresses two issues: The first issue: The meaning of their saying, "The least man I have seen is Zayd." The second issue: The vocative of the complement to the second-person pronoun.
The fourth section: Abu Ali al-Farsi's influence on al-Mukhtasar in his book (Military Questions), which addresses the issue of: The disagreement among grammarians regarding the definition of a noun.
Then came the conclusion, which included the most important results of this study. It then included an index of the most important references and sources, and a detailed index of the topics.

Keywords: Influence of Abu Ali Al-Farisi – Al-Mubarrad – Al-Muqtabas – Compilation – Verification – Study

بسم الله الرحمن الرحيم

(مقدمة البحث)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، ومَنْ نحا نحوهم إلى يوم الدين .

أما بعد :-

فإن من أهم العلوم العربية التي عنى بها المسلمون في صدر الإسلام وعلى مر العصور علمي : النحو والصرف ؛ لما لهما من أثر كبير في صيانة اللغة ، وتقويم اللسان . وفهم النصوص المختلفة ، وقد وُضِعَت فيهما الكثير من المؤلفات والمصنفات ، وكان من أعظم ما وصل إلينا من الكتب الأصيلة – كتاب : " المقتضب " الذي يُعَدّ أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح ، والعبارة المبسوطة ، بل وكان من أنفس مؤلفات – المبرد ، وأنضَج ثمراته ، والمرآة الصافية التي تجلو مذهبه النحوي ، في صورة معبرة ، واضحة القسمات ، بيّنة الملامح.

كما كان له تأثير جليّ وواضح في مؤلفات النحويين الذين جاءوا بعده أمثال : أبي علي الفارسي الذي تأثر به في بعض كتبه كالبغداديات، والتعليقة على كتاب سيبويه، والبصريات، والعسكريات وغيرها.

لهذا عزمت على مثل هذه الدراسة التي جاءت بعنوان : (تأثُّر أبي علي الفارسي المتوفي سنة ٣٧٧هـ بالمبرد المتوفي سنة ٢٨٥هـ من خلال كتاب : " المقتضب ") جمعا وتصحيحا ودراسة .

أما عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره فهي :-

١- بيان فضل العالم النحوي الكبير أبي العباس المبرد ، ومكانته بين علماء اللغة والأدب .

٢- إظهار ما لكتاب " المقتضب " من أثر واضح في جلاء مذهب المبرد النحوي ، وبيان ملامحه ومعالمه.

٣- إبطال ونفي ما نسبه أبو البركات الأنباري في كتابه : " نزهة الألباء في طبقات الأدباء" ، وياقوت الحموي في كتابه : " معجم الأدباء " إلى الفارسي من القول بأنه لم ينتفع بكتاب : " المقتضب " إلا في مسألة واحدة هي : وقوع " إذا " جوابا للشرط ؛ لأن في هذا هضم لحق كتاب : " المقتضب " ، والتهوين من أمره .

٤- إثبات أن الفارسي انتفع بكتاب : " المقتضب " ، وتأثر به مواضع متعددة من مؤلفاته ومصنفاته المختلفة كالبغداديات ، والبصريات ، والعسكريات، والتعليقة على كتاب سيبويه .

٥- بيان سبب عدم شهرة كتاب : " المقتضب " ، وعدم ذيوعه ، ودراسته في نطاق محدود عند العلماء والمصنفين .

منهج البحث : اعتمدت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي النصي التحليلي، حيث تتبعت مواضع تأثر الفارسي بالمبرد من خلال كتاب : "المقتضب"

في كتب الفارسي المختلفة وتصنيفها وتحليلها .
مشكلة البحث :تكمن مشكلة البحث في : بيان أثر كتاب :" المقتضب" للمبرد في الفكر النحوي للفارسي.
الدراسات السابقة : هناك بعض الدراسات السابقة تتعلق بالمبرد والفارسي لكنها لا تتصل اتصالا مباشرًا بموضوع البحث منها:-

١- أبو علي الفارسي النحوي د. شاكر محمد الفحام ، مجلة مجمع اللغة العربية – دمشق مج/٥٨- ج/٤ - ١٩٨٣م .
٢- الخلاف بين سيبويه والمبرد د. سليمان دفع الله عبد الله – دار الملك عبد العزيز – مج/١٦ – ع/١ ١٩٩٠م .
٣- أبو علي الفارسي وجهوده النحوية د. طيبة عبد الرحمن محمد – رسالة ماجستير – جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ٢٠٠٣م.
٤- أبو على الفارسي في مصنفات ابن جنى د. رحيم جمعة على – رسالة دكتوراه – جامعة بغداد – ٢٠٠٥م .
٥- موقف أبي على الفارسي من الزجاج في كتاب : الإغفال ، دراسة وتحليل ، د. سالم بن سيف بن سالم بن فضيل ٢٠١٤م.

ودراسة سابقة تتعلق بالتأثير والتأثر وجاءت بعنوان :

- التأثير والتأثر بين إرشاد السالك وأوضح المسالك د. سارة محمد أنانج منصور – كلية الآداب – عين شمس ، مجلة البحث العلمي في الآداب ع / ١٦ - مج / ٤ عام ٢٠١٥م .

خطة البحث : يقوم هذا البحث على : مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة مباحث ، وخاتمة ، وثبَت أهم المصادر والمراجع ، وفهرست الموضوعات ، وذلك كالتالي :
المقدمة : ذكرت فيها أهمية البحث ، وأسباب اختياره ، ومنهجه ، ومشكلته ، والدراسات السابقة ، ثم خطة البحث – **التمهيد** : وجاء في ثلاثة مطالب ؛ **المطلب الأول** : (التعريف بمصطلحي التأثير والتأثر، وأهمية التأثير وقيمته ، وأثر كتاب : " المقتضب " في مؤلفات الفارسي ، وتأثر الفارسي بالمبرد) – **المطلب الثاني** : (التعريف بالمبرد من حيث (اسمه ونسبه ، كنيته ولقبه ، نشأته العلمية ، شيوخه ، تلاميذه ، صفاته وأخلاقه ، ثناء العلماء عليه ، مصنفاته ، شعره ، وفاته) – **المطلب الثالث** : التعريف بالفارسي من حيث : (اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ، ولادته نشأته ، شيوخه ، تلاميذه ، ثقافته وثناء العلماء عليه ، كتبه ومسائله ، مؤلفاته ، وفاته) .
المبحث الأول : تأثر أبي علي الفارسي بالمقتضب في كتابه : (البغداديات) وفيه خمس مسائل :
المسألة الأولى : اختلاف العلماء في حقيقة " الميم " من (م الله) .
المسألة الثانية : الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف وشبهه .

المسألة الثالثة : مجيء " ممّا " بمعنى : " ربما" .
المسألة الرابعة : مجيء " الكاف " زائدة لغير معنى التشبيه .
المسألة الخامسة : رفع الجواب بعد فعل الشرط المضارع المجزوم .
المبحث الثاني: تأثر أبي علي الفارسي بالمقتضب في كتابه :(التعليقة على كتاب سيبويه) وفيه ثلاث مسائل :
المسألة الأولي : إبدال الميم من الواو في : " فم " والجمع بينهما في قول الشاعر : " فمويهما " وتوجيه ذلك .
المسألة الثانية : الاختلاف في وزن : (أَرْوَى) .
المسألة الثالثة : تمييز العدد عشرة فما دونها .
المبحث الثالث : تأثر أبي علي الفارسي بالمقتضب في كتابه : (البصريات) وفيه مسألتان :
المسألة الأولى : معنى قولهم : " أقل رجل رأيته إلا زيد " .
المسألة الثانية : نداء المضاف إلى ضمير المخاطب .
المبحث الرابع : تأثر أبي علي الفارسي بالمقتضب في كتابه : (المسائل العسكرية) وفيه مسألة : اختلاف النحويين في حد الاسم .
ثم كانت الخاتمة ، وشملت أهم نتائج هذه الدراسة ، ثم فهرست أهم المراجع والمصادر ، وفهرست الموضوعات التفصيلي .

التمهيد وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: (التعريف بمصطلحي : (التأثير والتأثر) وما يتعلق بهما

❖ **التأثير لغة** : قال الخليل : (أثر – الأَثَر : بقيّة ما ترى مِن كلِّ شيء ... وأثر الشيء : ضَرْبَتهُ ، وذهبت في إثر فلان أي : استقفيْته)[١].
وقال الجوهري : (الأَثر : بالتحريك – ما بقي من رَسْمِ الشيء ... والتأثير : إبقاءُ الأَثر في الشيء)[٢].
وقال ابن منظور : (... خرجت في إثْره وفي أَثَره :أي بَعْده ، وتَأَثَّرتُه : تتبّعت أثره ، ... والتأثير : إبقاءُ الأثرِ في الشيء ، وأثّر في الشيء : ترك فيه أثرا ... والأَثَر : الخبَر)[٣].
❖ **أما تعريف التأثير اصطلاحا فهو** : إبداع الشيء وخلقه ، وجعله موجودا [٤]، وهو بهذا المعنى يخبر به عن الله ، ولكن لا يشتق منه اسم ولا صفة ، حيث لم يرد في الكتاب أو السنة [٥] ، فالتأثير اسم مشترك قد يراد به : الانفراد بالابتداع ، والتوحد بالاختراع[٦]. هكذا عرَّفه شيخ الإسلام ابن تيمية .
وقال التهانوي : (التأثير هو : استتباع المؤثر الأثر حتى لو ارتفع المؤثر ارتفع الأثر بالكلية ، ... ومعنى التأثير : جعل شيء شيئا وهو الجعل المركب ، فيكون الاتصاف بالوجود حقيقيا ، سواء كان موجودا أو معدوما) [٧].
وقيل : التأثير : القدرة على إحداث تغيير ما في شخص أو شيء ما ، ويمكن أن يكون هذا التغيير إيجابيا أو سلبيا ، مباشرا أو غير مباشر[٨].

---

(١) العين ٨ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ (أثر) .

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢ / ٥٧٥، ٥٧٦ (أثر) ، ويراجع : المحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ١٧٣ (أثر).

(٣) ينظر : لسان العرب ٤ / ٥ ، ٦ (أثر) ، ويراجع ، مختار الصحاح صـ٢٦ ، ٢٧ .

(٤) ينظر : منهاج السنة النبوية لابن تيمية ١ / ٢٧٥ ، ويراجع . المفردات للراغب الأصفهاني صـ٦٢ .

(٥) ينظر: درء التعارض لابن تيمية ١ / ٣٤٨ .

(٦) ينظر : مجموع الفتاوي ٨ / ٣٨٩ .

(٧) ينظر : موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢ / ١٤٢٦ .

(٨) ينظر : موقع / AL over view .

أما تعريف التَّأثُّر اصطلاحا فهو : الاستجابة للتغيير في شخصٍ ما أو شيء ما .

ويعرف أيضا بأنه : رد فعل الشخص المتأثر على هذا التأثير [١].

❖ **أهمية التأثير وقيمته** :

١- يساعد التأثير على بناء علاقات قوية وإيجابية مع الآخرين سواء في العلم أو العمل أو الحياة الشخصية .

٢- يمكن للتأثير أن يكون أداة قوية للتغيير الإيجابي مع الآخرين .

٣- يمثل التأثير جوهر الإقناع ، حيث يهدف إلى تغير دائم في سلوك وقناعات الآخرين [٢].

* فالتأثير والتأثر ظاهرتان متلازمتان حيث يتأثر العلماء والنحاة بغيرهم، ويؤثرون فيهم وفي الأجيال اللاحقة ، وهذا التبادل العلمي يشمل تبادل الأفكار والمواضيع ، ويساهم في تطور العلوم – ومنها علم النحو عبر العصور والأزمنة المختلفة .

أثر كتاب :" المقتضب " في مؤلفات أبي علي الفارسي ، وتأثر الفارسي بالمبرد

لقد كان لكتاب : " المقتضب " أثر واضح في ثقافة مَنْ جاء بعده من العلماء أمثال: (أبي علي الفارسي) ، كما كان له تأثير واضح في مؤلفات أبي على الفارسي المختلفة .

– فقد اعتمد الفارسي في بعض كتبه ومؤلفاته على كتاب: "المقتضب" ، وتأثر به في مواضع ومسائل متعددة، وكان الفارسي يذكر نصوص: " المقتضب" وينقلها في كل مسألة عرض لها، ويصرح بذلك بعبارات مختلفة منها: (فأما قول أبي العباس)[٣]، وقوله : (وذكر أبو العباس)[٤]، وقوله (كقولهم فيها حُدثناه عن أبي العباس)[٥]، وقوله : (وأَبَي أبو العباس هذا التقدير)[٦]، وقوله: (وإلى هذا ذهب أبو العباس)[٧]، وقوله :

---

(١) ينظر : موقع / https//wwwejaba.com.

(٢) ينظر : التأثير أساس القيادة الفعالة – https://drmaemacademy.com Dr.maen Academy

(٣) ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات صـ١٦١– وأحيانا يقول : (قال أبو العباس) ينظر: البغداديات صـ٢٩٣، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ١٩٣.

(٤) ينظر: المرجع السابق صـ٢٥٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق صـ٣٩٩.

(٦) ينظر: المرجع السابق صـ٤٥٦.

(٧) ينظر: المرجع السابق صـ٤٨٦.

(وقال أبو العباس في المقتضب)[١]وغيرها.
لكن قد نُسب إلى أبي علي الفارسي في موضعين من كتب :" التراجم والطبقات " أنه لم ينتفع بكتاب:" المقتضب" إلا في مسألة واحدة هي : (وقوع " إذا" جوابا للشرط) في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦]

الموضع الأول: في كتاب:(نزهة الألباء في طبقات الأدباء)، وجاء فيه :
(قال أبو علي: نظرت في كتاب المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة وهي : وقوع " إذا" جوابا للشرط في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦])[٢] .
والموضع الآخر: في كتاب : (معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) وجاء فيه :
(قال أبو على الفارسي: نظرت في المقتضب ، فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة ، وهي وقوع إذا جوابا للشرط في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦])[٣].
والصحيح أن الفارسي لم يتأثر بالمبرد[٤] في هذه المسألة فيما وقفت عليه من كتبه المطبوعة، وإنما تأثر فيها بسيبويه ودليل ذلك : أنه بالرجوع إلى كتب الفارسي ومؤلفاته وجدت أنه تأثر بالمبرد في مسائل أخرى غير هذه المسألة – كما سيأتي في مباحث الدراسة – إن شاء الله – أما في مسألة " إذا" ووقوعها جواباً للشرط فقد ذكرها الفارسي في موضعين من مؤلفاته ، ولم يتأثر فيها بالمبرد .
أحدهما : في باب المجازاة حيث قال: (... والثالث " إذا" في قوله عز وجل : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]

---

(١) ينظر: المسائل البصريات صـ٣٤٢.
(٢) نزهة الألباء ١ / ١٧٢ .
(٣) معجم الأدباء ٤٨٥/٥ .
(٤) ذكر المبرد الآية في موضعين من كتاب : المقتضب ، ولم يزد شيئا عما قاله سيبويه، بل هو ترديد لكلام سيبويه .
ينظر : المقتضب ٢ / ٥٧، و ٣ / ١٧٨ – ويراجع : مقدمة المقتضب ١ / ٧٤ ، وهامش (١) من كتاب : المقتضب ٢ / ٥٧.

فموضع الفاء مع ما بعده جزم ، وكذلك موضع "إذا" وما بعدها ، بدلالة أنه لو وقع موضع ذلك فعل لظهر الجزم فيه)[١].

والموضع الآخر : (قال : وسألت الخليل عن قوله – عز وجل – ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] فقال: هذا معلّق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام ، وهذا ههنا في موضع " قنطوا" كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل)[٢].

فهذا النص الثاني صريح في أن ما نقله الفارسي إنما نقله عن سيبويه، وليس عن المبرد وعبارة سيبويه في (الكتاب)[٣] هي نفس العبارة السابقة التي ذكرها الفارسي .

إذن : لم ينقل الفارسي عن المبرد شيئا في هذه المسألة ، ولم يتأثر فيها بكتابه:" المقتضب " ومن هنا نخلص إلى أحد أمرين :-

أحدهما : عدم صحة ما نسبه أبو البركات الأنباري في :"نزهة الألباء " ، وياقوت الحموي في : " معجم الأدباء " إلى أبي علي الفارسي ، لأن الفارسي لم ينتفع بكتاب :" المقتضب " في مسألة : (وقوع " إذا" جوابا للشرط) فيما وقفت عليه من كتب الفارسي المطبوعة، وإنما انتفع بمسائل أخرى كما سيأتي في مباحث الدراسة .

والأمر الآخر : أنه قد خفى على أبي علي الفارسي مكان الآية ، والمسألة في كتاب سيبويه لأن ما ذكره الفارسي صرح به سيبويه في كتابه.

وإذا قلنا بصحة ما نسبه أبو البركات الأنباري ، وياقوت الحموي من أن الفارسي لم ينتفع بكتاب : " المقتضب " إلا في مسألة : (وقوع " إذا" جوابا للشرط) فإنه يحمل أحد ثلاثة أمور: **أحدهما**: أن هذا الانتفاع ، وذلك التأثر إنما هو في كتب الفارسي المفقودة ، التي قد عبثت بها يد الدهر ، ولا نجد لها أثرا في خزائن الكتب .

والثاني : أن الفارسي قد هضم " المقتضب" حقه ، بل وهوّن أمره [٤]؛ لأنه انتفع به في مسائل أخرى عديدة.

والثالث : أن صحة هذا النقل فيه نيْل وتقليل من منزلة أبي علي الفارسي، ومكانته العلمية العالية، لأنه خفي عليه مكان الآية في كتاب سيبويه فقال هذا القول المنسوب إليه .

وقد ذكر أبو البركات الأنباري السر في أن كتاب:" المقتضب " لم يذع بين الناس قائلا :

---

(١) ينظر : الإيضاح العضدي صـ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٢) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٢ / ١٧٧.

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٦٣ ، ٦٤ .

(٤) ينظر : مقدمة المقتضب ١ / ٧٤ .

(إن أبا العباس لما صنف هذا الكتاب ، أخذه عنه ابن الراوندي المشهور بالزندقة، وفساد الاعتقاد وأخذه الناس من يد ابن الراوندي، وكتبوه منه، فكأنه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به)[١].

المطلب الثاني:" التعريف بالمبرد" .

اسمه ونسبه : هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد (أو : زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم (وهو ثمالة) بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الغوث[٢].

كنيته ولقبه : كان يكنى بأبي العباس ، ويلقب بالمبرد – بفتح الراء وكسرها–[٣].

نشأته العلمية : قضى أبو العباس المبرد حياته ونشأته بالبصرة يطلب العلم ، ثم خرج منها تلبية لدعوة من المتوكل إلى : سرّمَن رأى، ومكث فيها إلى أن قتل المتوكل، ثم خرج إلى بغداد ؛ لطلب العلم والمعرفة بها[٤].

شيوخه: أخذ المبرد العلم على يد كبار علماء عصره ، منهم:

١- أبو عمرو الجرمي ت سنة ٢٢٥هـ .٢- أبو عثمان المازني ت سنة ٢٤٩هـ .

٣- أبو عثمان الجاحظ ت سنة ٢٥٥هـ. ٤- أبو الحسن الرماني ت

---

(١) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١ / ١٧٢، ويراجع : معجم الأدباء ٥ / ٤٨٦ والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة من القرن الأول إلى المعاصرين ... جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري وآخرين ٣ / ٢٤٨٩ .

(٢) ينظر ترجمة المبرد في : أخبار النحويين البصريين للسيرافي صـ٧٢ – ٨٠ ، نزهة الألباء صـ٢٧٩– ٢٩٣ ، وفيات الأعيان ٣ / ٤٤١– ٤٤٧ ، إنباه الرواة ٣ / ٢٤١– ٢٥٢، معجم الشعراء صـ٤٤٩ ، ٤٥٠، جمهرة أنساب العرب صـ٣٥٦، تاريخ بغداد ٣ / ٣٨٠– ٣٨٥ ، شذرات الذهب ٢ / ١٩٠ ، ١٩١ ، بغية الوعاة ١ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، مسالك الأبصار مج ٢ / ٢٨٧ – ٢٩٠ ، طبقات القراء ٢ / ٢٨٠ وغيرها .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ٤ / ٣٢١ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٦٩ ، ومعجم الأدباء ١١١/١٩– ١٢٢ .

(٤) ينظر : نزهة الألباء صـ٢٩٣ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٤٣، ٢٤٤ .

سنة ٢٦٩هـ وغيرهم(١).

تلامذته: من أشهر طلبة العلم الذين أقبلوا على المبرد ، وأخذوا من علمه :-

١-أبو إسحاق الزجاج ت سنة ٣١١هـ . ٢-أبو بكر بن السراج ت سنة ٣١٦هـ .
٣- نفطويه ت سنة ٣٢٣هـ . ٤- أبو بكر الصولي ت سنة ٣٣٥هـ .
٥- إسماعيل بن محمد الصفار توفى سنة ٣٤١هـ وغيرهم(٢).

صفاته وأخلاقه: ذكر القفطي صفات المبرد وأخلاقه قائلا : (كان أبو العباس محمد بن يزيد من : العلم، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وملوكية المجالسة ، وكرم العشرة ، وبلاغة الكاتبة ، وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقرب الإفهام ، ووضوح الشرح وعذوبة المنطق – على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه .)(٣).

وقال عنه السيوطي : (كان فصيحا ، بليغا، مفوها ، صاحب نوادر وظرافة، وكان جميلا لا سيما في صباه)(٤).

ثناء العلماء عليه: (قال نفطويه : ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه) (٥).

وقال السيرافي : (انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي)(٦).

مصنفاته: له من التصانيف : كتاب:" المقتضب "، و" الكامل "، و " الروضة" ، و" الاشتقاق " ، و "الأنواء والأزمنة " ، و " القوافي" ، و " المقصور والممدود " ، و" المذكر والمؤنث "، و " معاني القرآن "، و " الرد على سيبويه " ، و " إعراب القرآن " ، و " المدخل في النحو " ، و " شرح شواهد كتاب سيبويه ، و " ضرورة الشعر "، و " العروض " ،

---

(١) ينظر : البداية والنهاية ١ / ٣٥٣ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١ / ١٤٦- ١٥١.

(٢) ينظر : مراتب النحويين صـ١٣٦ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ١٠٨ ، ومعجم الأدباء ١٩/ ١١١ وما بعدها.

(٣) ينظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٤٢، ويراجع : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ١٠١ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٢٦٩ .

(٥) ينظر قول نفطويه في : نزهة الألباء صـ١٩٩ ، ويراجع : أخبار النحويين البصريين صـ٧٨.

(٦) ينظر : أخبار النحويين البصريين صـ٧٣.

و " ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه في القرآن " وغيرها[١].
وفاته : مات سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد على الراجح [٢].

المطلب الثالث :" التعريف بأبي علي الفارسي "

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، بن أبان ، الإمام أبو علي الفارسي النحوي.
أبوه فارسي ، وأمه عربية سدوسية من سدوس شيبان من ربيعة الفرس[٣].
ولادته: ولد عام ٢٨٨هـ بفسا وهي مدينة بفارس ، وينسب إليها فيقال : أبو على الفسوى[٤].
نشأته : نشأ بفسا . ثم ارتحل إلى بغداد سنة ٣٠٧هـ ، وقرأ العربية على جملة من علماء عصره، ثم فارقها إلى حلب ، فأقام مدة عند سيف الدولة بن حمدان فأكرمه، وجرت بينه وبين أبي الطيب المتنبي مجالس ، ثم عاد إلى فارس ، وصحب عضد الدولة بن بويه فعظمه كثيرا، وتقدم عنده ، وعلت منزلته فعلمه النحو ، وصنف له كتاب : الإيضاح في قواعد العربية[٥].
شيوخه : أخذ النحو عن كثير من أعيان عصره أمثال الزجاج ت سنة ٣١١هـ، والأخفش الصغير ت سنة ٣١٥هـ ، وأبي بكر بن السراج ت سنة ٣١٦هـ، وأبي بكر بن الخياط ت سنة ٣٢٠هـ، وابن دريد ت سنة ٣٢١هـ ، وعكف على حلقة أبي بكر بن مجاهد شيخ القراء في عصره وسمع منه معاني القرآن للفراء [٦].
تلاميذه : أخذ عنه كثيرون منهم : أبو الفتح عثمان بن جني ت سنة ٣٩٢هـ ، وأبو طالب أحمد بن بكر العبدي ت سنة ٤٠٦هـ ، وإسماعيل ابن حماد الجوهري ت سنة ٣٩٨هـ ، وأبو الحسن على بن عيسى

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٤٤١ ، ويراجع : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ١٠١ .
ينظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٥١، ٢٥٢ ، ويراجع : بغية الوعاة ١ / ٢٧٠ .
(٢) ينظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٤٦ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٧١ .
(٣) ينظر ترجمة الفارسي في : معجم الأدباء ٧ / ٢٣٣ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٨٠-٨٢ ، وشذرات الذهب ٣ / ٨٨، ولسان الميزان ٢ / ١٩٥، وبغية الوعاة ١ / ٤٩٦، والنجوم الزاهرة ٤ / ١٥١، وتاريخ بغداد ٧ / ٢٧٥ ، وإنباه الرواة ١ / ٣٠٨ وما بعدها .
(٤) ينظر : طبقات الزبيدي صـ١٢٠ ، ومعجم البلدان ٤ / ٢٦١ .
(٥) ينظر : وفيات الأعيان ١ / ٣٦٢ ، وغاية النهاية ١ / ٢٠٧ .
(٦) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٤٩٦، وغاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

الربعى ت سنة ٤٢٠هـ وغيرهم [١].

ثقافته وثناء العلماء عليه : كان موضع احترام الناس في عصره، فقد أثنوا عليه ، وأكثروا في تقريظه.

قال ابن خلكان : (كان إمام وقته في علم النحو)[٢].

وقال ياقوت : (كان أوحد زمانه في علم العربية)[٣].

وقال أبو طالب العبدي : (لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي)[٤] .

وأثنى عليه الخطيب البغدادي ووصف كتبه بأنها عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها[٥].

كتبه ومسائله : من أسباب شهرة أبي علي: كتبه ومسائله ، حيث اهتم بها دارسو العربية منذ عهد أبي علي ، فقد اشتغل الناس بكتبه بالقراءة والدرس والشرح والاختصار ، واشتهرت مؤلفاته في المغرب شهرتها في المشرق ، فهذا ابن سيدة – وهو عالم مغربي – يثنى على كتب الفارسي ويعظم شأنها ، وجعل كتب الفارسي ومسائله من مصادره المعتمدة في تأليف كتابيه: " المخصص" و" المحكم "[٦].

مؤلفاته : صنف أبو على الفارسي كتبا كثيرة منها : " التذكرة " ، " الإيضاح " و " التكملة " ، " المقصور والممدود " ، " الحجة في القراءات " ، " التذكرة " ، " الأغفال " فيما أغفله الزجاجي في المعاني" ، " العوامل المائة " ، " المسائل الحلبيات " ، " المسائل البغداديات " ، " المسائل الشيرازيات " ، " المسائل القصريات "، " المسائل الكرمانية "، " المسائل البصرية "، " المسائل العسكرية "، "المسائل المجلسيات " ، " تعليقة على كتاب سيبويه" وغيرها.

وفاته : اختلف المترجمون في سنة وفاة أبي علي الفارسي فقيل : توفى سنة ٣٧٠هـ[٧]، وقيل : سنة ٣٧٦هـ [٨]، وقيل : سنة ٣٧٧هـ[٩].

---

(١) ينظر : معجم الأدباء ٢ / ٢٣٦ – ٢٣٩ .
(٢) ينظر: وفيات الأعيان ١ / ٣٦١ .
(٣) معجم الأدباء ٧ / ٢٣٢.
(٤) معجم الأدباء ٧ / ٢٣٩ ، ونزهة الألباء ١ / ٣١٥، ٣١٦ .
(٥) ينظر : تاريخ بغداد ٧ / ٢٧٥ .
(٦) ينظر : مقدمة المخصص ١ / ١٣ ، ومقدمة المحكم ١/١٥ ، ويراجع : مقدمة كتاب : البغداديات صـ٢٣ .
ينظر : إنباه الرواة ١ / ٣٠٩ ، وبغية الوعاة ١ /٤٩٧.
(٧) ينظر : الفهرست لابن النديم صـ١٠١ .
(٨) ينظر : الكامل في التاريخ لابن الأثير ٥١/٩ .
(٩) ينظر : نزهة الألباء ١ / ٣١٧، وإنباه الرواة ١ / ٣٠٩، ووفيات الأعيان ٢ / ٨٢ .

المبحث الأول : تأثر أبي علي الفارسي بالمقتضب في كتابه : (البغداديات)

وفيه ست مسائل :-

المسألة الأولى : اختلاف العلماء في حقيقة " الميم " من : (مُ الله)

قال أبو علي الفارسي : (... فأما قول أبي العباس ... وقد أجاز هو في الكلام في غير هذا الموضع كون الاسم المظهر على حرف مفرد ، فذهب في قولهم :" مُ اللَّه " لأَفْعَلَنَّ ، إلى أنه محذوف من " ايْمُن " وأن الكلمة فعِل ذلك بها علما بأنها تنفصل)[١].

يتبين من خلال هذا النص أنّ الفارسي نقل عن المبرد: أن (مُ اللَّه) محذوف من (ايمن)، وأن الكلمة فعِل ذلك بها لأنها تنفصل .

وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " وجدت أن ما نقله أبو علي الفارسي عن المبرد صحيح ، وعبارة المبرد في ذلك هي: (وزعم يونس أن من العرب مَنْ يقول : ايمُ اللَّه في موضع : ايم اللَّه، فهي عند هؤلاء بمنزلة : ابن واسم . تقول في الاستفهام : أَيْمُ اللَّه لقد كان ذاك ؟ لأنها تسقط للوصل ، وتحدث ألف الاستفهام، ومنهم من يحذف ألف الاسم حتى يصير على حرف ، علما بأنه لا ينفصل بنفسه فيقول : مُ اللَّه لأفعلنّ)[٢]، وحكاية المبرد لهذا الرأي عن يونس دون أن يعترض عليه دليل على موافقته وبذلك يكون الفارسي قد تأثر بكتاب : " المقتضب ".

الدراسة والتحليل

اختلف العلماء في حقيقة " الميم " من قولهم : (مُ اللَّه) على أربعة مذاهب :

المذهب الأول : ذهب سيبويه والمبرد[٣]، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه إلى أن " الميم" من قولهم : (مُ اللَّه) اسم ، وهي محذوفة عندهم من : (ايمن) ، أو : بقية " ايمن " .

قال سيبويه: (واعلم أن بعض العرب يقول : مُ اللَّه لَأَفْعَلَنَّ يريد : أَيْمُ اللَّه ، فحذف حتى صيرها على حرف ، حيث لم يكن متمكنا يتكلم به وحده ، فجاء على حرف ، حيث ضارع ما جاء على حرف)[٤] وعلّل أبو على

---

(١) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات صـ١٦١ ، وقد ذكر ذلك أيضا الفارسي في كتابه : كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب دون نسبة إلى المبرد ١ / ١١٢ ، ويراجع : المسائل العسكرية صـ١٧٤ .

(٢) المقتضب ٢ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٣) ينظر : المرجع السابق نفس الجزء والصفحة .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٩، ويراجع مذهب سيبويه في : شرح التسهيل ٣ / ٢٠٣، والارتشاف ٤ / ١٧٧٢، والمساعد ٢ / ٣١٢، وتمهيد القواعد ٦ / ٣٠٨٧.

الفارسي لذلك بقوله: (واعلم أن ما ذهب إليه[١] من أن قولهم : " مُ اللَّهِ " إنما هو محذوف من : " أَيْمُن الله " يتجه على أن " الياء" قد حُذفتْ ، كما حُذفت الواو ؛ لأنهما يتفقان في الإعلال في مواضع ، فلما حُذفت سقطت همزة الوصل ، وحُذفت " النون " كما حُذفت في : "دَ دٍ "[٢] ؛ لأنها توافق حروف الاعتلال في أشياء [٣] كثيرة ؛ وجاز الحذفان ؛ لأنهما ليسا على التوالى ، فيُكره ، وهذا في الاسم مثل : عِهْ، وشِهْ ، فبقى الاسم على حرف واحد .

ووجه بقائه على حرف واحد ، أن الإضافة تلزمه ، ولا يستعمل وحده ، فجاز لذلك ، كما جاز عند الجميع بقاء الاسم على حرفين ، أحدهما حرف لين ؛ من أجل الإضافة، أو علامة التأنيث في نحو: شاة ، ولاة .

فلما جاز عند الجميع بقاء الاسم على حرفين ؛ أحدهما حرف لين من أجل الإضافة، وإن لم يكن ذلك في الإفراد ، كذلك جاز بقاؤه على حرف واحد من أجل الإضافة ... وما ذهب إليه من ذلك أولى)[٤]

واختار ابن مالك هذا المذهب في كتابه : " التسهيل " فقال : (وليست الميم بدلا من واو ، ولا أصلها " من " خلافا لمن زعم ذلك)[٥].

وجعله أبو حيان هو الأولى فقال : (ومَنْ ذهب إلى أنها بقية : " أيمن" قال : قد تصرف في :" أيمن" تصرفا كثيرا، فيكون هذا منه، وهو أولى

---

(١) قال محقق كتاب الشعر وهو الدكتور / محمود محمد الطناحى : (يعنى أبا العباس المبرد) ينظر: ١ / ١١٢.

(٢) أصله : " ددن " وهو : اللهو واللعب ، وجاء في الحديث عنه – صلى الله عليه وسلم – : (ما أنا من ددٍ ولا الدَّدُ منّى) ، وفي رواية : (لست من ددٍ ، ولا ددٌ منى ...) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ٢ / ١٢٣، وقال : (أخرجه ابن عساكر عن أنس) ، ورمز له بالحرف (ض) أي : ضعيف ، ويراجع : لسان العرب ١٣ / ١٥١ (ددن) .

(٣) ينظر : المسائل العسكرية صـ١٧٤ وجاء فيه : (ألا تراهم أتموا فقالوا : دَدَنْ مثل : حَزَنْ ، وهو أيضا مشابه في الخفاء الحروف اللينة ، ووقع أيضا مواقعها في الزيادة ، وكونها إعرابا ، وإدغامه في الياء والواو ، فلما كان كذلك حذفت لاماتها ، كما حذفت لامات ، وحذفت الفاء التي هي ياء ؛ لأنها تعتل في مواضع ، فبقى الاسم على حرف واحد) .

(٤) ينظر : كتاب الشعر ١ / ١١٢ ، ١١٣ .

(٥) ينظر : التسهيل صـ١٥١ ، ويراجع : شرح التسهيل ٣ / ٢٠٣ ، والجنى الداني صـ١٣٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٩١ ، والمساعد ٢ / ٣١١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٣٠٦ .

من إثبات حرف خفض لم يستقر في موضع من المواضع)[١]
المذهب الثاني : ذهب أبو بكر بن السراج[٢]، وأبو على الفارسي[٣] في أحد قوليه إلى أن " المِيم " في (مُ الله) حرف جر ، وهي بقية (مِنْ) الجارة [٤].
وعلل لذلك الفارسي بقوله : (حذفت النون لالتقاء الساكنين قال [٥]: ألا ترى أنهم قد استعملوا هذا الحرف في القسم فقالوا : مِن ربي لأفعلن ، وغيروه أيضا فضموا الميم منه، والنون قد تحذف لالتقاء الساكنين حذفا كالمطرد ، ألا ترى أن بعض القراء قد قرأ: (أحد*الله) [٦] [الإخلاص: ١، ٢] ...
وقد جاء : * **حُمَيْدُ الذي أمجٌ دَارُه**[٧]*

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١١ / ٣٥٧ ، ويراجع : الهمع ٢ / ٣٩٥ .

(٢) لم أقف على رأي ابن السراج في كتابه: الأصول ، ورأيه مذكور في : البغداديات صـ١٦٢، ١٦٣، والمسائل العسكرية صـ١٧٤.

(٣) صرح الفارسي في كتابه : التعليقة ١ / ٣١ بذلك ، وأنه لا يكون محذوفا من : أيمن الله ، وأفسد في كتابه : البغداديات صـ١٦١، ١٦٢ ، القول بأنها محذوفة من : " أيمن " .

(٤) نسب أبو حيان إلى المبرد هذا الرأي في : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٧٢ ، والتذييل والتكميل ٣٥٧/١١ ، والصحيح أن المبرد يرى أن هذه الميم بقية : أيمن كما سبق في المذهب الأول. وصرح السيوطي في: همع الهوامع ٣٩٥/٢ أن ابن مالك جزم بهذا الرأي في كتابه : " سبك المنظوم " .

(٥) القائل هو : أبو بكر بن السراج .

(٦) قراة : " أحد " دون تنوين هي قراءة أبي عمرو كما في السبعة صـ٧٠١ ، والكشف لمكي ٣٩١/٢، وبها قرأ : أبان بن عثمان ، وزيد بن على ، ونصر بن عاصم، وابن سيرين ، والحسن البصري ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، وأبو السمال ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٥٢٨ ويراجع : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤٥٦ .

(٧) صدر بيت من المتقارب وعجزه : * أخو الخَمْر ذُو الشَّيْبَة الأصلعُ * وهو في : الكامل للمبرد ١/ ٢٥٢، والمقتضب ٢ / ٣١٢، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٣٥، والإنصاف ٦٦٤/٢، ولسان العرب ٢ / ٢٠٩" أمج " ، والخزانة ٤ / ٥٥٥ .

وأنشد أبو عمر : * **وحاتمُ الطَّائىُّ وَهَّابُ المِئِى**[١]*
وهذا كثير في الشعر.
وأجرى النون مجرى حرف العلة في الحذف لالتقاء الساكنين ، ومن ثم قالو : لم يك منطلقا ، فإن قلت : إن هذه النون من الحرف ، وتقع أيضا في موضع الحركة ، فهلا لم يمتنع تأويله هذا ،كما لم يقولوا: لم يك الرجل منطلقا، ولكن أثبتوا ، لمفارقته حرف اللين في هذا الموضع لمكان الحركة؟ قيل: إنها وإن كانت تقع في موضع الحركة ، فقد جاء محذوفا ، ألا ترى أنهم قد أنشدوا:

* **لم يكُ الحقُّ عَلى أَنْ هَاجه***[٢]

فحذفت مع كونها في موضع الحركة ، فكذلك لا يمنع الحذف في ذلك التأويل لمكان الحركة .
فإن قلت : إن الحروف لا يحذف منها ، إلا أن تكون مضاعفة ، وليس في " من " تضعيف .
قيل : قد حذفت النون بعينها ؛ لالتقاء الساكنين في الحرف في قوله:

* **وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كانَ ماؤكَ ذَا فَضْلِ**[٣]*)[٤]

---

(١) البيت من بحر الرجز وهو لا مرأة من بني عقيل في لسان العرب ١٢ / ١١٥" حتم"، وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧، ولقصى بن كلاب في المقاصد النحوية ٤/ ٥٦٥، ولا مرأة في شرح شواهد الشافية، وبلا نسبة في الخصائص ١ / ٣١١، وسر صناعة الإعراب ، ٢ / ٥٣٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٤ ، ولسان العرب ٣ / ١٦٠ " حيد" ١٥/٢٧٠ " مأى " ، وخزانة الأدب ٨ / ٣٠ ، ١١/ ٣٧٤ ، ٣٧٦ .

(٢) صدر بيت من بحر الرمل وهو للحسيل بن عرفطة في نوادر أبي زيد صـ٧٧ ، وخزانة الأدب ٩ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، وللحسن بن عرفطة في لسان العرب ١٣/ ٣٦٤ " كون" ، وبلا نسبة في المنصف ٢ / ٢٢٨ ، والخصائص ١/٩٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٤٠ ، ٥٤٠ .

(٣) هذا عجز بيت من بحر الطويل ، وصدره : * فَلَسْتُ بآتيهِ وَلا مُسْتَطِيعُهُ * وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه صـ١١١ ، والكتاب ١ / ٢٧، والمنصف ٢ / ٢٢٩ ، والأزهية صـ ٢٩٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٩٦ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٤١٨ ، ٤١٩، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٤٠، وشرح المفصل ٩ / ١٤٢ ، ورصف المباني صـ٢٧٧، ٣٦٠ ، ولسان العرب ١٣/ ٣٩١ " لكن " ، وخزانة الأدب ٥/٢٦٥ .

(٤) ينظر : المسائل العسكرية صـ١٧٥ – ١٧٩ . ويراجع : البغداديات صـ١٦٢ ، وكتاب الشعر ١/١١٣-١١٥ .

– إذن استدل الفارسي في أحد قوليه على أن " الميم " في : (م الله) حرف جر ، وهي بقية : " من " الجارة ؛ بأن النون إنما حذفت لالتقاء الساكنين .

كما ذكر أبو حيان دليلا آخر هو : (أن الاسم المعرب لا يجوز حذفه ، حتى لا يبقى منه حرف واحد ... فبطل أن يكون " م" اسما بقية : " ايمن"، وأيضا فالاسم المقسم به إذا حذف منه حرف الجر نصب باتفاق ، أو رفع على خلاف . ولا يجوز جره ؛ لأن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة أو نادر كلام ، فلو كان " م " اسما لكان منصوبا أو مرفوعا ، لا يقال : بنى على الكسر وهو في موضع نصب أو رفع ؛ لما تقدم من أن الاسم المعرب إذا حذف منه شيء بقي معربا ، وإذا ثبت أن الميم المكسورة حرف خفض فكذلك المضمومة والمفتوحة)[١].

المذهب الثالث : ذهب الزمخشري[٢] إلى أن الميم في قولهم: (م الله) هي" مُنْ" التي تستعمل في القسم ، حذفت نونها ؛ لكثرة الاستعمال[٣] ، والتخفيف [٤].

وردّ ابن مالك هذا المذهب بقوله : (وزعم الزمخشري أنها" مُن " المستعملة مع ربي ، فحذفت نونها ، وليس بصحيح ؛ لأنها لو كانت إياها لاستعملت في النقص مع ما استعملت في التمام على الأشهر ، كما لم يستعمل " أيمن" في النقص إلا مع ما استعمل في التمام على الأشهر)[٥].

المذهب الرابع : ذهب بعض النحويين إلى أنها بدلٌ من واو القسم ؛ لأن مخرجهما واحد وهو : الشفة[٦].

ورُدّ هذا المذهب بأن " الميم " لو كانت بدلا من واو القسم لفتحت كما تفتح الواو ، وبأن إبدال الميم من الواو لم يوجد ، إلا في كلمة واحدة

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١١ / ٣٥٨ ، ويراجع : همع الهوامع ٢ / ٣٩٥ .

(٢) ينظر : المفصل صـ٣٩١ ويراجع رأي الزمخشري في : شرح المفصل ٨ / ٣٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٠٣ ، والجني الداني صـ١٣٩ ، وتمهيد القواعد ٦ / ٣٠٨٧ .

(٣) ينظر : المفصل صـ٣٩١ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٥ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٨ / ٣٥ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٠٣ ويراجع : تمهيد القواعد ٦ / ٣٠٨٧ .

(٦) ينظر : المفصل صـ٣٩١ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٧ ، ويراجع : الارتشاف ٤/ ١٧٧٢ .

تختلف فيها وهي : " فم "[١].

الخلاصة

بعد عرض هذه المسألة بمذاهبها الأربعة تبين ما يلي :-

١- أن الفارسي نقل عن المبرد القول بأن " الميم " في قولهم : " مُ الله" محذوف أو بقية : " ايمن" ، وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " ، وجدت أن ذلك صحيح .

٢- وافق الفارسي المبرد في المذهب القائل بأن (الميم) في " م الله " بقية : " ايمن " ؛ لأن الفارسي يرى أيضا جواز القول بالمذهب القائل بأن " الميم " في قولهم : "م الله" حرف جر ، وهي بقية : " من " الجارة كما هو مذهب : ابن السراج ، وهذا يعد عند الفارسي من باب : التطور النحوي .

٣- نسب أبو حيان إلى المبرد القول بأن " الميم " من قولهم : " م الله " حرف جر وليست بقية : " ايمن " وهذه النسبة غير صحيحة ؛ لأن المبرد يرى أنها – اسم ، وهي بقية " ايمن " .

٤- أرى أن الراجح من المذاهب الأربعة السابقة ، المذهب الأول وهو مذهب سيبويه والمبرد ، والفارسي في أحد قوليه الذي يرى أن : " الميم" في قولهم : " م الله " بقية : ايمن " وهذا المذهب هو اختيار : ابن مالك ، ورجحه أبو حيان ، وجعله هو : الأولى . حيث سلامة هذا المذهب من الاعتراض ؛ ولأن " الياء " قد حذفت كما تحذف الواو ؛ لأنهما يتفقان في الإعلال في مواضع ، فلما حذفت سقطت همزة الوصل ، وحذفت " النون " كما حذفت في :"دَدِ " ؛ لأنها توافق حروف الاعتلال في أشياء كثيرة ، فبقى الاسم على حرف واحد من أجل الإضافة وإذا ورد التصرف في : " أيمن " تصرفا كثيرا فهو أولى من إثبات حرف خفض لم يستقر في موضع من المواضع .

---

(١) ينظر : الجني الداني صـ١٣٩ ويراجع : التذييل والتكميل ١١/ ٣٥٨ والمساعد ٢/ ٣١١، ٣٠١٢ ، وتمهيد القواعد ٦ / ٣٠٨٧ .

المسألة الثانية : الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف وشبهه.

قال أبو علي الفارسي : (فأما الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب في التعجب بفعله وبين فعله ، فليس لسيبويه فيه نص ، وذكر أبو العباس وغيره أن الفصل بالظرف فيه غير جائز ، وقد أجازه بعضهم ، ولا أرى القياس إلا مجيزا له ؛ لأن الفصل قد جاء في باب : " نعم وبئس " كقوله تعالى : ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] ، فإذا جاز الفصل في هذا ، كان في التعجب أجوز ؛ لأنه أشد تصرفا في معموله من : " نعم" ... فإذا جاز في : " نعم " كان في التعجب أجوز)[١] .

يتبين من خلال هذا النص : أن أبا علي الفارسي نقل عن أبي العباس المبرد : أنه لا يجيز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور ، لكن هذا الفصل جائز عند أبي علي الفارسي ، قياسا على الفصل في باب : " نعم وبئس " ، كما في قوله تعالى : ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] فإذا جاز الفصل في باب : " نعم وبئس " ، كان في التعجب أجوز .

– وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " وجدت أن ما نقله أبو علي الفارسي عن المبرد صحيح ، وعبارة المبرد في ذلك هي : (ولو قلت : ما أحسن عندك زيدا ، وما أجمل اليوم عبد الله لم يجز، وكذلك لو قلت : ما أحسن اليوم وجه زيد ، وما أحسن أمس ثوب زيد ، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة ، وصار حكمه كحكم الأسماء .)[٢] .

وبذلك يكون الفارسي قد تأثر بكتاب : " المقتضب ".

الدراسة والتحليل :-

– اختلف العلماء في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : ذهب الأخفش ، والمبرد[٣] ، وأكثر البصريين[١] إلى

---

(١) البغداديات صـ٢٥٦، وجاء في صـ ٢٠٣ منها : (فإن قلت : فقد قال : ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] فإن هذا الفصل لم يقع بين الفاعل والفعل ، ألا ترى أنه جاء بعد ما مضى الفاعل مضمرا في الفعل ...) .

(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ١٧٨ .

(٣) اضطرب رأي المبرد في هذه المسألة ، فقد ذكر في كتابه : المقتضب ٤ / ١٧٨ أنه لا يجيز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف ، وفي نفس الجزء =

المنع ، واختاره الزمخشري ، ونسبه الصيمري[٢] إلى سيبويه ، والحق : أنه ليس لسيبويه وفي ذلك نص[٣].

قال الأخفش : (لا تقول : " ما أحسن زيدا في الدار "، ولا : " ما أقبح عندك زيدا " ، تريد : " ما أحسن زيدا في الدار" ، " وما أقبح زيدا عندك " ؛ لأن " أحسن وأقبح " فعلٍ ضعيف لا يتصرف)[٤].

وقال الزمخشري : (ولا يُتصرّف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل ، فلا يقال : عبدَ الله ما أحسنَ ، ولا : ما عبدَ الله أحسن ، ولا : بزيد أكرمْ ، ولا : ما أحسنَ في الدار زيد" ، ولا : أكرِمْ اليومَ بزيد)[٥] .

=

صـ١٨٧ يقول بالجواز ، ونصه في ذلك : (تقول : ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا ، فالرجل الآن شائع، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قولك : أن يفعل كذا ، كنحو : ما أقبح بالرجل أن يشتُمِ الناس ، تقديره : ما أقبح شَتْمَ الناس بمن فعله من الرجال) .

(١) ينظر : مذهب أكثر البصريين في : الارتشاف ٤ / ٢٠٧٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٧٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٠ والهمع ٣ / ٤٠ .

(٢) جاء في التبصرة صـ٢٦٨ ،٢٦٩: (ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه ؛ لأن فعل التعجب لا يتصرف ولزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل ...) ويراجع نسبة الصيمري إلى سيبويه في : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٢، والارتشاف ٤ /٢٠٧٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٧٤ .

(٣) ينظر : البغداديات صـ٢٥٦ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٧٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٠ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ١٠ / ٢١١، حيث نقل أبو حيان ذلك من كتاب : الأوسط للأخفش ، ويراجع رأي الأخفش في : شرح التسهيل ٣ / ٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٨ ، والارتشاف ٤/ ٢٠٧٢، وتوضيح المقاصد ٣ / ٧٤، والمساعد ٢ / ١٥٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٠ .

(٥) ينظر: المفصل صـ٣٧٣ ، ٣٧٤ قال الزمخشري بعد أن حكم بمنع الفصل : (وقد أجاز الجرمي الفصل ، وغيره من أصحابنا ، وينصرهم قول القائل : ما أحْسَنَ بالرجل أن يَصْدُقَ) ينظر : المفصل صـ٣٧٤، وعلق ابن مالك على ذلك بقوله : (ومن العجب اعترافه بنصرهم ، والتنبيه على حُجَجهم بعد أن خالفهم بلا

=

واحتج المانعون بأن فعل التعجب لا يتصرف ، ولـزم طريقـة واحـدة فضعف عن الفصل [١].

المذهب الثاني : ذهب الفراء[٢]، والجرمي[٣]، والمازني[٤]، والزجاج[٥] ، والفارسي ، وابن خروف[٦]، والشلوبيني[٧] ، وابن مالـك إلـى جـواز الفصل ، وصححه ابن عصفور[٨] ، وأبو حيان[٩]، والأشموني[١٠].

قال أبو علي الفارسي: (فأما الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب فـي التعجب بفعله وبين فعله ، فليس لسيبويه فيه نـص ، ... وقـد أجـازه بعضهم ، ولا أرى القياس إلا مجيزا له ؛ لأن الفصل قد جاء فـي بـاب

=

دليل) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٩٩ ، ويراجع : شرح التسـهيل ٢ / ٤٢.

(١) ينظر : التبصرة ١ / ٢٦٩، ويراجع : المقتضب ٤ / ١٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ /٤٩، والتصريح بضمون التوضيح ٢ / ٩٠، والهمع ٣/٤٠ .

(٢) ينظر رأي الفراء في : شرح الكافية للرضي ٢٣٢/٤ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧١، والمساعد ٢/ ١٥٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٩٠.

(٣) ينظر رأي الجرمي في : المفصل صـ٣٧٤ شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٠٩٨، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٢، والارتشاف ٤ / ٢٠٧١ ، والتصـريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٠

(٤) ينظر رأي المازني في : شرح الكافية للرضـي ٤ / ٢٣٣ ، والارتشـاف ٤ / ٢٠٧٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣ / ٧٣ ، والتصريح ٢ / ٩٠ .

(٥) ينظر رأي الزجاج في : الارتشاف ٤ / ٢٠٧٢ ، وتوضيح المقاصـد ٣ / ٧٣ ، والمساعد ٢ / ١٥٧ ، والتصريح ٢ / ٩٠ .

(٦) ينظر رأي خروف في : شرح التسـهيل ٣ / ٤٢ ، والارتشـاف ٤ / ٢٠٧٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٧٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٠

(٧) ينظر : التوطئة صـ٢٦٩ ويراجع : رأي الشلوبيني في : الارتشـاف ٤ / ٢٠٧٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٧٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٠

(٨) ينظر : شرح الجمل ٤٩/٢ .

(٩) ينظر : الارتشاف ٤ / ٢٠٧٢ .

(١٠) ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٣٥ .

" نعم وبئس " كقوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] ، فإذا جاز الفصل في هذا ، كان في التعجب أجْوز ؛ لأنه أشد تصرفا في معموله من : " نعم " ... فإذا جاز في : " نعم " ، كان في التعجب أجوز)[١].

وقال ابن مالك : (فو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع، ولم يضعف ؛ لثبوت ذلك نثرا ونظما وقياسا ، **فمن النثر قول** عمرو بن معد يكرب – رحمه الله – :" لله در بني سليم ، ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في اللزبات[٢] عطاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها "[٣] ، وروى أن عليا – رضى اله عنه – مرّ بعمّار فمسح التراب عن وجهه وقال : " أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا "[٤]، ففصل بين : " أعزز" ، و : " أن أراك " بـــ " عَلَيّ " و : " أبا اليقظان " ، وهذا مصحح الفصل بالنداء .

ومن النظم : قول بعض الصحابة – رضي الله عنهم– :

وقال نبيُّ المسلمين تقدَّموا ∴ وأحْبِبْ إلينا أن تكون المقدَّمَا [٥]

---

(١) البغداديات صـ٢٥٦ ، ويراجع : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١ ، ٤٢ .

(٢) اللزبات : الشدائد ، واللزْبة – بفتح اللام سكون الزاي – : الشدة والقحط . ينظر : لسان العرب ١ / ٧٣٨(لزب)

(٣) ينظر هذا القول في : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٠٩٧ ، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢١٣، وتوضيح المقاصد ٣ / ٧٢ ، والمساعد ٢ / ١٥٧ ، والهمع ٣ / ٤٠ .

(٤) ينظر هذا القول في : الارتشاف ٤ / ٢٠٧١ ، والتذييل والتكميل ٢١١/١٠ ، والجنى الداني صـ٤٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣ / ٧١ ، والمساعد ٢ / ١٥٧، وتمهيد القواعد ١٠ / ٥٢٧١ ، والهمع ٣ / ٤٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٥٣ .

(٥) البيت من الطويل وهو للعباس بن مرداس في ديوانه صـ١٠٢ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٦٥٦، وبلا نسبه في لسان العرب ١/ ٢٩٢ (حبب) ، والجني الداني صـ٤٩ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٥٩٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٨٩٠ ، والهمع ٣ / ٣٨، وشرح الأشموني ٣ / ٢٧.

ومنه قول الآخر:

أقيمُ بدار الحزْمِ ما دام حَزْمُها ∴ وأحْرِ إذا حالتْ بأنْ أَتَحوَّلا (١)

... ومنه قول الآخر:

خليليَّ ما أحْرى بذى اللُّبِّ أنْ يُرَى ∴ صَبُورا ولكن لا سبيلَ إلى الصَّبْرْ(٢)...(٣)

وأما صحة هذا الفصل قياسا فمِن قبل أن الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد ، فاعتبار الفصل بهما بين فعلي التعجب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحد أحق وأولى)(٤).

واحتج هؤلاء أيضا بالتوسع في الظرف والجار والمجرور (٥) ؛ ولجواز الفصل بهما بين " إنّ" ومعمولها ، وليس فعل التعجب بأضعف منها(٦).

المذهب الثالث : ذهب بعض النحاة إلى جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور لكن على قبْح (٧).

ومحل الخلاف إذا كان الظرف والجار والمجرور متعلقين بفعل التعجب كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب ، وقول الشاعر : خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى ∴ .....

وغيرها من الأبيات السابق ذكرها ، فإن كان الظرف والجار والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما ، كما امتنع بغيرهما(٨)،

---

(١) البيت من الطويل وهو في : شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٣ / ٧٣ ، والمساعد ٢/ ١٥٨ والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٠ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٥ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله وهو في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٧ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧٢ . والمقاصد النحوية ٣ / ٦٦٢ ، والهمع ٣ /٤٠ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٥.

(٣) واستشهد ابن مالك أيضا بقول الشاعر :

حلمْت وما أشفَى لَمنْ غِيظ حلمه ∴ فآضَ الذي عَاداك خِلّا مُواليَا

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٠ ، ٤١ .

(٥) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٠ .

(٦) ينظر : همع الهوامع ٣ / ٤٠ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٤ / ٢٠٧٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٧٣ ، والمساعد ٢ / ١٥٨ ، والهمع ٣ / ٤٠ .

(٨) ينظر : توضيح المقاصد ٣ / ٧٤ ويراجع : المساعد ٢ / ١٥٧ ، والهمع ٣ / =

وذكر ابن مالك : أنه لا خلاف في ذلك [١] ، فلا يجوز : ما أحسن بمعروف أمرا ، ولا : ما أحسن عندك جالسا ، ولا : أحسِن في الدار عندك بجالس [٢].

الخلاصة

يتبين من هذه المسألة أن الفارسي نقل عن المبرد أنه لا يجيز الفصل بين فعل التعجب ومعموله ، بالظرف وشبهه ، لكن هذا الفصل جائز عند أبي علي الفارسي قياسا على الفصل في باب: " نعم وبئس"، وبذلك يكون رأي الفارسي مخالفا للمبرد .

وأميل إلى جواز الفصل بينهما كما هو مذهب أبي علي الفارسي وأكثر النحاة؛ لثبوت ذلك نثرا ، نظما وقياسا .

المسألة الثالثة : مجئ " ممَّا " بمعنى : " رُبَّمَا" .

قال أبو علي الفارسي : (قال سيبويه : إني مِمَّا أفعَل ذاك ، فتكون " ما " مع أفعل بمنزلة لكلمةٍ واحدة نحو : رُبَّمَا ، وأنشد لأبي حية : **وَإِنَّا لمِمَّا نَضْرِبُ الكبْشَ ضَرْبَةً** ∴ .....[٣]

وقالَ أبو العباس : تقول : إِني مِمَّا أَفْعَلُ على معنى : رُبَّمَا أفعلُ ، وأنشد البيت)[٤]

يتبين من هذا النص أن أبا علي الفارسي نقل عن المبرد : أن " مِمَّا "

=

٤٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٣٥ .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٠ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٣٥ ، ويراجع : الارتشاف ٤ / ٢٠٧٠ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٧٤ ، والمساعد ٢ / ١٥٧ ، والهمع ٣ / ٤٠ .

(٣) صدر بيت من الطويل وعجزه : * **على رأسه تلقى اللسان من الفم** * ، وهو لأبي حيّة النميري في الكتاب ٣ / ١٥٦، والأزهية صـ٩١ ، ومغني اللبيب صـ٤٢٤، وخزانة الأدب ١٠/٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، والدرر اللوامع ٤ / ١٨١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ١٧٤ ، والجنى الداني صـ٣١٥ ، ومغني اللبيب صـ٤٠٩ ، والهمع ٢ / ٣٧٨ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٢٦٠ . ويروى : " وجهه " بدلا من : " رأسه ".

(٤) البغداديات صـ٢٩٣ .

استعملت بمعنى : رُبَّمَا نحو : إني مما أفعل على معنى : رُبَّمَا أفعل ، وجعل منه قول أبي حية النميري السابق .
وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " ، وجدت أن ما نقله الفارسي عن المبرد صحيح ؛ لأن المبرد ذكر ذلك فقال : (وتقول : إني مِمَّا أفعل على معنى : رُبَّمَا أفعل ، كما قال :
وَ إنَّا لمِمَّا نضْرِبُ الكبْشَ ضَرْبَةً ∴ عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ)[١]
وبذَلك يكون الفَارسي قد تأثر بكتاب :" المقتضب " .

الدراسة والتحليل

اختلف النحاة في مجيء (مِمَّا) بمعنى : (رُبَّمَا) على مذهبين :
المذهب الأول : ذهب سيبويه ، والمبرد ، والسيرافي [٢] ، والأعلم الشنتمري ، وابن طاهر [٣] ، وابن خروف[٤] إلى جواز مجيء " مِمَّا بمعنى : " ربَّما " .
قال سيبويه :(وإن شئت قلت : إنّي مما أفعلُ ، فتكون " ما " مع " مِنْ" بمنزلة كلمة واحدة نحو : " ربّما"، قال أبو حية النميري : **وإنا لمما نضرب الكبش ضربة ∴ على رأسه تلقى اللسان من الفم)**[٥]
أي: أن (مِنْ) إذا اتصلت بها (ما) كفتها عن العمل، وجعلتها للتقليل بمنزلة :(رُبَّما) عند سيبويه [٦]. وقد علق الأعلم الشنتمري على البيت

---

(١) المقتضب ٤ / ١٧٤ .

(٢) ينظر رأي السيرافي في : الارتشاف ٤ / ١٧٢١ ، والجني الداني صـ٣١٥ ، ومغني اللبيب صـ٤٢٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١٠ ، والهمع ٢ / ٣٧٨ .

(٣) ينظر رأي ابن طاهر في : الارتشاف ٤ / ١٧٢١ ، والمغني صـ٤٢٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٠ ، والهمع ٢ / ٣٧٨ .

(٤) ينظر رأي ابن خروف في : المراجع السابقة نفس الجزء والصفحة .

(٥) الكتاب ٣ / ١٥٦ .

(٦) أكثر سيبويه في الكتاب من استعمال (مما) بمعنى : (ربما) ، ومن ذلك قوله : (اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك) ينظر : الكتاب ١/ ٢٤ ، وقوله : (لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم) الكتاب ٣ / ٦٤٦ ، وقوله : (والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد) الكتاب ٤ / ١٢ . وغيرها كما في الكتاب ٢ / ١٩٦ ، ٢٠٨ ، و ٣ / ٤٨٦ ، ٤ / ٣٠٣ وغيرها .

الذي استشهد به سيبويه بقوله : (الشاهد في قوله : " لمما " ، ومعناه : " لرُبما" ، وهي " منْ" زيدت عليها " ما " ، وجعلت معها على معنى رُبَّما ، فركبت تركيبها)[١]

وقال المبرد : (وتقول : إني ممّا أفعلُ على معنى : رُبَّما أفعل كما قال : **وإنا لمما نضرب الكبش ضربة ∴ على رأسه تلقى اللسان من الفم**)[٢]

واحتج أصحاب هذا المذهب: بأنه قد سُمع ذلك منهم، قال الشاعر:* **وإنا لمما نضرب الكبش ضربة***

قالوا : المعنى : لربما [٣].

وذكر هذا المعنى بعض العلماء كـ : الرضي[٤]، والمرادي[٥]، وابن هشام[٦]، والشيخ خالد الأزهري[٧]، والسيوطي[٨].

ولم يقف ابن الشجري على كلام سيبويه في هذه المسألة ، فقد نسب هذا القول ، وإنشاد البيت إلى المبرد فقال: (وقد كفوا " مِنْ " بما ، فقالوا : إنى لمما أفعل ، قال أبو العباس المبرد: يريدون : لربما أفعل)[٩] وأنشد البيت السابق .

كما أن أبا حيان لم يقف على كلام سيبويه[١٠] ، وكذلك : المبرد في – هذه المسألة – فقال : (وزعم السيرافي ، والأعلم ، وابن طاهر ، وابن خروف ، أن " مِنْ " إذا كان بعدها : " ما " كانت بمعنى : " ربما" ، وزعموا أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه)[١١].

---

(١) ينظر : شرح شواهد سيبويه للأعلم الشنتمري هامش ١ / ٤٧٧ ، ويراجع : خزانة الأدب ١٠ / ٢١٥ ، ٢٣٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٢٦٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ١٧٤ .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٦ / ٢٨٩٧ ، ٢٨٩٨.

(٤) ينظر : شرح الكافية ٤ / ٣٤٣.

(٥) ينظر : الجني الداني صـ٣١٢.

(٦) ينظر : مغني اللبيب صـ٤٢٤

(٧) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٠.

(٨) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٣٧٨ .

(٩) ينظر : آمالي ابن الشجري ٢ / ٥٦٦ .

(١٠) ذكر الشيخ عضيمة – رحمه الله – أن ابن الشجري ، وأبا حيان لم يقفا على كلام سيبويه . ينظر : حاشية (٢) ، و (٣) من المقتضب ٤ / ١٧٤ .

(١١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢١ .

وتابع أبا حيان في ذلك : ابن هشام الأنصاري[١] ، والسيوطي[٢].
المذهب الآخر : ذهب أبو علي الفارسي وأصحابه إلى منع مجيء" مما" بمعنى : " ربما" ، فقال : (وقوله[٣]: إني مما أفعل على معنى: ربما أفعل ، إن أراد به أن " ما " كافة لـ " مِنْ" كما أنها كافة لـ" ربّ " ، فهو كما قال سيبويه ، وإن أراد أنه للتقليل ، كما أن " ربما" للتقليل ، كان ذلك مسوغا إذا ثبت ذلك مسموعا ، ويبعد ذلك في البيت ، فإنه ينبغي أن يكون غير مقلل لضربة الكبش على رأسه)[٤]
ويفهم من النص : أن الفارسي يرى أن (ما) في قول أبي حية النميري كافة لـ " مِنْ " عن العمل ، كما أنها كافة لـ " رُبَّ " ، واستبعد مجيء " مما " للتقليل مثل : " ربما " في البيت ، بل جعلها للتكثير.
ويؤكد ذلك قوله : (فأما قولهم : إنّي ممَّا أفعل ... فيراد به إكثاره من ذلك ، ومحاولته له وعلى هذا قوله :
وإنا لمما نضرب الكبش ضربة ∴ على رأسه تلقى اللسان من الفم
كأن المعنى : إنا مُنشؤون من ذلك لكثرة فعلنا إياه ، واعتيادنا له)[٥]
بل وجعل التكثير في هذا الموضع هو : الأليق ، والأولى فقال :
(وقوله :
وإنا لمما نضرب الكبش ضربة ∴ على رأسه تلقى اللسان من الفم
هذا موضع ، التكثير فيه أليق ، وبه أولى ، فكأن اللفظ على التقليل ، والمراد : التكثير)[٦] .
وخرجه ابن هشام الأنصاري على أن (مِنْ) في البيت : ابتدائية وما : مصدرية ، وكأنهم خلقوا من الضرب ؛ لكثرة ما يقع منهم ، كما قال تعالى : ﴿خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] [٧]، جعل كأنه مخلوق من العَجَل ؛ لكثرة وقوع العَجَل منهم [٨].
– ورد البغدادي ذلك التخريج ، وحكم بفساده قائلا : (وتخريج ابن هشام فاسد ، وذلك أن فعل الصلة مسند إلى ضمير المحدث عنه ، فيلزم عند

---

(١) ينظر : مغني اللبيب صـ٤٢٤ .
(٢) ينظر : الهمع ٢ / ٣٧٨ .
(٣) أي : سيبويه .
(٤) ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات صـ٢٩٣ .
(٥) ينظر : المسائل الحلبيات صـ٢٠٠ .
(٦) ينظر : كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١ / ٣٩٢ .
(٧) ينظر : مغني اللبيب صـ٤٢٤ ، ويراجع : خزانة الأدب ١٠ / ٢١٤ .
(٨) ينظر : تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٩٨ .

السبك إضافة المصدر إلى ذلك الضمير ، فيؤول الأمر إلى جعلهم كأنهم خلقوا من ضربهم ، وذلك غير متصور ألتبة ، ولا يلزم هذا في الآية ... قال ابن النحاس : وإن شئت جعلت ما بمعني : الذي ، ورفعت الكبش)[١] ورده البغدادى فقال : (هذا لا يصح فتأمل)[٢].

الخلاصة

يتبين من هذه المسألة ، أن الفارسي نقل عن المبرد : جواز مجيء : (مما) بمعنى : " ربما " في إفادة معنى التقليل ، لكن استبعد الفارسي هذا المعنى ، وجعلها بمعنى : التكثير .

وبذلك يكون رأي الفارسي مخالفا للمبرد .

والراجح هنا في هذه المسألة : جواز مجيء . (مِمَّا) بمعنى : " ربما" في إفادة معنى التقليل كما هو مذهب سيبويه والمبرد ومَنْ وافقهم ، وذلك لما يلي :-

١- موافقته السماع من كلام العرب شعرا كما في بيت أبي حية النميري السابق .

٢- لأنه الظاهر مما مثّلوا به ، فقد قالته العرب، وهي تريد هذا المعنى ، ونحن إنما نقيس كلامنا على كلامهم ؛ لأننا إنما نتكلم بلغتهم [٣]، هكذا قال أستاذنا الدكتور: عبد النعيم على محمد ، وأقول بما قال به .

٣- سلامة هذا القول من التأويل والتخريج .

المسألة الرابعة : مجيء " الكاف " زائدة لغير معنى التشبيه .

قال أبو علي الفارسي : (وأما مجيئها حرفا زائدا لغير معنى التشبيه . فكقولهم : فيما حُدِّثناه عن أبي العباس : فلان كذي الهيئة [٤]، يريدون : فلان ذو الهيئة ... ومنه :

*** لواحِقُ الأقْرابِ فِيها كالمَقَقْ ***[٥]

---

(١) ينظر : خزانة الأدب ١٠ / ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) ينظر : المرجع السابق ١٠ / ٢١٧ .

(٣) الجر علم الأسماء (الجر بالحرف) صـ٣٤٦ .

(٤) هذا القول مذكور في : الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٢٩٥ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٠ / ٤٧ .

(٥) البيت من الرجز وهو لرؤبة في ديوانه صـ١٠٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٥٩ ، ولسان العرب ٣١٢/٩ ، " كوف " ، و ١٠/ ٣٤٦ " مقق" ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٩٠ ، وخزانة الأدب ١ / ٨٩ ، وتاج العروس ٢٥/ ٣٤٥ " كوف " =

أي : فيها مقق : لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولا ، وليس يريد : أن فيها شيئا مثل الطول ، فهي زائدة ، إنما يريد : أنها طويلة ، ففيها الطول نفسه ، لا شيء يشبه الطول .

ومن هذا الفن قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ...)[١] .

يتبين من خلال هذا النص أن الفارسي نقل عن المبرد أن (الكاف) جاءت حرفا زائدا لغير معنى التشبيه كقول أبي العباس المبرد : فلان كذي الهيئة أي : فلان ذو الهيئة ، كما استدل بالبيت الشعرى السابق ، والآية السابقة .

وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " وجدت أن ما نقله الفارسي عن المبرد صحيح ؛ لأن المبرد ذكر ذلك فقال : (فأما قول الشاعر :

مَنْ كان أَسْرَعَ في تفرُّق فالجٍ ∴ فَلَبُونُه جَرِبَت معًا، وأَغَدَّتِ
إلّا كنَاشِرةِ الذي ضَيَّعْتُمُ ∴ كالغصْنِ فِي غُلوائِه المتَنَبِّتِ[٢]

فإنما الكاف زائدة ... وكذا قوله :

=

٤٢٠

" زهق "، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٩ ، وشرح ابن الناظم صـ ٢٦٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٧/٤ ، والارتشاف ٤ /١٧١٦ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٣٣٨ – **اللغة** : اللواحق : جمع لاحقة ، وهي التي ضمرت وأصابها الهزال ، الأقراب : جمع قرب – كقُفْل أو عُنُق – وهي : الخاصرة ، المَقَق : الطول الفاحش .

(١) ينظر : البغداديات صـ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٢) البيتان من الكامل وهما لعنز بن دجاجة في الكتاب ٢ / ٣٢٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ / ٧٠ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١ / ٤٨٢ ، ٤٨٨ ، وبلا نسبة في الأصول في النحو ١ / ٢٩٣ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٧ ، وسفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي ٢ / ٧٦٤ ، ولسان العرب ٢ / ٩٥ "نبت" . اللغة : فالج هو : فالج بن مازن ، أساء إليه بعض بني مازن حتى رحل عنهم ولحق ببني ذكوان بن بهشة بن سليم بن قيس بن عيلان فنسب إليهم ، ناشرة : رجل بن بني مازن ضيق عليه قومه فرحل إلى بنى أسد ، أغدّت : صارت فيها الغدة ، وهي كالغدة تعترى البعير فلا تمهله ، الغلواء : سرعة الشباب ، المتنبت : المنمى المغذي وقيل هنا المتأصل .

إلَّا كَخارِجَةَ المكلَّفِ نَفْسَهُ .:. وابْنىْ قَبِيصةَ أَنْ أَغِيبَ وَيَشْهدَا[١]

الكاف زائدة مؤكدة كتوكيدها في قول الله عز وجل : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، ومثل ذلك قوله : * **لواحِقِ الأقْرابِ فيها كالمَقَق** * أي : فيها مقق وهو : الطول ، والكاف زائدة)[٢] .

وبذلك يكون الفارسي قد تأثر بكتاب : " المقتضب "

الدراسة والتحليل

اختلف العلماء في مجيء (الكاف) زائدة لغير معنى التشبيه على مذهبين :

المذهب الأول : ذهب أكثر النحويين واللغويين إلى القول بمجيء الكاف زائدة لمعنى التوكيد ، ومن هؤلاء : الأخفش[٣]، والمبرد[٤] ، وابن السراج[٥] ، وأبو علي الفارسي[٦] ، وابن جني[٧]، وأبو البركات الأنباري[٨]، وابن مالك[٩]، وابن الناظم [١٠]، والرضي في أحد قوليه [١١]،

(١) البيت من بحر الكامل ، وهو للأعشى في ديوانه صـ٢٢٧، ٢٣٣ ، والجمل في النحو للخليل بن أحمد صـ١٧٠ ، وبلا نسبة في الأصول في النحو ١ / ٢٩٤ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٨ ، ورصف المباني صـ٢٠٣ – خارجة : اسم رجل والقصيدة قالها الأعشى لكسرى حين أراد منهم رهائن .

(٢) ينظر المقتضب ٤ / ٤١٦ – ٤١٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٠ .

(٤) ينظر : المقتضب ٤ / ٤١٦– ٤١٨ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٦) ينظر : البغداديات صـ٣٩٩، ٤٠٠ ، والمسائل العضديات صـ٢١٩.

(٧) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٨) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٩٩ ، وأسرار العربية صـ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٧٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٠ .

(١٠) ينظر : شرح ابن الناظم على الألفية صـ٢٦٥ .

(١١) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤ / ٣٣٧ .

وأبو حيان[١] ، والمرادي[٢]، وابن هشام [٣]، وابن عقيل [٤] ، والشيخ خالد الأزهري [٥] ، والأشموني [٦] ، وغيرهم [٧] .
وجعلوا التقدير في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] : ليس مثله شيء ؛ فالموضع غير صالح للتشبيه .
قال ابن مالك معللا لذلك : (فلابد من عدم الاعتداد بالكاف ؛ لأن الاعتداد بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله ، وذلك محال ، وما أفضى إلى المحال محال)[٨] .
وقال ابن هشام : (إذ لو لم تقدر زائدة – يعني الكاف – صار المعنى : ليس شيء مثل مثله ؛ فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا ، قاله ابن جنى)[٩] .
وصرح المرادي بفائدة زيادة " الكاف " قائلاً :
(وفائدتها توكيد نفي المثل من وجهين : أحدهما لفظي ،الآخر معنوي .
أما اللفظي فهو : أن زيادة الحرف في الكلام تفيد مايفيده التوكيد اللفظي ، من الاعتناء به .
قال ابن جنى : كل حرف زيد في كلام العربِ فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى ، فعلى هذا يكون المعنى : ليس مثله شيءٌ ، ليس مثله شيءُ ، **وأما المعنوي** : فإنه من باب قول العرب : مثلك لا يفعل كذا، فنفوا الفعل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته ؛ لأنهم قصدوا المبالغة في ذلك ، فسلكوا به طريق الكناية ؛ لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٦ .
(٢) ينظر : الجني الداني صـ٨٦ .
(٣) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٤٧ .
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٥٥٨ .
(٥) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٧ .
(٦) ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان ، ٣٣٧/٢ ، ٣٣٨ .
(٧) كابن الخباز في توجيه اللمع ١ / ٢٣٦ ، وابن الصائغ في اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٤٧ ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٣٠٠٩/٦ ، ٣٠١٠ .
(٨) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٧٠ .
(٩) ينظر : مغني اللبيب صـ٣٧ ، ٣٨ ، ويراجع : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٧ .

نفوه عنه .)[١] .
إذن فالقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت . هكذا قال ابن هشام [٢].
ونقل أبو علي الفارسي عن الأخفش [٣] زيادة الكاف في قوله تعالى : ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٩] . وحملها على قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ثم قال الفارسي: (تقديره : أرأيت الذي حاج إبراهيم في ربه، أو الذي مر على قرية، فكونه زائدا هنا جيد عندي)[٤] .
ومن شواهد هؤلاء القائلين بزيادة " الكاف " أيضا قول الشاعر :
* **لواحق الأقراب فيها كالمقق** * وغيرها من الأبيات[٥].
وقد: ذكر أبو حيان أن " الكاف " زيدت خارجة عن معنى التشبيه في البيت السابق ، حيث إن المعنى : فيها مقق أي : طول[٦] .
وذكر الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد أن دليل زيادتها في البيت شيئان : **الأول** : أن المعنى الذي أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها .
والآخر : أن بقاءها ذات معنى من المعاني التي ترد لها يفسد الكلام ويخل به ، ألست ترى أنك لا تقول : في هذا الشيء كالطول ، وإنما تقول : في هذا الشيء طول [٧].
– وذكر أبو البركات الأنباري أن زيادة " الكاف " كثيرة [٨] ، ونصّ أبو

---

(١) ينظر : الجني الداني صـ٨٧ ، ٨٨ ، ويراجع : مغنى اللبيب صـ٢٣٨ .
(٢) ينظر : مغني اللبيب صـ٢٣٨ ، ويراجع : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٧ .
(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٠ .
(٤) ينظر : البغداديات صـ٤٠٠ .
(٥) كقول الشاعر :
مَنْ كان أَسْرعَ فِي تَفَرُّق فَالجٍ ∴ فَلَبُونُه جَرِبَتْ معًا، وَأَغَدَّتِ
إلّاَ كناشِرةَ الذي ضَيَّعْتُمُ ∴ كَالغُصْنِ فِي غُلَوائِه المُتَنَبِّتِ
وقول الأخر : **إلَّا كَخارِجَةَ المكلَّفِ نَفْسَهُ ∴ وابْنَىْ قَبِيصَةَ أَنْ أَغِيبَ وَيَشْهَدَا**
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٦ ، ويراجع : البغداديات صـ٤٠٠ .
(٧) ينظر : كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣ .
(٨) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٩٩ .

حيان على أنها لا تنقاس [١].

المذهب الثاني : ذهب الرضي في أحد قوليه إلى القول بأصالة (الكاف) ، وعدم الحكم بزيادتها ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

قال الرضي : (ويجوز في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ألا يحكم بزيادة الكاف ، بل يكون على طريقة قوله :

لا تفزعُ الأَرْنَبَ أهوالُها ∴ ولا ترى الضَبَّ بها يَنْجَحِرْ[٢]

وقولك : " ليس لأخي زيد أخ " ، أعني : نفى الشيء بنفي لازمه ، لأن نفى اللازم يستلزم نفي الملزوم ، و" أخو زيد " ملزوم، و" الأخ " لازمه؛ لأنه لابد لأخي زيد من أخ هو: " زيد "، فنفيت هذا اللازم، والمراد نفي الملزوم ، أي : ليس لزيد أخ ، إذ لو كان له أخ ؛ لكان لذلك الأخ أخ ، هو زيد ، فكذا هنا ، نفيت أن يكون لمثل الله مثل ، والمراد نفي مثله تعالى ، إذ لو كان له مثل ، لكان هو تعالى مثل مثله)[٣].

وقال سيبويه بعد قولِ الشاعر :

مَنْ كان أشْرَكَ في تفرُّق فالجٍ ∴ فَلَبُونُه جَرِبَتْ معًا، وأَغَدَّتِ

إلا كنـــاشِرة الذي ضَيَّعْتُمُ ∴ كالغُصْنِ في غُلوائه المتنَبِّتِ

(كأنه قال ، ولكن هذا كناشرة)[٤].

فيفهم من قول سيبويه أنه يقول بأصالة " الكاف" في البيت السابق .

– ومَنْ قال بعدم زيادة (الكاف) في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، خرَّجَ الآية الكريمة على أقوال هي :

(١) أن الزائد هو (مثل) كما زيدت في قوله تعالى : ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا

---

(١) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٧١٦ .

(٢) البيت من السريع وهو لابن أحمر في ديوانه صـ ٦٧ ، وآمالي المرتضى ١ / ٢٢٩ ، وخزانة الأدب ١٠ / ١٩٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣ / ١٦٥ ، ٣٢١ ، والخزانة ١١/ ٣١٣ – والشاهد : أن قوله تعالى : **چ ڈ ڈ ژ چ** النفي فيه منصب على : مثل مثله ، وعلى مثله جميعا ، فليس لله سبحانه وتعالى مثل حتى يكون لمثله شيء يماثله ، فالمنفي المثل ، ومثل المثل جميعا ، وكذا قول الشاعر الذي لم يُرد أن بها أرانب لا تفزعها أهوال تلك المفازة ، ولا ضبابا غير منجحرة ، ولكنه نفى أن يكون بها حيوان . ينظر : هامش شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٢٨ .

آمَنتُم بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧] (١)، قالوا : وإنما زيدت (مثل) هنا لأمرين :-
أحدهما : توكيد الكلام ، قال الإمام الطبري : (قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فيه وجهان أحدهما : أن يكون معناه : ليس هو كشيء ، وأدخل " المثل " في الكلام توكيدًا للكلام إذا اختلف اللفظ به ، وبالكاف وهما بمعنى واحد) (٢) .
والآخر : لتفصل (مثل) بين " الكاف " والضمير ؛ لأن إدخال " الكاف " على الضمير غير جائز إلا في الشعر (٣).
وهذا القول فاسد ، ورده ابن جنى بقوله : (لا يجوز أن تكون " مثل " هي الزائدة ؛ لأنها اسم ، والأسماء لا تزاد ، وإنما تزاد الحروف ، فإذا لم يجز أن تكون " مثل " هي الزائدة ، ولم يكن بُدّ من زائد ثبت أن الكاف هي الزائدة)(٤) .
(٢) وقيل : " الكاف " و " مثل " لا زائد منهما ، ثم اختلف فقيل : (مثل) بمعنى : الذات ، والمعنى : ليس كذاته شيء ، وقيل : بمعنى : الصفة ؛ لأن المثل والمثيل بمعنى ، كالشبه والشبيه ، والمعنى : ليس كصفته شيء (٥).
(٣) وقيل : " الكاف " اسم مؤكد بـ " مثل " ، وهو من باب ، التوكيد اللفظي (٦) ، وقد أشار إليه الزمخشري فقال : (كلمة التشبيه كررت للتأكيد كما كررها من قال :
* **وَصَالياتٍ ككما يُؤْثَفِيْن** * (٧)

---

(١) بنظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٧ ، ويراجع : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤ / ٤٢٠ ، ومغني اللبيب صـ٢٣٨.

(٢) ينظر : تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن ٢١/ ٥٠٨ .

(٣) ينظر : الجني الداني صـ٨٩ ، ويراجع : التصريح بمضمون التوضيح ١٧/٢ .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ويراجع : البحر المحيط ٩ / ٣٢٧ ، والجني الداني صـ٨٩ ، ومغني اللبيب صـ٢٣٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٧ .

(٥) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢١٧ ويراجع : الجني الداني صـ٨٩ .

(٦) ينظر : الجني الداني صـ٨٩ ، ٩٠ .

(٧) البيت من مشطور السريع وهو لخطام المجاشعي في الكتاب ١ / ٣٢ ، ٤٠٨ ، و ٢٧١/٤ ، والجني الداني صـ٨٠ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٥٠٤ ، وخزانة الأدب ٢ / ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب صـ٥٠٠ ، ٦٠٨ ، ومجالس ثعلب ١ / ٤٨ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٦ ، وشرح المفصل ٨ / =

ومن قال : * فأصبحت مثل كعصف مأكول * [١])[٢].

(٤) قال بعض أهل المعقول : الحق أن قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] محمول على المعنى الحقيقي ، ويلزم منه نفي المثل مطلقا بطريق برهاني ، وهو الاستدلال بنفي اللازم على نفي الملزوم فإن مثل المثل لازم للمثل ؛ لأنه إذا كان للشيء مِثل يكون ذلك الشيء مِثل مِثله ، وأورد عليه أنه لو كان المراد نفى مِثل المِثل لزم المُحال ؛ لأنه يلزم نفيه – تعالى الله عما يقول الظالمون علوّا كبيرا – لأنه مِثل لِمِثلِه .

وأجيب بأنه إنما يلزم من ذلك نفي هذا الوصف ، أعنى وصف مِثل المِثل عن الله تعالى ، لا نفيه تعالى، ولا محذور في نفي هذا الوصفِ عنه ، فإن نفي هذا الوصف إما أن ينفي الموصوف ، أو ينفى المِثل ، ونفى الموصوف ممتنع لذاته ، ، فيكون بنفي المثل [٣] .

وقد ردّ القرافي هذا فقال : (القاعدة في القضايا التصديقية أن الحكم فيها إنما يكون على ما صدق عليه العنوان ، ونعني بالعنوان : ما عُبّر عن

=

٤٢ ، ولسان العرب ٩ / ٣ (أثف) ، ٢٤٨ (عصف)، والجني الداني صـ٨١ ، ٩٠ ، ومغني اللبيب صـ٢٣٩ ، وخزانة الأدب ٥ / ١٥٧ ، ١٠ / ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩١-

اللغة : الصاليات : الأثافي وهي أحجار تثبت حول موقد النار ويوضع القدر عليها ، وقد أصليت هذه الأثافي بالنار أي : أحرقت حتى اسودت فهي صاليات ، يُؤَثْفِيْن – المعنى : يريد الشاعر إلقاء التحية على ديار لم يبق منها إلا علامات وآثار وأحجار كانت حول المواقد وهي على حالها حتى أُثفت .

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه صـ١٨١ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٠٢ ، وخزانة الأدب ١٠ / ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ولحميد الأرقط في الكتاب ١ / ٤٠٨ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ١٤١ ، ٣٥٠، ورصف المباني صـ٢٠١ ، ولسان العرب ٩ / ٢٤٧ " عصف" ، والجني الداني صـ٩٠ ، ومغني اللبيب صـ٢٣٨ ، وخزانة الأدب ٧ / ٧٣ . اللغة : العصف : بقل الزرع ، والمعنى : أصبحوا كبقل أكل ولم يبق ما يستفاد منه .

(٢) ينظر : الكشاف ٤ / ٢٠٨ .

(٣) ينظر: الجني الداني صـ ٩٠ ، ٩١ ، ويراجع : المغني بحاشية الدسوقي ١ / ١٩١ ، ١٩٢ .

المحكوم عليه به ، فإذا حكمنا بالنفي على جميع أمثال المثل ، فقد حكمنا بالنفي على ما صدق عليه أنه مِثْل المِثل ، لا على المماثلة فيلزم القضاء بالنفي على ذات واجب الوجود ، وذلك محال ، فما أفضى إليه يكون باطلاً ، وذلك نشأ عن كون " الكاف " ليست بزائدة ، فتعين ما قاله العلماء ، أنها زائدة) [١].

* وخرج الإمام الرضى قول الشاعر : * **وَصَالِياتِ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ** * على أمرين :

أحدهما : أنه من باب التوكيد اللفظي ، فهما إما اسمان أو حرفان .

والآخر : إما أن تكون إحداهما زائدة ، فتكون تلك الزائدة حرفا، إذ زيادة الحرف أولى ، فتكون إما الأولى مثل قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وإما الثانية فهو كقوله * مثل كعصف * [٢]

الخلاصة

بعد عرض هذه المسألة تبين ما يلي :

١- أن الفارسي نقل عن المبرد مجيء (الكاف) زائدة لغير معنى التشبيه ، وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " وجدت أن ما نقله الفارسي عن المبرد صحيح .

٢- وافق الفارسي المبرد في القول بمجيء (الكاف) زائدة لغير معنى التشبيه : لأن الموضع غير صالح للتشبيه .

٣- أميل إلى القول بأصالة الكاف وعدم زيادتها كما هو ظاهر كلام سيبويه ، والرضي في أحد قوليه؛ لأن القرآن الكريم منزّه عن الزيادة ، وكل حرف في القرآن له معناه ودلالته التي قد يقتصر العقل أحيانا عن إدراكها – فالأولى ألا نقول بالزيادة ما دام يمكن الحمل على غيرها ، وعليه فقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] المقصود به : نفي المشابهة ولو من وجه بعيد على معنى : أنه لا يشبهه شيء ولو من وجه بعيد [٣].

٤- إذا كانت زيادة (الكاف) كثيرة[٤] فإن زيادتها لا تنقاس كما قال أبو حيان [٥].

---

(١) ينظر : نفائس الأصول في شرح المحصول ٢ / ٧٩١ (بتصرف يسير) ويراجع : الجني الداني صـ٩١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤ / ٣٣٨ ، ويراجع : مغني اللبيب صـ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٣) ينظر : معاني النحو ٣ / ٦٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٩٩ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٦ .

المسألة الخامسة : رفع الجواب بعد فعل الشرط المضارع المجزوم

قال أبو علي الفارسي : (... **قوله** : ..... ∴ **إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ** [١]

على : إنك تصرع إن يصرع أخوك .

وأبى أبو العباس هذا التقدير ، وزعم أنه لا يجوز عنده إلا على تقدير " الفاء " وتابعه أبو بكر في ذلك فيما قاله في كتابه : " الأصول "[٢])[٣] .

يتبين من خلال هذ النص: أن الفارسي نقل عن المبرد أن قول الشاعر: * **إنكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تصْرَعُ** * لا يجوز إلا على تقدير : " الفاء " .

وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " وجدت أن ما نقله الفارسي عن أبي العباس المبرد صحيح ، وعبارة المبرد في ذلك هي: (قال الشاعر على إرادة الفاء :

وَإِنِّي مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجانِبِ الذِي ∴بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجَوانِبِ نَاظِرُ[٤]

وهو عندي على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ، أي : وإني ناظر متى أشرف ، وكذلك قول الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابسٍ يا أَقْرَعُ ∴ إِنكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وقال آخر :

---

(١) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٣ / ٦٧ ، ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل) ، وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في المقاصد النحوية ٤ / ٤٣٠ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٧٢ ، وشرح المفصل ٨ / ١٥٨، ورصف المباني صـ١٠٤ ، ومغني اللبيب صـ٧١٧ ، والمساعد ٢/ ١٤٨ ، والهمع ٢ / ٤٦٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٧ .

(٢) ينظر : الأصول ٣ / ٦٢ .

(٣) ينظر : البغداديات صـ٤٥٦ .

(٤) البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه صـ١٠١٤، والكتاب ٣ / ٦٨ ، والأصول لابن السراج ٣ / ٤٦١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ / ٢٥٧ ، والمسائل الحلبيات صـ٦٦ ، ٦٧ ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٦ / ١٣٧ ، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٤ / ١٠٣ ، وتمهيد القواعد ٩ / ٤٣٨٠ ، ٤٣٨٣ .

فَقُلْتُ : تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّها ∴ مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأتِها لا يَضِـــيرُهَا(١)
يريد : لا يضيرُها مَنْ يَأتِها)(٢).
وبذلك يكون الفارسي قد تأثر بكتاب : " المقتضب " .

الدراسة والتحليل

إذا كان فعل الشرط مضارعا غير منفي بـــ" لم " ، والجواب مضـــارعا وجب الجزم فيهما ، وضعف رفع الجواب (٣) ، ومن ذلك قول الشاعر :
* إِنْكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ *
وقولِ الشاعر :
فَقُلْتُ : تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّها ∴ مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأتِها لا يَضِـــيرُهَا
ومنه قراءة طلحة بن سليمان : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النســـاء: ٧٨] برفع : " يدرككم "(٤).
وإنما ضعَّف رفع الجزاء : أن الأداة قد عملت في فعل الشـــرط ، فكـــان القياس عملها في الجواب (٥)؛ لأن عدم إعمالها فيه كتهيئة العامل للعمـــل

---

(١) البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي فـــي : ديـــوان الهـــذليين ١ / ١٥٤ ، والكتاب ٣ / ٧٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٨١ ، ولسان العـــرب ٤ / ٤٩٥ " ضير " و ٨/ ٢٣٣ " طيع " ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٤٩ ، وخزانة الأدب ٩ / ٥٢ ، ٥٧ ، ٧١ ، وبلا نسبة في الأصول ٢ / ١٩٣ ، وشرح المفصل ٨ / ١٥٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٠٢٧ .
اللغة : طوْقك : طاقتك وقدرتك ، مطبّعة : أي وضع عليها الطابع وهو : الخاتم، لا يضيرها : مضارع : ضاره يضيره ضيرا، مثل : باعه يبيعه بيعا أي : ضره وأوقع به .
(٢) ينظر : المقتضب ٦٩/٢ ، ٧٠
(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٤/ ٢٤٧ ، وأوضـــح المســـالك ٤ / ٢٠٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٧.
(٤) القراءة في : مختصر ابن خالويه صـــ٢٧ ، والمحتســـب ١ / ٢٩٥ ، والبحـــر المحـــيط ٣ / ٢٩٩ وهـــي مـــن شـــواهد : شـــرح التســـهيل ٤ / ٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩٠ ، وشرح ابن الناظم صـــ٤٩٨ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٠٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٧.
(٥) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٤٩

ثم قطعه عنه[١].

- وقد خصّ بعضهم جواز رفع الجواب بعد الشرط المضارع المجزوم بضرورة الشعر[٢] ، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : (ولا يحسن إنْ تأتني آتيك ، من قبل أنّ " إنْ" هي العاملة ، وقد جاء في الشعر)[٣].
- لكن : قراءة طلحة بن سليمان السابقة تمنع اختصاصه بالضرورة [٤].

* ومحل ضعف الرفع بعد المضارع : إذا لم تكن أداة الشرط " إنْ " ، وقد تقدم عليها ما يطلبه الجزاء ، وإلا كان الرفع حسنا كما قال ابن الأنباري[٥] نحو : طعامك إن تزرنا نأكل ، تقديره : طعامك نأكل إن تزرنا .

واختلف النحويون في تخريج رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعا مجزوما على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول : ذهب سيبويه[٦] إلى أن رفعه على وجهين **أحدهما** : أن يكون على نية التقديم والتأخير ، والجواب محذوف ، وذلك هو الأوْلى عنده إن كان قبله ما يمكن أن يطلبه ؛ وذلك لضعف طلب الأداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها كـ " إنّ" [٧] في قول الشاعر :

---

(١) ينظر : إعراب الفعل في ضوء منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني ، تأليف أ.د / إبراهيم حسن صـ١٦٩.

(٢) لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحقه أن يجزم الآخر . ينظر : هامش (١) من كتاب : المساعد ٣ / ١٤٨.

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٦٧ ، ويراجع توضيح المقاصد ٢٤٨/٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٧.

(٤) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٢٨ .

(٥) ينظر قول ابن الأنباري في : الارتشاف ٤ / ١٨٧٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤ / ٢٤٨ ، والمساعد ٢ / ١٥١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٨ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣ / ٦٧ ، ويراجع رأيه في : الأصول ٣ / ٤٦٢ ، وشرح التسهيل ٤ / ٧٨ ، والارتشاف ٤ / ١٨٧٥، والمساعد ٣ / ١٤٨ ، والهمع ٢ / ٤٦٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٨ .

(٧) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٤ /٢٨ .

* إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ *

فالمضارع المرفوع (تصرع) خبر " إنّ " ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إنك تصرعُ إنْ يُصرعْ أخوك تصرعُ .

وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي فقال : (... قوله : " يُصْرَعْ " ليس بجواب للشرط ، ولو كان جوابا له لكان منجزما ، وإنما النية فيه التقديم ، كأنه قال : إنكَ تصْرعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك تصْرَعُ ، فاجتزأ بقوله " يُصْرَعُ " المرفوع ، من أن يذكر" يُصرعْ " مجزوما)[١].

والآخر : أن يكون على حذف الفاء وهو الأولى عنده إن لم يكن قبله ما يمكن أن يطلبه كما في قول الشاعر :

فَقُلْتُ : تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّها ∴ مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأتِها لا يَضِيرُهَا

فيكون قوله : " لا يضيرها " خبرا لمبتدأ محذوف على تقدير : " الفاء"[٢]، والجملة الاسمية جواب الشرط، والتقدير : من يأتها فهو لا يضيرها.

ومنه قولهم : إنْ تأتني آتيك إذا جاء في الشعر[٣] ، قال سيبويه : (... وكما قالوا في اضطرار : إن تأتني أنا صاحبُك ، يريد معنى الفاء ، فشبهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه ، وأنت تعنيه)[٤]

المذهب الثاني : ذهب أبو العباس المبرد[٥] أنه على إضمار " الفاء" في الحالين ، أي : سواء كان قبله ما يمكن أن يطلبه أوْ لا ، وتابعه في ذلك أبو بكر بن السراج فقال :

(والذي عند أبي العباس وعندي فيه[٦] ، وفي مثاله أنه على إضمار

---

(١) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٢ / ١٨٠ . ويراجع : المسائل البغداديات صـ٤٥٤ ، ٤٥٦ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٦٨ ، ٧١.

(٣) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٤٦٠ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٦٨ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢/٦٩ ، ٧٠ ، والكامل صـ١٧٥ ، ويراجع رأي المبرد في : شرح التسهيل ٤/٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩٠ ، والارتشاف ٤ / ١٨٧٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٢٤٩ ، والمساعد ٣ / ١٤٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٤٩ ، والهمع ٢ / ٤٦١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٨ .

(٦) المراد قول الشاعر :

وَإِنِّي مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجانِبِ الذِي ∴ بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجَوانِبِ نَاظِرُ

" الفاء " لا غير ؛ لأن الجواب في موضعه ، فلا يجوز أن تنوي به غير موضعه إذا وجد له تأويل ، ومثله :

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِس يا أَقْرَعُ ∴ إنكَ إنْ يُصْـرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فهذا على ما ذكرت لك ، وكذلك قوله :

فقلت : تحَمَّلْ فوْقَ طَوْقِكَ إنها ∴ مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأتِها لا يَضِـيرُهَا

أراد: لا يضيرها مَنْ يأتها ، وإنك تصرعُ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ عند سيبويه ، وهو عندنا على إضمار الفاء)[١] وذكر السيوطي تعليلا أوضح فقال : (ومذهب المبرد أنه على إضمار الفاء في الحالين؛ لأنه جواب في المعنى قد وقع في محله ، فلا ينوي به التقديم ، وجازمه أي : الجواب " الأداة" ، عملت فيه ، كما عملت في الشرط باتفاق ؛ لاقتضائها إياهما ، فعملت فيهما ، كما عملت ، " كان " و " ظنَّ " ، و" إنَّ " في جزئيهما)[٢].

وضعَّف الشيخ خالد الأزهري هذين التخريجين معللا لذلك بقوله : (لأن التقديم والتأخير يُحوج إلى جواب، ودعوى حذفه ، وجعل المذكور دليله خلاف الأصل ، وخلاف فرض المسألة ؛ لأن الغرض أنه الجواب ، وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة)[٣].

<u>المذهب الثالث</u> : ذهب بعض النحويين إلى أنه إذا كانت الأداة اسم شرط[٤] فعلي إضمار الفاء ويكون المرفوع خبرا لمبتدأ محذوف ، والجملة والجملة الاسمية هي الجواب ، ووجهه : ضعف طلب الأداة لجزم الجواب

---

(١) ينظر : الأصول ٣ / ٤٦٢ ، ويراجع رأيه في : البغداديات صـ٤٥٦ – وذكر أبو بكر بن السراج في الأصول ١٩٢/٢ ، ١٩٣ أنه على التقديم والتأخير ، والتقدير عنده : **إنَّكَ إنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْرَعُ** .

(٢) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٤٦١ ، ويراجع : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٤٩ .

(٣) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٤٩ .

(٤) كقول الشاعر : * **مُطَبَّعَـةٌ مَـنْ يَأتِهـا لا يَضِـيرُهَا** * فالفعل : " لا يضيرها" جاء مرفوعا وهو الجزاء ، وجاء الشرط مضارعا أيضا ، وهو : " يأتها" ، وأداة الشرط " مَنْ" فعلى المذهب الثالث وكذا على رأي المبرد يعرب : " لا يضيرها" خبرا لمبتدأ محذوف على تقدير " الفاء " ، والجملة الاسمية جواب الشرط ، والتقدير : مَنْ يأتها فهو لا يضيرها ، وعلى رأي سيبويه يجوز هذا ؛ لعدم تقدم ما يمكن أن يطلبه ، ويجوز أن يكون على التقديم ، ويكون جواب الشرط محذوفا ، والتقدير ، " لا يضيرها من يأتها لا يضيرها " ، وفاعل : " يضير " على هذا التقدير عائد على " مَنْ" لتقدمها لفظا ينظر : الضياء اللامع في إعراب الفعل المضارع تأليف أ.د / أحمد الزين على العزازي صـ٣١٥ .

بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى " إنْ" ، فعلم ما في توجيه البعض ذلك بقوة طلب الأداة بكونها اسما(١).
وإن كانت الأداة حرفا فعلى التقديم والتأخير(٢) ؛ لتقدير جواب يظهر فيه أثرها وفاء بحقها في الجملة (٣).

الخلاصة

بعد عرض المسألة السابقة تبين ما يلي :

١- نقل الفارسي عن المبرد أن قول الشاعر : * **إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تصْرَعُ** * لا يجوز عَلى إلا على تقدير " الفاء " ، وبالرجوع إلى كتاب :" المقتضب " ، وجدت أن ما نقله الفارسي عن المبرد صحيح .

٢- خالف أبو على الفارسي ، المبرد في هذه المسألة ، فإذا كان فعلا الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمها ، إلا على رأي ضعيف يجيز رفع المضارع ، مستدلا بقراءة طلحة بن سليمان والأبيات السابق ذكرها ، وخرج سيبويه ذلك على نية التقديم والتأخير ، والجواب محذوف ، وتابعه في ذلك أبو على الفارسي، إن كان قبله ما يمكن أن يطلبه ، وإلا فعلى إضمار " الفاء" ، لكن رفض ذلك المبرد ، وجعله على إضمار " الفاء" مطلقا ، أي : سواء كان قبله ما يمكن أن يطلبه أوْلا .

٣- ضعّف الشيخ خالد الأزهري هذين التخريجين ؛ لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ، ودعوى حذفه ، وجعل المذكور دليله خلاف الأصل ، وخلاف فرض المسألة ؛ لأن الغرض أنه الجواب ، وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة (٤).

٤- أقول بما قاله سيبويه وأبو علي الفارسي حتى وإن اعتمد على قراءة شاذة ، فالقراءات الشاذة يُستدل بها ، كما أنه قد ورد له بعض الأبيات الشعرية ، وهي وإن كانت قليلة ، لكن لا يمكن التغاضي عنها ، والأحوط أن يُحكم بالقلة على مثل هذه الأنماط .

---

(١) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٢٨ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٧٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٤ / ٢٤٩ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/ ٢٨ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٢٨ .

(٤) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٤٩ .

المبحث الثاني : تأثر أبي علي الفارسي بالمقتضب في كتابه :(التعليقة على كتاب سيبويه)

وفيه ثلاث مسائل :-

المسألة الأولى : إبدال الميم من الواو في : " فم " ، والجمع بينهما في قول الشاعر : (فمويهما) وتوجيه ذلك .

قال أبو علي الفارسي : (قال أبو العباس : وإنما أبدلوا الميم من الواو ؛ لأنهما جميعا من الشفة مع الباء، وكانت الميم أولى من الباء ؛ لأن الميم من الشفة ثم تهوى إلى الفم حتى تتصل بالخياشيم لما فيها من الغنة ، والباء لازمة لموضعها .

قال أبو علي : فالميم يوافق الواو في أنهما يهويان في الفم ، أنشد :

* هُمَا نفثا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما *[1]

قال أبو علي : قوله : فمويهما : الميم بدل من الواو؛ لأنهما جميعا من الشفة ، والواو بدل من الهاء ، فخفاء الواو لليونها ؛ ولأن الميم خفية مثلها ...)[2]

يتبين من خلال هذا النص أن أبا علي الفارسي نقل عن المبرد أن الميم تبدل من الواو ؛ لأنهما جميعا من الشفة ، وأن الميم أولى من الباء ؛ لأن الميم من الشفة ثم تهوي إلى الفم حتى تتصل بالخياشيم لما فيها من الغنة ، والباء لازمة لموضعها.

وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " وجدت أن ما نقله أبو علي الفارسي عن المبرد صحيح ، وعبارة المبرد هي : (... تقول في الإفراد " فم " فاعلم ، فتبدل الميم في الواو ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وإنما الميم والباء

---

(١) صدر بيت من بحر الطويل ، وعجزه : * عَلى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ * وهو للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢١٥ ، والكتاب ٣ / ٣٦٥ ، ٦٢٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ /٣٥٥ ، ولسان العرب ٤٥٩/١٢ (فمم) ، ١٣/ ٥٢٦ ، ٥٢٨ (فوه) ، وخزانة الأدب ٤ / ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٧/ ٤٧٦ ، ٥٤٦ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ١٥٨، والخصائص ١ / ١٧٠ ، ٣/ ١٤٧ ، ٢١١ ، والإنصاف ١ / ٣٤٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢١٥ ، والهمع ١ / ١٦٩ ، والأشباه والنظائر ١ / ٢١٦ .

ونفثا : ألقيا على لساني ، من نفث الله الشيء في القلب : ألقاه ، وروى في الديوان : " تفلا "، وألف الاثنين لإبليس وابنه ، والمراد بالنابح هنا : مَنْ تعرض لهجوه من الشعراء ، ورجام : مصدر راجمه بالحجارة أي : رماه .

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ؛ لأن الواو من الشفة ، ثم تهوى إلى الفم ، لما فيها من المد واللين ، حتى تنقطع عند مخرج الألف ، والميم تهوى في الفم حتى تتصل بالخياشيم ، لما فيها من الغنة ، والباء لازمة لموضعها)[١].

وبذلك يكون أبو على الفارسي قد تأثر بكتاب : " المقتضب " .

الدراسة والتحليل

تبدل الميم من الواو وجوبا في كلمة واحدة هي كلمة : " فم " وذلك إذا لم تضف ، وأصله : فوْهٌ بدليل تكسيره على : أفوَاه ، وتصغيره على : فوَيْه ، ثم حذفت لامه على حد حذفها في يد ، ودم ، ثم أبدلوا من عينه – وهي الواو – ميما؛ لأنه حرف جلد يتحمل حركات الإعراب المختلفة ، ولا ينقل عليه شيء من ذلك ، أما الواو فلا تقوى على تحمل تلك الحركات ، ولا على التنوين .

قال سيبويه : (وأما " فَم " فقد ذهب مِنْ أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله فوْهٌ، فأبدلوا الميم مكان الواو ؛ ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم ، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصبِ ، والإضافة والتثنية ، فمن ترك " دَمٌ " على حاله إذا أضاف ، ترك " فمٌ " على حاله ، ومن رد إلى " دَمٍ " اللام ، رد إلى " فمٍ " العين فجعلها مكان اللام ، كما جعلوا الميم مكانَ العين في " فمٍ ")[٢].

وقال المبرد : (فإنما فم أصله : فَوْه ؛ لأنه من : تفوّهت بكذا ، وجمعه : أفوَاه على الأصل ، فإذا قلت هذا فوزيد فقد حذفت موضع اللام ، ولو لا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، ولكن تثبت في الإضافة ؛ لأنها تمنعه التنوين)[٣].

وقال ابن يعيش : (قد أبدلت الميم من أربعة أحرف : الواو واللام والنون والباء ، أما إبدالها من الواو ففي : فم وحده ، الأصل فيه : فوه ، عينه واو ، ولامه هاء ، ووزنه : فعْل – بفتح الأول وسكون الثاني – إلا أنه وقعت الهاء فيه وهي مشبهة بحروف اللين ، فحذفت على حد حذف حروف اللين من نحو : يدودم ... فلما حذفت الهاء بقي الاسم على حرفين الثاني منهما واو، والأول مفتوح ، فكان إبقاؤه على حاله يؤدي إلى قلبها ألفا ؛ لتحركها بحركات الإعراب ، وكون ما قبلها مفتوحا على حد عصا ورحى ، والألف تحذف عند دخول التنوين عليها لالتقاء

---

(١) المقتضب ٣ / ١٥٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٦٥ .

(٣) المقتضب ٣ / ١٥٨ .

الساكنين كعصا ، فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وهو معدوم فلما كان يقتضى إبقاء الواو أبدلوا منها الميم)[١]
ثم ذكر ابن يعيش علة إبدال الميم من الواو بقوله : (لأن الميم حرف صحيح لا تثقل عليه الحركات وهو من مخرج الواو : لأنهما من الشفة[٢] ، وفيها غنة تناسب لين الواو فلذلك أبدلوها منها)[٣]
وإذا ثنيت الفم بعد رده إلى أصله قلت : (فوهيما) ، لكنه جاء في الشعر : (فمويهما) في قول الشاعر : * **هما نفثا في فيّ من فمويهما** *
فأبقى الميم التي قصدوا بها التعويض عن الواو المحذوفة من المفرد ، وأعاد الواو التي هي عين الكلمة ، فجمع بذلك بين العوض وهو الميم – والمعوض منه – وهو الواو[٤] – لأن الكلمة مجهورة منقوصة[٥] ومن المعلوم أن الجمع بين العوض والمعوض منه لا يقع في كلام العرب [٦].
لذا خصّه بعض النحاة بضرورة الشعر[٧].
وأجاز المبرد فيه قولان : **أحدهما** : أن قوله : (فَمَويْهما) لحن ؛ لأنه جاءت الميم مع الواو ، والميم بدل منها ، فالجمع بينهما خطأ[٨].

---

(١) شرح المفصل ١٠ /٣٣ ، ويراجع ، شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢١٥ ، وأوضح المسالك ٤٠١/٤ ، والمساعد ٤ / ٢٣٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٤٤٨.

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، والمقتضب ١ / ٣٣٠ ، والأصول ٣ / ٤٠٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٥٦ ، ومناهج البحث في اللغة لتمام حسان صـ٩١ ، والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس صـ٤٧ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ٣٣، ويراجع : المقتضب ٣ / ١٥٨ ، والممتع لابن عصفور ١ / ٣٩١ .

(٤) ينظر : الخصائص ٣ / ١٤٧ ، واللباب للعكبري صـ٤٧٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٥) ينظر : المسائل العسكرية صـ١٨٣ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٥٦ ولسان العرب ١٣ / ٥٢٧ (فوه) .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٤٦ .

(٧) ينظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه ١ / ١٨٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب صـ٤٧٣ ، والمساعد ٤ / ٢٣٥ .

(٨) التذييل والتكميل ١ / ١٦٩ .

والقول الآخر : أنه جعل الواو بدلا من الهاء لخفائها للّين ، وهذا إنما قاله أبو العباس المبرد ؛ لاعتقاده أن الميم ليست من أصل الكلمة ، وإنما هي بدل من الواو حيث قال :

(تقول في الإفراد " فم " فاعلم ، فتبدل الميم من الواو ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وإنما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ؛ لأن الواو في الشفة ، ثم تهوي إلى الفم ؛ لما فيها من المد واللين ، حتى تنقطع عند مخرج الألف ، والميم تهوي في الفم حتى تتصل بالخياشيم لما فيها من الغنة ، والباء لازمة لموضعها ، فأما قوله : " فمويهما " فإنه جعل الواو بدلا من الهاء لخفائها للين ، وأن الهاء خفية)[١]

وأجاز فيه أبو علي الفارسي وجهان أيضا: **أحدهما** : أن تكون الواو لاما في موضع الهاء من أفواه كما قال المبرد ، وتكون الكلمة تعتقب عليها لأمان ، هاء مرة ، وواو أخرى ، فتجرى مجرى : سنة وعضة ، وعبارة الفارسي في ذلك هي : (وأما قول الفرزق : * **هما نفثا في فيّ من فمويهما** *

فإنه قيل ، إنه أبدل من العين الذي هو واو الميم . كما تبدل منه في الإفراد ، ثم أبدل من الهاء التي هي لام : الواو ، وبدل الواو من الهاء غير بعيد ؛ لمشابهة بعض هذه الحروف لبعض ، ويدل على سوغ ذلك أنهما يعتقبان في الكلمة الواحدة ، كقولك : عِضَة ؛ فإن لامه قد يحكم عليها بأنها هاء ، لقولهم : عِضَاه ، ويحكم عليها أنها واو لقولهم : عِضَوات)[٢]

والوجه الآخر : يحتمل أن يكون أضاف الفم مبدلا من عينها الميم للضرورة كقول الآخر :

* **وفي البحر فمه** *[٣] ثم أتى بالواو التي هي عين ، والميم

---

(١) ينظر : المقتضب ٣ / ١٥٨ ، ويراجع : التذيل والتكميل ١ / ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٢) ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات صـ١٥٦ ، ويراجع : المسائل الحلبيات صـ٣٤٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٥٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٢٢ ، والمساعد ٤ / ٢٥٣ .

(٣) جزء من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج وتمامه : * يصبح ظمآن وفي البحر فمه * وهو في ديوانه صـ ١٥٩ ، وهو في المعاني الكبير لابن قتيبة ٢ / ٦٤١ ، وشرح التسهيل ١ / ٤٩ ، والتذييل والتكميل ١ / ١٦٨ ، وتمهيد القواعد ١ / ٢٧٦ ، والمقاصد النحوية ١ / ١٣٩ ، والدرر اللوامع ١ / ١٤ ، ومعجم الشواهد صـ٥٣٦ .

عوض منه فجمع بين البدل والمبدل منه للضرورة . [١]

❖ وأجاز الأخفش[٢] وتابعه الجوهري أن تكون هذه الميم عوضا عن الهاء لام الكلمة المحذوفة وليست عوضا عن الواو عين الكلمة ، إذ لو كانت عوضا عنها لما اجتمعتا في : " فمويهما "[٣].

إذن يتلخص في هذه المسألة أربعة مذاهب :-

أحدها: أن الميم عوض عن عين الكلمة (الواو) ، ولام الكلمة محذوفة، لكن الواو عين الكلمة التي عوض عنها الميم ، رجعت بعد الحذف مع وجود الميم ، فجمع بين العوض و المعوض عنه ، والأصل على هذا : " فوه" ، ثم : " فموه " ، ثم : " فمو " بحذف لام الكلمة ، إذا الهاء الموجودة هنا : هاء الضمير .

والثاني : أن الميم عوض عن الواو عين الكلمة ، والواو الموجودة بعدها : لام الكلمة ، تعاقبت هي والهاء ، كما تعاقبتا في : " سنة ، وعضة " كما ذكر الفارسي .

والثالث : أن عين الكلمة حذف لالتقاء الساكنين من غير تعويض ، وكانت اللام قد حذفت ، فلما عوض عن اللام حرف متحرك رجعت العين وهي الواو ، لكن بعد حرف الميم الذي هو عوض عن اللام [٤].

والرابع : أن الميم عوض عن الهاء لام الكلمة المحذوفة ، وليست عوضا عن الواو عين الكلمة ، إذ لو كانت عوضا عنها لما اجتمعا في " فمويهما " ، كما ذكر الأخفش ووافقه الجوهري [٥].

الخلاصة

بعد عرض هذه المسألة تبين ما يلي :

١- صحة ما نقله الفارسي عن المبرد من أن الميم تبدل من الواو : لأنهما جميعا من الشفة ، وأن الميم أولى من الباء ؛ لأن الميم من الشفة ثم تهوى إلى الفم ، حتى تتصل بالخياشيم ؛ لما فيها من الغنة ، أما الباء فلازمة لموضعها [٦].

---

(١) ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات صـ١٥٩ .

(٢) ينظر رأي الأخفش في : شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٥ / ٢ ، والمساعد ٤ / ٢٣٥ .

(٣) ينظر : الصحاح ٦ / ٢٢٤٤ " فوه " ، ويراجع : لسان العرب ١٣/ ٥٢٧ " فوه " .

(٤) ينظر : هامش المسائل العسكرية صـ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٥) ينظر : الصحاح ٦ / ٢٢٤٤ (فوه) ، ويراجع : لسان العرب ١٣/ ٢٧ و " فوه"

(٦) ينظر : المقتضب ٣ / ١٥٨ .

٢- أن الجمع بين العوض – وهو الميم – والمعوض منه – وهو الواو – في قول الشاعر : (فمويهما) خطأ عند المبرد ، لكنه عند الفارسي من الضرورات (١).

٣- وافق الفارسي المبرد في جواز أن تكون الواو بدلا من الهاء ؛ لخفائها للين ، وأن الهاء خفية هكذا قال المبرد ، وزاد الفارسي : فتكون الكلمة مما يعتقب عليه لامان : هاء مرة ، و واو أخرى، فتجري مجرى : " سنة ، وعضة" .

٤- قيل : إن الراجح في قول الشاعر : (فمويهما) أن عين الكلمة حذفت لالتقاء الساكنين من غير تعويض ، وكانت اللام قد حذفت ، فلما عوض عن اللام حرف متحرك رجعت العين ، وهي الواو ، لكن بعد حرف الميم الذي هو عوض عن اللام ؛ وعلة ترجيح ذلك : أنه ليس فيه جمع بين العوض والمعوض عنه ، لكن فيه رجوع الحرف الذي حذف لأجل الساكنين ، ثم عاد لزوال الساكنين بعد التعويض لكن في غير موضعه (٢).

٥- أرى أن الراجح هو : الرأي القائل بأن الميم عوض عن الواو التي هي عين الكلمة ، والواو عوض عن الهاء مثل عضة وسنة ؛ لأنه لا يوجد على هذا الرأي جمع بين العوض والمعوض عنه.

المسألة الثانية : الاختلاف في وزن : (أَرْوَى)

قال أبو علي الفارسي : (قال أبو العباس : من كان أَرْوَى(٣) عنده " أَفْعل " قال في : أُرْوِيَّة : أُرَيَّة على : أُسَيِّد ، وأُرَيْوِيَة على : أُسَيْود، ومن كانت أَرْوَى عنده " فعْلى " لم يقل في أُرْوِيَّة إلا أُرَيَّة ؛ لأن الواو فَي موضع اللام على هذا القول ، وإليه كان يذهب الأخفش)(٤).

يتبين من هذا النص أن أبا علي الفارسي نقل عن المبرد أن وزن : (أَرْوَى) إما أن يكون على " أَفعل " ومن قال ذلك يكون تصغير أُرْوِيَّة إما على : أُرَيَّة قياسا على : أُسَيِّد أو على : أُرَيْوِيَة قياسا على : أُسَيْود ، وإما أن يكون وزن (أَرْوَى) على : " فعْلى " ومن قال ذلك يكون

---

(١) ينظر : المسائل البغداديات صـ١٥٦ ، ويراجع : المسائل الحلبيات صـ٣٤٦ .

(٢) هذا ما رجحه د. محمد الشاطر محقق كتاب : المسائل العسكرية هامش صـ١٨٤ ، ١٨٥.

(٣) أروى : اسم امرأة ، والأروية : الأنثى من الوعول ينظر : لسان العرب ١٤/٣٥٠ ، ٣٥١ " روى" ، ويراجع : مقاييس اللغة ١/٨٧ " أرو"

(٤) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ٣٢١ ، ويراجع : البغداديات صـ١٢٧ – ١٢٩ .

تصغير أُرْوِيَّة على : أُرَيَّة فقط ؛ لأن الواو في موضع اللام وهو مذهب الأخفش .

وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " وجدت أن ما نقله أبو علي الفارسي عن المبرد صحيح .

وعبارة المبرد في ذلك هي : (ومن كانت أَرْوَى عنده أَفْعَلَ قال في تصغيره : أُرَيَّة مثل قولك : أُسَيِّد ، ومن قال : أُسَيْود قال : أُرَيْوِيَة ، ومن كانت عنده فعْلَى ، لم يقل في أُرْوِيَّة : إلا أُرَيَّة ؛ لأَنَ الواو في موضع اللام على هذا القول ، وإليه كان يذهب الأخفش ، والأول قول سيبويه)[١].

وبذلك يكون أبو على الفارسي قد تأثر بكتاب : " المقتضب " .

الدراسة والتحليل

اختلف العلماء في وزن (أَرْوَى) على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : ذهب سيبويه إلى أن وزن (أَرْوَى) هو : " أَفْعَل" فقال : (وذلك قولك في أَسْوَدَ : أُسَيِّدُ ، وفي أَعْوَرَ: أُعَيِّرُ ، وفي مِرْوَدٍ : مُرَيِّدٌ ، وفي أَحْوَى : أُحَيٌّ ، وفي مَهْوًى : مُهَيٌّ، وفي أُرْوِيَّة : أُرَيَّة ، وفي مَرْوِيّةٍ : مُرَيَّةٌ)[٢] .

وقال المبرد : (ومن كانت أَرْوَى عنده أَفعَل قال في تصغيره : أُرَيَّة مثل قولك : أُسَيِّد ، ومن قال : أُسَيْود قال : أُرَيْوِية)[٣].

وقال الفارسي : (من كان " أَرْوَى" عنده أَفْعَل كانت أُرْوِيَّة : أُفْعُولَة أصله: أُرْوُوِيَة قالوا : والثانية واو أُفْعُولة وقعت ساكنة قبل ياء فلزم انقلابها ياء ، ولما لزم انقلابها ياء وجب أن يبدل من ضمة عين أُفْعُولة كسرة فصار : أُرويَّة ، فإن صغرته على هذا قلت على قول من قال أُسَيْودٌ : أُرَيْوِيَة ، فيصير على مثال : فعَيْعِيل ، ووزنه : أُفَيْعِيلة ، وإن صغرته على قول من قال أُسَيِّد أُرَيْوِيَة فيصير على مثال فعَيْعيل ، ووزنه : أُفَيْعِلة ، وإن صغرته على قول من قال أُسَيِّد قلت : أُرَيَّة ، وكان أصله : أُرَيِّيَة ، الياء الأولى للتصغير ، والثانية عين الفعل التي انقلبت ياء ، والثالثة واو أُفْعُولة التي قلبت قبل التصغير لوقوعها ساكنة قبل ياء ،

---

(١) ينظر : المقتضب ٢ / ٢٨٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٤٦٩ ويراجع رأي سيبويه في : المقتضب ٢ / ٢٨٢ ، ولسان العرب ١٤/ ٣٥١ (روى) . وعلق السيرافي على قول سيبويه قائلا : (وأما أروية فإنها على مذهبين : ... والأخر : أنها أفعولة ، وعلى هذا ذكرها سيبويه ؛ لأن الباب ما كانت عينه واوا) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ / ٢٠٧ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ٢٨٣ .

والرابعة لام الفعل ، فاجتمعت أربع ياءات ، فحذفت اثنين منها ... ومثل ذلك : مَرْوِيَّة إن صغرته على أُسَيِّد قلت: مُرَيَّة ، والأصل : مُرَيِّيَة ، فحذفت اثنتين كما حذفتهما من أُرَيِّيَة ، وإن صغرته على أُسَيْوِد قلت : مُرَيْوِيَة)[١] .

فهذه النصوص واضحة في أن وزن (أَرْوَى) هو :" أَفْعَل " كما هو مذهب سيبويه ودليل هذا ما يترتب على ذلك في تصغير " أُرْوِيَّة " فإما أن تصغر على (أُرَيَّة) قياسا على : أُسَيِّد ، وإما أن تصغر على (أُرَيْوِيَة) قياسا على : أُسَيْوِد .

المذهب الثاني: ذهب أبو الحَسن الأخفش [٢] إلى أن وزن (أَرْوَى) هو : " فعْلى "

قال المبرد : (ومن كانت – أي أروى – عنده فَعْلَى لم يقل في أُرْوِيَّة إلا أُرَيَة ؛ لأن الواو في موضع اللام على هذا القول وإليه كان يذهب الأخفش)[٣]

وقال الفارسي: (ومن كان أروى عنده فَعْلَى قال في : أُرْوِيّة أنه : فُعْلِيّة ، فإن صغرته وهو فُعْلِيّة لم تقل فيه إلا أُرَيَّة ، ولم يجز فيه : أُرَيْوِيَة ؛ لأن اللام واو ، فكما لا يجوز في عُرْوَة عُرَيْوَة ، فكذلك لا يجوز على هذا القول في أُرْوِيَّة : أُرَيْوِيَة ، وكان الأصل فيمن جعل أُرْوِيّة فُعْلِيَّة أن يقول : أُرَيْوِية ، إلا أنه لما كان اللام واوا ، لزم أن يقلبه ياء ، ولم يجز فيه قول من يقول : أُسَيْوِد ؛ لأن الجميع يقلبون اللام ياء ، يجب على هذا أُرَيِّيَة ، ثم تحذف ياء فُعْلِيَّة فيبقى : أُرَيَّة ، وزنته من الفعل على هذا القول : فَعَيْلَة ، وعلى القول الآخر : أُفَيْعَة)[٤] .

يتبين من النصوص السابقة أن وزن (أَرْوَى) هو : " فَعْلَى " كما هو مذهب الأخفش ، ودليل هذا ما يترتب على ذلك في تصغير : " أُرْوِيّة " ، فإن تصغيرها لا يكون إلا على : " أُرَيَّة " ؛ لأن الواو في موضع اللام على هذا القول ، فكما لا يجوز في عُرْوَة : عُرَيْوة فكذلك لا يجوز في: " أُرْوِيّة ": " أُرَيْوِيَة ".

ونسب ابن سيدة هذا القول إلى المبرد قائلا : (وذهب أبو العباس إلى

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ٣٢٢ ويراجع : البغداديات صـ١٢٧، ١٢٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٥/١ – ٢٣٦ .

(٢) ينظر رأي الأخفش في : المقتضب ٢ / ٢٨٣ ، والبغداديات صـ١٣٠ ، والمساعد ٣ / ٤٧٩ .

(٣) المقتضب ٢ / ٢٨٣ .

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ٣٢٢، ويراجع : البغداديات صـ١٢٨ ، ١٢١ .

أنها فَعْلى والصحيح أنها أفعل : لكون أُرْوِيّة : أُفْعُولة)[١] .
أما أبو حيان فقد نسب إلى المبرد القول بأن وزن (أروى) عنده هو (أفعل) فقال : (وإذا صغرت أُرْوِيَّة على أن وزنها أُفْعُولة في قول من قال : وزن " أَرْوَى أَفْعَل على قول المبرد قلت : أُرَيْوِيَة ، وزنها : أُفَيْعِيلة . وعلى قول أُسَيِّد: أُرَيَّة ... ومذهب المبرد : أُرَيَّة)[٢] .
والصحيح أن المبرد ذكر وزن (أَرْوَى) عند سيبويه ، والأخفش وما يترتب على هذا الخلاف في التصغير ، ولم يرجح رأيا على آخر كما سبق [٣].
المذهب الثالث : ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (أَرْوَى) تنون فتكون على وزن : " أَفْعَل " كأفضل ، ولا تنون فتكون على وزن : " فَعْلى " فقال :
(فأما وزن " أروى " بـ " أَفْعَل " إن جاء منونا فهو الوجه والجائز ؛ لأن الهمزة إذا وقعت أولا في كلمة على أربعة أحرف وجب أن يحكم بزيادتها ، حتى يقوم دليل على أنه أصل كنحو ما قام في " أَوْلق "[٤]، فتمثيل " أروى" إن سمع منونا بـ " فَعْلى " بعيد جدا من الجواز ، إلا أن يكون أريد به الإلحاق كـ " أرطى " [٥] ، فقد تكون على هذا الهمزة أصلا كما أنه في " أرطى " أصل .
وإن لم يجئ منونا كان وزنه : " فَعْلى " ؛ لأنه لو كان " أَفْعَل " لنون لتنكيره ، كما ينون " أفعى وأفكل"[٦] وما أشبه ذلك من النكرات غير

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم ١٠ / ٣٥٦ ، ويراجع : لسان العرب ١٤/ ٣٥٠ " روى " ، وتاج العروس ٣٨/ ١٩٧ " روى " .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٣٥٨ .
(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .
(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ١٤٥ : (وأما " أوْلق" وهو ضرب من الجنون فالهمزة فيه أصل لقولهم : ألق الرجل فهو مألوق ، وهذا ثبت في كون الهمزة أصلا ، والواو زائدة ، ووزنه إذا فوعل كـ جَوْهَر) ويراجع " لسان العرب ١٠ / ٣٨٤ (ولق) .
(٥) الأرطى : شجر من شجر الرمل ، وهو أَفْعَل من وجه ، وفَعْلَى من وجه ؛ لأنهم يقولون : أديم مأروط إذا دُبغ بورقة ، ويقولون : أديم مرطى ، والواحدة : أرطاة . ينظر : لسان العرب ١٤/٣٢٥ (رطا) .
(٦) الأفكل : الرعدة ، ولا يبنى منه فعل . ينظر : لسان العرب ١١ / ٥٢٩ (فكل) .

الصفات التي تجئ على " أَفْعَل "[١] .
هذا قول الفارسي ، وتابعه ابن سيدة في ذلك قائلا:
(وكوْن أَرْوَى أَفْعَل أقيس ؛ لكثرة زيادة الهمزة أولا ، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنه جعل أَرْوِيَّة أَفْعُولَة)[٢]

الخلاصة

بعد عرض هذه المسألة ودراستها تبين ما يلي :-

١- صحة ما نقله أبو علي الفارسي عن المبرد في أن وزن " أَرْوَى " إما أن يكون على :" أَفْعَل " ، وعليه فيكون تصغير أُرْوِيَّة إما على : أُرَيَّة قياسا على : أُسَيّد ، وإما على : أُرَيْوِيَة قياسا على : أُسَيْود ، وإما أن يكون وزن أروى " على فعْلى وعليه فيكون تصغير أُرْوِيَة على : أُرَيَّة فقط لأن الواو في موضع اللام .
٢- إذا صغرت أُرْوِيَّة على : " أُرَيْوِيَة " كان وزنها : (أُفَيْعِلَة) ، وإذا صغرتها على : أُرَيَّة فوزنها : (أُفَيْعَة) .
٣- إبطال ما نسبه ابن سيدة إلى المبرد من أن وزن (أَرْوَى) عنده هو : فعْلى ، وكذا إبطال ما نسبه أبو حيان إلى المبرد من أن وزن (أَرْوَى) عنده هو : أَفْعَل ؛ لأن المبرد ذكر أن وزن (أَروى) عند سيبويه هو : " أَفْعَل " ، وعند الأخفش هو : " فعْلى " وذكر ما يترتب على هذا الخلاف في التصغير دون أن يرجح رأيا على أخر .
٤- حرر البحث رأى الفارسي في أن (أروى) تنوين فتكون على وزن : أَفْعَل ، وإن لم تأت منونة كانت على : فعْلى وجعل هذا هو الوجه والأجود ، وتابعه في ذلك : ابن سيدة .
٥- أميل إلى ما رجحه سيبويه من أن وزن : " أروى " هو : (أفعل) ؛ لأن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر من زيادة الألف في آخرها ، ولأن " أفعل " أكثر من " فعْلى " .

المسألة الثالثة : تمييز العدد : " عشرة " فما دونها

قال أبو علي الفارسي : (قال أبو العباس : حكم ثلاثة وأربعة ونحوه أن يضاف إلى ما يقع لأدنى العدد، فإذا جاء جمع لم يكن فيه أدنى العدد أضيف إلى ما هو للكثير نحو : ثلاثة شسوع[٣] ، كما أن أدنى العدد فيما

---

(١) ينظر : البغداديات صـ١٢٩ ، ١٣٠ ، ويراجع : التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ٣٢٣ ، والمخصص لابن سيدة ٤ / ٤٩٨ .

(٢) ينظر : لسان العرب ١٤/ ٣٥١ (روى) .

(٣) شسوع : جمع شِسْع – بكسر أوله وسكون ثانيه – أحد سيور النعل .ينظر : لسان =

ليس له اسم أكثر العدد يجرى مجرى ما هو للكثير ، وذلك نحو : أَيْـدٍ، وأَرْجُل ، وأَرْسَان[١])[٢].

يتبين من خلال هذا النص أن أبا علي الفارسي نقل عن المبرد أن : حق مميز الثلاثة إلى العشرة أن يضاف لأدنى العدد أي : لجمع القلة ، فإذا لم يكن لمعدود جمع قلة أضيف إلى جمع الكثرة نحو : ثلاثة شسوع، قياسا على أنه قد يستغنى بالعدد القليل عن الكثير فقالوا : أيد ، وأرجل ، وأَرْسَان .

وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " وجدت أن ما نقله أبو على الفارسي عن المبرد صحيح ، وعبارة المبرد في ذلك هي : (واعلم أنه ما لم يكن فيه أدنى العدد ، فالعدد الذي يكون للكثير جار عليه ما يكون للقليل ، كما أنه إذا كان مجموعا على بعض أبنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير وذلك نحو قولك : يد وأَيْد ، ورِجْل وأَرْجل فهذا من أبنية أدنى العدد ، ولم يكن له جمع غيره ، فالكثير منَ العدد يلقب أيضا بهذا ، وكذلك ثلاثة أرسان ، وتقول ذلك للكثير ؛ لأنه لا جمع له إلا ذلك ، وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك : شسوع ، فتقول : ثلاثة شسوع ، فيشترك فيه الأقل والأكثر)[٣]

وبذلك يكون أبو على الفارسي تأثر بكتاب : " المقتضب " . وإن كانت عبارة الفارسي مجملة مختزلة .

الدراسة والتحليل

من الأعداد التي تضاف للمعدود : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحق مميز العشرة فما دونها أن يكون جمع قلة ليتطابقا معنى ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

..... والمُمَيِّزَ اجْرُرِ ∴ جَمْعا بلفظِ قِلَّةٍ في الأكْثَرِ[٤]

=

العرب ٨ / ١٨٠ (شسع) .

(١) الرَّسَن : الحبل ، والجمع : أَرْسَان ، وأَرْسُن . ينظر : لسان العرب ١٣ / ١٨٠ (رسن) .

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٤ / ٧١ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٤) ينظر : ألفية ابن مالك صـ٦٠ ، ويراجع : شرح الألفية لابن الناظم صـ٥١٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٠٥/٤ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٤٠٩ ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٦ / ٢٣٨ .

وذلك نحو : " ثلاثة أَفْلُس" من الجوامد ، و " أَرْبَعة أعْبُد" من المشتقات الجارية مجرى الجوامد ، " وثلاثة أَبْحُر " من المائعات ، وثلاثة أَحْمَال ، وتسعة صِبْيَة ، وعَشْرة أَرْغفة[١].

قال المبرد : (فإن المذكر من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدل على أقل العدد ، فمن ذلك ما كان على : أَفْعُل نحو : أكلب ... ، وما كان على أَفْعَال نحو : أجما ... ، وما كان على أَفْعِلَة نحو : أحمرة ... ، وما كان على فِعْلَة نحو : صبْية ...)[٢].

قال الزمخشري : (حق مميز العشرة فما دونها أن يكون جمع قلة ، ليطابق عدد القلة تقول : ثلاثة أَفْلُس، وخمسة أَثْوَاب ، وثمانية أَجْرِبة ، وعشرة غِلْمَة)[٣].

وشرحه ابن يعيش بقوله : (تقدم أن العشرة فما دونها جمع قلة ، فوجب أن تضاف إلى بناء من أبنية القلة ، وذلك من قبل أن العدد عددان : قليل ، وكثير، فالقليل : العشرة فما دونها إلى الثلاثة ، والجمع جمعان أيضا : جمع قليل ، وجمع كثير ، فلما أريد إضافة أدنى العدد إلى نوع المعدود تبيينا له أضيف إلى الجمع القليل ، ليشاكله ويطابق معناه في العدد ؛ لأن التفسير يكون على حسب المفسّر)[٤].

❖ وإذا كان حق تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة أن يكون جمع قلة ، فإن هذا هو الأكثر[٥] فيه كما صرح ابن مالك ، وفهم من قوله: (في الأكثر) أنه إذا لم يكن للمعدود جمع قلة ، أضيف إلى جمع الكثرة قليلا[٦] ، نحو ثلاثة شسوع.

قال سيبويه : (فأما القردة فاستغنوا بها عن أقراد ، كما قالوا: ثلاثة

---

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢ / ١٥٤ ، ويراجع : الكتاب ١ / ٢٠٦ ، وشرح كتاب سيبويه ٢ / ٨٤ .

(٣) المفصل صـ٢٧٦ .

(٤) شرح المفصل ٦ / ٢٥ ، ويراجع : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٦١٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٩٢ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل ٤ / ٤١٠ ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٦ / ٢٣٨ ، وشرح المكودي على الألفية ٦ / ٢٣٨ .

(٦) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٦ / ٢٣٨ ، وشرح المكودي على الألفية ٦ / ٢٣٨ .

شسوع، فاستغنوا بها عن : أشساع)[١].
وقال المبرد: (وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد ، فنحو قولك : شسوع ، فتقول : ثلاثة شسوع)[٢].
وقال ابن يعيش : (فإن لم يكن له بناء قلة أضيف إلى بناء الكثير ضرورة ، فتقول : عندي ثلاثة كتب ، وخمسة شسوع ... لأنه لا يسمع : أكتبة ، ولا أشساع) [٣].
وقال ابن مالك : (وقد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة لخروجه عن القياس ، أو لقلة استعماله ، فالأول نحو : ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ، والثاني نحو : ثلاثة شسوع ، فأوثر " قروء " على أقراء ؛ لأن واحده قرء كـ فلس ، وجمع مثله على : " أفعال " شاذ ، وأوثر " شسوع " على : أشساع ؛ لقلة استعماله ، وإن لم يكن شاذا ؛ لأن واحده : شِسْع ، وجمع مثله على : أفعال مطرد لكن أكثر العرب يستغنون في جمع : شِسْع بـ فعول عن غيره ...)[٤].
وقال أبو حيان نقلا عن الفارسي : (فأما إضافة الثلاثة وأخواتها إلى صيغ جمع الكثرة نحو قولهم : ثلاثة شسوع ، وقوله تعالى : ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فقليل وغير مقيس ، ومع ذلك فإنهم رفضوا العدد القليل من : شسوع ، فلم يقولوا : أشساع ، واستغنوا بلفظ الكثير عن ذلك ، انتهى كلام الفارسي في : الشيرازيات)[٥].
قال الزمخشري : (وقد روى عن الأخفش أنه أثبت : أشسعا)[٦].
قال ابن يعيش شارحا ذلك : (فأما ما حكاه عن أبي الحسن من : أشسع فهو شاذ قياسا واستعمالا ، فأما الاستعمال فما أقله ، وأما القياس فإن

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٧٥ وإن كان " أشساع " جمعا قياسيا لشِسْع .

(٢) المقتضب ٢ / ١٥٨ ، ويراجع : الأصول لابن السراج ٢ / ٤٣٠ والتبصرة والتذكرة ٢ / ٦٤٧ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٦ / ٢٥ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣١٦ ، ويراجع : توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٤ / ٣٠٧ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٥٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٧٢ ، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢ / ٨٥٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٢٠ ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤ / ١٠٥ .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٩/ ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ويراجع ، الإيضاح العضدي صـ٢٣٥ .

(٦) ينظر : المفصل صـ٢٧٧ .

الباب في فِعْل – بكسر الفاء – أن يجمع على : أَفْعَال نحو : عِدْل وأَعْدَال ، فمجيئه على : أَفْعُل على خلاف القياس) [١].

قال أبو حيان : (لقلة أشساع ، وإن لم يكن شاذا استعماله) [٢].

❖ وإذا جاز أن يستغني ببناء الجمع الكثير عن القليل ، جاز أن يستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحو: رَسَن وأَرْسَان .

قال سيبويه : (وربما جاء الأفعال يُستغنى به أن يكسّر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد ، فيُعنى به ما عُنى بذلك البناء من العدد ، وذلك نحو : قتب وأقتاب[٣] ، ورَسَن وأَرْسَان)[٤].

وقال أيضا : (وذلك قولهم : ثلاثة رَجْلَةٍ ، استغنوا بها عن : أَرْجَال)[٥].

وقال أيضا : (ورِجْلٌ وأَرْجُلٌ، إلا أنهم لا يجاوزون الأفْعُل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف ... ولم يقولوا : أَجْرَاح ، كما لو يقولو: أَفْراد) [٦].

وقال المبرد : (واعلم أنه مالم يكن فيه أدنى العدد ، فالعدد الذي يكون للكثير جار عليه ما يكون للتقليل، كما أنه إذا كان مجموعا على بعض أبنية العدد ، ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ، وذلك نحو : يَد وأَيْد ، ورجْل ، وأَرْجُل ، فهذا من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره ، فالكثير من العدد يلقب أيضا بهذا ، وكذلك ثلاثة أرسان ، وتقول ذلك للكثير لأنه لا جمع له إلا ذلك[٧])[٨].

وقال ابن السراج : (وما جاء أَفْعَال لأكثر العدد ، وذلك نحو : قَتَب

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٦ / ٢٥ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٢ / ١٨٧ ، ويراجع : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥ / ٢٤١١ .

(٣) القَتَب : إكاف بالبعير ، وقد يؤنث ، والتذكير أعم . ينظر : اللسان ١ / ٦٦٠ (قتب).

(٤) الكتاب ٣ / ٥٧٠ ، ٥٧١، ويراجع : البديع في علم العربية ٢/ ١٠٩ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٧٤ ، ويراجع : الأصول لابن السراج ٢ / ٤٣١ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٧٥ ، ٥٧٦ .

(٧) قال ابن الدهان في الغرة ٢ / ١٦٣ : (وذكر الفراء أنه قد جاء : أَرْسُن ، وأنشد :

خلعوا أرسن الجياد رساروا بشا حجات البغال) ويراجع : البديع في علم العربية ٢ / ١١٩ .

(٨) ينظر : المقتضب ٢/ ١٥٧ .

وأقتاب ، ورَسَن وأَرْسَان)[١].

وقال ابن يعيش: (وإذا جاز أن يستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحو قولهم: رَسَن وأَرْسَان، ولم يقولوا :رسون ، وقلم وأقلام ولم يقولوا : قلوم ، فأحرى وأولى أن يستغنى بجمع الكثير عن القليل ...)[٢].

إذن : يجوز الاستغناء بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحو : أرسان ، وأقلام ، وأقتاب ، فلم يقولوا: رسون، ولا : قلوم ، ولا قتوب .

الخلاصة

بعد عرض هذه المسألة يتبين ما يلي :

١- صحة ما نقله الفارسي عن المبرد في أن حق مميز الثلاثة إلى العشرة أن يضاف لأدنى العدد أي لجمع القلة ؛ ليتطابقا في المعنى ، وهذا هو الأكثر والغالب فيه .

٢- وافق الفارسي المبرد في أنه إذا لم يكن للمعدود جمع قلة أضيف إلى جمع الكثرة قليلا كما في : " شسُوع" إذ لم يُسمع : " أشسَاع " ، ولا : " أكتبة " ، وصرح الفارسي بقلة ذلك ، وعدم قياسيته .

٣- صرح أبو حيان بقلة : أشساع ، وإن لم يكن شاذا في الاستعمال . **وأرى ما** رآه أبو حيان في ذلك إذ قلة استعمال : " أشساع " لا تقودنا إلى القول بشذوذه .

٤- إذا جاز أن يستغنى ببناء الجمع الكثير عن القليل ، جاز لنا أن نستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحو : قَتَب وأَقْتاب ، ورَسَن وأَرْسَان ، وقَلم وأَقْلام إذ لم يقولوا : قتوب ، ولا : رسون ، ولا : قلوم ، إلا أن الفراء أثبت في : رَسَن أَرْسُن : لوروده في فصيح الشعر[٣] .

---

(١) ينظر : الأصول في النحو ٢ / ٤٣٧ .

(٢) شرح المفصل ٦ / ٢٥ ، ويراجع : إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي ٨٢٦/٢ .

(٣) ينظر : الغرة لابن الدهان ٢ / ١٦٣ ، ويراجع هامش (٨) في الصفحة السابقة .

المبحث الثالث : تأثر أبي علي الفارسي بالمقتضب في كتابه : (البصريات)

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : معنى قولهم : (أقل رجلٍ رأيته إلا زيد) وتوجيه إعرابه .

قال أبو علي الفارسي : (قال أبو العباس في : " المقتضب" ، في الاستثناء : يقول : " أقل رجل رأيته إلا زيدٌ "، إذا أردت النفي بـ" أقل " ، كأنك قلت : ما رجل رأيته إلاَّ زيد ، والتقدير: ما رجل مرئي إلا زيد ، وإن أردت أنك قد رأيت قوما رؤية [١] قليلة ، نصبت " زيدا " : لأنه مستثنى من موجب ، وأن يكون ... في موضع نفي أكثر، وكذلك : "قلَّ رجلٍ رأيته " ، يصلح فيه الوجهان .

قال أبو على – أيده الله – : ليس هذا الذي ذكر من أنك إذا رأيت قوما رؤية قليلة بمتعارف ولا شائع عند أصحابنا ، وأظنه للبغداديين)[٢] .

يتبين من هذا النص أن أبا على الفارسي نقل عن أبي العباس المبرد أن قولك:" أقل رجل رأيته إلا زيدٌ "، إذا قصدت منه النفي بـ " أقل " كان معناه : ما رجلٍ رأيته إلا زيد ، والتقدير : ما رجل مرئي إلا زيد ، لكن إذا قصد منه أنك قد رأيت قوما رؤية قليلة : نصبت " زيدا " ؛ لأنه مستثنى من موجبٍ ، وكوْن : " أقل " في موضع نفي هو : الأكثر ، وكذلك قولك : " قلَّ رجلٍ رأيته إلا زيد " يصلح فيه الوجهان – ثم ذكر أبو علي الفارسي أن قولك : أقل رجل رأيته إلا زيد ، إذا قصدت منه : أنك قد رأيت قوما رؤية قليلة ليس بمتَّعارف عليه، ولا شائع عند أصحابه ، وظنَّ أنه للبغداديين .

وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " ، وجدت أن ما نقله أبو على الفارسي عن أبي العباس المبرد صحيح وعبارة المبرد هي : (ونقول : أقل رجل رأيته إلا زيد ، إذا أردت النفي بـ " أقلَّ " ، كأنك قلت : ما رجل رأيتهُ إلا زيد ، والتقدير : ما رجل مرئيٌّ إلا زيد ، وإذا أردت أنك قد رأيت قوماً رؤية قليلة ، نصبت : " زيداً" ؛لأنه مستثنى من موجب ، وأن يكون " أقل " في موضع نفي أكثر ، وكذلك : " قلَّ [٣] رجلٌ رأيته " يصلح فيه الوجهان)[٤].

وبذلك يكون أبو علي الفارسي قد تأثر بكتاب : " المقتضب ".

---

(١) جاء في المسائل البصريات صـ٣٤٢ : (رأيت قوما دونه قليلة) والصواب : ما أثبته .

(٢) ينظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) جاء في المقتضب ٤ / ٤٠٥ : (كل رجل رأيته) والصواب : ما أثبته .

(٤) ينظر : المرجع السابق ٤ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

الدراسة والتحليل

استعمل النحاة قولهم : (أقلُّ رجلٍ رأيته إلا زيدٌ) على ضربين :

أحدهما : أن يكون بمعنى : النفيِ ، لا يثبت به شيء [١].

قال سيبويه : (وتقول : أقلُّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ ؛ لأنه صار في معنى : ما أحدٌ فيها إلا زيدٌ)[٢]

وقال المبرد : (تقول : أقل رجل رأيته إلا زيدٌ . إذا أردت النفي بـ " أقل " كأنك قلت : ما رجل رأيته إلا زيد ، والتقدير : ما رجل مرئي إلا زيد)[٣]

وقال السيرافي : (و " أقل " ينصرف على معنين ، **أحدهما** : النفي العام ، **والآخر** : ضد الكثرة ، فإذا أريد النفي العام جعل تقديره : ما رجل يقول ذاك إلا زيد ، كما تقول : ما أحد يقول ذاك إلا زيد)[٤]

ومثل (أقل) في الدلالة على النفي : (قلَّ) في قولهم : قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ.

وقد جعل ابن عصفور[٥] (قلَّ) مما يجرى مجرى النفي ، وقد جعل أبو حيان[٦] (أقلُّ) مما يلحق بالنفي وذكر هذا المعنى بعض العلماء أمثال : ابن السراج[٧] ، وأبي علي الفارسي [٨] ، وابن جني [٩] ، وابن الشجري[١٠] ، وابن مالك[١١] ، وناظر الجيش[١٢] .

وارتفاع " زيد " على أنه بدل من الضمير في : (يقول) لأن المعنى : ما

---

(١) ينظر : كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي على الفارسي ١ / ٩٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٣١٤ .

(٣) المقتضب ٤ / ٤٠٤ ، ويراجع ، المسائل البصريات صـ٣٤٢ .

(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣ / ٥٤.

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٨٨.

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٥١٤ .

(٧) ينظر : الأصول ٢ / ١٦٨ .

(٨) ينظر : كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١ / ٩٥ .

(٩) ينظر : الخصائص ٢ / ١٢٤ .

(١٠) ينظر : آمالي ابن الشجري ٣ / ٤٦ .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٠ .

(١٢) ينظر : تمهيد القواعد ٥ / ٢١٣٨ .

يقول ذلك إلا زيد [١].
وذهب السيرافي إلى أنه لا يجوز أن يكون بدلا من : " أقل" فقال : (وقوله : " أقل رجل يقول ذاك إلا زيد " لا يصح البدل من لفظه ؛ لأنا إن أبدلنا " زيدا" من : " أقل رجل " لطرحناه في التقدير ، فبقي : " يقول ذاك إلا زيد " ، وهذا لا يصح ، ولكنا نرده إلى معناه ، وتفصّله بما يصح معه البدل)[٢].
وعلل له ناظر الجيش بقوله: (ولا يجوز أن يكون بدلا من: أقل في: أقل رجل؛ لأن أقل رجل لا يمكن تعريفه [٣]، كقولك : إلا زيد)[٤].
وصححه أبو حيان[٥] ، لكن ذهب ابن خروف [٦] إلى أنه يجوز .
المعنى الآخر لقولهم : " أقلّ رجلٍ يرى ذاك إلا زيد " : أن يكون بمعنى القلة التي هي ضد الكثرة .
قال المبرد : (وإن أردت أنك قد رأيت قوما رؤية قليلة ، نصبت : زيدا ؛ لأنه مستثنى من موجب)[٧].
وقال الفارسي : (قولهم : " قلّ يستعمل على ضربين **أحدهما** : أن يكون بمعنى : النفي لا يثبت به شيء، **والآخر**، أن يكون خلاف : كثر ، يثبت به شيء قليل)[٨] .
وقال ابن عصفور: (ويجرى مجرى النفي: " قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ" وقد يستعمل في مقابلة: كثر")[٩] .
وذكر هذا المعنى بعض العلماء أمثال : ابن السراج[١٠]، وابن مالك[١١]،

(١) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٥١٤ ، ويراجع : تمهيد القواعد ٥ / ٢١٣٨ .
(٢) شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣ / ٥٤ ويراجع رأيه في : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٠ ، والارتشاف ٣ / ١٥١٤ .
(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٣١٤ ، والخصائص ٢ / ١٢٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٢٩ . والأشباه والنظائر ٢ / ٤٥ .
(٤) ينظر : تمهيد القواعد ٥ / ٢١٣٨ .
(٥) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٥١٤ .
(٦) ينظر رأي ابن خروف في : الارتشاف ٣ / ١٥١٤ .
(٧) المقتضب ٤ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ .
(٨) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١ / ٩٥ .
(٩) شرح الجمل ٢ / ٣٨٨ .
(١٠) ينظر : الأصول في النحو ٢ / ١٦٨ .
(١١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٠

وأبي حيان[١]، وناظر الجيش[٢].

قال أبو علي : (ليس هذا الذي ذكر من أنك إذا رأيت قوما رؤية قليلة بمتعارف ، ولا شائع عند أصحابنا، وأظنه للبغداديين)[٣]

- ولو أريد بـ " أقل " التقليل الذي يقابله التكثير ، فأجاز السيرافي أن يكون : " زيد" بدلا من الضمير في : يرى ، والتقدير : ما يرى ذاك كثير إلا زيد[٤].

وذهب ابن خروف [٥] إلى منع ذلك ، وأوجب النصب في : " إلا زيد" ، وسبقه المبرد ؛ لأنه مستثنى من موجب [٦] ، وهو الأظهر عند أبي حيان ،

قال أبو حيان : (ويجوز في هذه المسائل كلها النصب على الاستثناء ، وظاهر كلام سيبويه [٧] أن البدل أحسن من النصب ، ونصّ عليه السيرافي [٨] وغيره ، ويظهر من كلام ابن عصفور[٩] أنهما مستويان)[١٠]

- أما عن إعراب " قَلَّ " في قولهم ، (قَلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيد) فهو:

قل : فعل ماض ، وفاعله لا يكون إلا نكرة ، ولكنه وضع للنفي حملا

---

(١) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٥١٤ .

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ٥ / ٢١٣٨ .

(٣) ينظر : المسائل البصريات صـ٣٤٢ .

(٤) ينظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣ / ٥٤ ، ويراجع : الارتشاف ٣ / ١٥١٤ .

(٥) ينظر رأي ابن خروف في : الارتشاف ٣ / ١٥١٤ ، وتمهيد القواعد ٥ / ٢١٣٨ .

(٦) ينظر : المقتضب ٤ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

(٧) ينظر : الكتاب ٢ / ٣١٤ حيث قال : (وتقول : قَلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ ، فليس " زيدٌ " بدلا من الرجل في : قَلَّ . ولكن : قلَّ رجلٌ في موضع : أقلُّ رجل ، ومعناه كمعناه ، وأقلُّ رجلٍ مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه ؛ لأنك تدخله في شيء فخرج منه مَنْ سواه) ويراجع : الأصول في النحو ٢ / ١٦٩ .

(٨) ينظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣ / ٥٤ .

(٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٨٨ ، ويراجع : المساعد ١ / ٥٦٦ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٥١٤ .

على " ما " النافية واستغنى عن الفاعل لما فيه من معنى النفي [١].
وقد أشار إلى ذلك أبو على الفارسي بقوله : (وكذلك " قلما" تدخل على الفعل ، وتكفها " ما " ، وإن كانت فعلا ؛ لأن " قل" قبل دخول " ما " عليها كانت بمنزلة الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا: " قل رجل يقول ذاك إلا زيد " ، فلما استعملت استعمال النفي في الأصل ، ودخلت " ما " عليها ازدادت تأكيدا لشبه الحرف)[٢] .
وأما " أقل " فهي اسم ، وللنحاه كلام طويل في إعراب قولهم : (أقلُّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ) ويمكن اختصاره فيما يأتي :-
جوزَ أبو على الفارسي في إعراب : (أقل) قولين :
القول الأول : أن يكون " أقل " مبتدأ حذف خبره وجوبا ، كما حذف خبر المبتدأ بعد " لولا " .
وقد أشار الفارسي إلى ذلك فقال (فإن قلت : إذا كان " أقل " مبتدأ ، فما خبره ؟
فالقول فيه : أنه لا يخلو من أن يكون مضمرا ، متروك الإظهار والاستعمال ، كما كان خبر الاسم بعد " لولا " كذلك ، أو يكون قد استغنى عن خبر المبتدأ بالصفة الجارية على المضاف " أقل " إليه)[٣] .
وقد ردّ عليه الرضي ذلك بقوله : (وفيما قال نظر؛ لأنه لا معنى لقولك : " أقل رجل يقول ذلك إلا زيد موجود " ، كما لا معنى لقولك : " أقائم الزيدان موجود ")[٤]
القول الآخر : أن يكون " أقل " مبتدأ لا خبر له ، لما فيه من معنى النفي ، فحمل على " قل " ؛ لأنه غير مسند إلى فاعل لما فيه من معنى النفي ، فجرى " أقل " مجراه ، ولم يسند إلى خبر ،
وقد أشار الفارسي إلى ذلك بقوله : (وصار " أقلّ " لا خبر له ؛ لما فيه من معنى النفي ، كما أن " قلما" في قولهم :

..... قلّما ∴ وصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يدومُ [٥]

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٢٩ .

(٢) المسائل المنثورة صـ١٧٠

(٣) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١ / ٩٠ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ١٢٩ .

(٥) البيت من الطويل وصدره : * صددت فأطولت الصدود وقلما *

وهو للمرار الفقعسى في ديوانه صـ٤٨٠ ، والأزهية صـ٩١ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٣١ ، ٣/ ١١٥ ، والمقتضب ١ / ٨٤ ، والمنصف ١ / ١٩١ ، وشرح المفصل ٧ / ١١٦ ، =

غير مسند إلى فاعل ؛ لما فيه من معنى النفي ، فكما صار " قَلَّ" غير مسند إلى فاعل كذلك " أقلُّ " غير مسند إليه خبرٍ ؛ لأن كلٍ واحد منهما قد جرى مجرى صاحبه ، ألا ترى أنهم قالوا : قَلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ ، كما قالوا : ما رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ ، وقالوا : أقلُّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ فأبدلوا " زيدا" من : " أقل " ، وأجروه مُجرى : قَلَّ رجلٌ يقول ذاك زيدٌ ، ألا ترى أنه لم يبدل من : " رجل " المجرور ، بل أُجرى مُجرى : قَلَّ رجلٌ)[١] .

وتبعه ابن جنى [٢] في هذا الإعراب .

وقد وافق الرضى [٣] الفارسي في إعرابه الثاني .

- ويؤيد ذلك ما حكاه يونس عن العرب ، وقد أشار سيبويه إليه قائلا: (وكذلك أقلُّ مَنْ يقول ذلك ، وقلَّ مَنْ يقول ذاك ، إذا جعلتَ " مَنْ " بمنزلة : " رجلٍ " ، حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة)[٤] .
- وقال بعضهم : أقل : مبتدأ ، وجملة : يقول ذاك هى الخبر . ، وإلا زيد : بدل من ضمير يقول وردِه الرضي بقوله: (لأنك تقول : " أقلُّ مَنْ يقول ذلك إلا زيد " ، وقلَّ مَنْ يقول ذلك إلا زيد" ، و" مَنْ " نكرة لابد لها من وصف ، وأقلُّ رجل يقول بمعنى : أقلُّ مَنْ يقول ، فالجملة إذن وصف للنكرة ، كما كانت وصفا لـ" مَنْ ") [٥] .

الخلاصة

بعد عرض هذه المسألة يتبين عدة أمور هي :-

١- صحة ما نقله الفارسي عن المبرد من أن قولهم : (أقلُّ رجل رأيته إلا زيدٌ) يحتمل أمرين : أحدهما : النفي الذي لا يثبت به شيء ، والآخر : القلة التي هي ضد الكثرة .

=

١٣٢/٨ ، ولسان العرب ١١ / ٤١٢ (طول) ، والهمع ٣ / ٤٣٩ .

(١) كتاب الشعراء أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١ / ٩١ .

(٢) الخصائص ٢ / ١٢٤ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ١٢٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ١٢٩/٢ .

٢- وافق الفارسي المبرد في هذين المعنيين ونصّ عليهما في كتاب الشعر [١].

٣- إذا أريد بـ : (أقلُّ رجل رأيته إلا زيدٌ) ، معنى النفي ، فإن ارتفاع : " زيد " على أنهً بدل الضمير في : " يرى " : لأن المعنى : " ما يرى ذلك إلا زيد " ، وذهب السيرافي إلى أنه لا يجوز أن يكون بدلا من : " أقل " ؛ لأن : " أقل رجل " لا يمكن تعريفه ، وصححه أبو حيان وأجازه ابن خروف .

٤- إذا أريد بـ " أقل " التقليل فأجاز السيرافي أن يكون : " زيد " بدلا من الضمير في : " يرى " ، والتقدير : " ما يرى ذاك كثير إلا زيد " .

وأوجب المبرد : النصب ؛ لأنه مستثنى من موجب ، وتبعه ابن خروف .

٥- بعد الوقوف على الأوجه الإعرابية في قولهم : (أقلُّ رجل يقول ذاك إلا زيدٌ) أرى أن الراجح هو قول الفارسي الثاني من أن : " أقلّ " مبتدأ لا خبر له لما فيه من معنى : النفي ولأنه لما كان " قلّ " غير مسند إلى فاعل ، فكذلك : " أقل " غير مسند إليه خبر ، ووافقه الرضي [٢] في ذلك لما سبق من حكاية يونس لذلك عن العرب[٣] من جعل : " مَنْ " بمنزلة " رجل " وإذا ثبت كون : " رجل " بمعنى : " مَنْ " . صح جعل جملة : " يقول ذلك " صفة للنكرة ، والخبر محذوف استغناء بتلك الصفة [٤].

ولأن فيه مراعاة الصدارة ، وذلك لأن : " قلّ " لما جرى مجرى " ما " في النفي ، وحروف النفي لها حق الصدارة في الكلام فحملت : " قلّ " عليها ، وجُعلت مما له الصدارة في الكلام ، وحملت " أقلّ " على : " قلّ " ، وجعلت : " أقل " مبتدأة صدرا كما أشار ابن السراج [٥].

---

(١) ينظر : كتاب الشعر ١ / ٩٥ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٢٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٤) ينظر : كتاب الشعر ١/ ٩٠ ، ٩١

(٥) ينظر : الأصول ٢ / ١٦٨ .

المسألة الثانية : نداء المضاف إلى ضمير المخاطب

قال أبو علي الفارسي : (قال أبو العباس في المقتضب : لا يجوز : يا غلامك ؛ لأنك تنتقض بالمخاطبة مخاطبة الغلام ، بإقبالك على صاحب الكاف ، قال : ولو ندبت فقلت : يا غلامك جاز؛ لأن المندوب غير مخاطب)[١].

يتبين من هذا النص أن أبا علي الفارسي نقل عن المبرد أنه لا يجوز قولك : يا غلامك أي : لا يجوز نداء المضاف إلى ضمير المخاطب ؛ لأنك تنتقض بكاف الخطاب مخاطبة الغلام ، لكن يجوز ذلك في الندبة ؛ لأن المندوب غير مخاطب .

وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " وجدت أن ما نقله الفارسي عن المبرد إنما هو صحيح ، وعبارة المبرد في ذلك هي : (هذا باب المضاف إلى المضمر في النداء / اعلم أن إضافة المنادي إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال ، وذلك لأنك إذا قلت : يا غلامك أقبل ، فقد نقضت مخاطبة المنادي بمخاطبتك الكاف ... فأما في الندبة فيجوز : يا غلامك ، و يا أخاك ؛ لأن المندوب غير مخاطب ، وإنما هو متفجع عليه)[٢] .

وبذلك يكون أبو علي الفارسي قد تأثر بكتاب : " المقتضب " .

الدراسة والتحليل

اشترط العلماء في نداء المنادي المضاف أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب ، فلا يصح أن يقال : يا غلامك في النداء ؛ لاستحالة خطاب المضاف ، والمضاف إليه معا ؛ لذا منعه النحويون أمثال : المبرد ، والفارسي ، وابن الشجري ، وابن الأثير[٣] والرضي[٤]، وأبي حيان[٥]، وابن هشام[٦]، وابن عقيل[٧]، والشيخ خالد الأزهري ، والسيوطي[٨] ، والصبان .

قال المبرد : (اعلم أن إضافة المنادي إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال ؛ وذلك لأنك إذا قلت : يا غلامك أقبل ، فقد نقضت مخاطبة

---

(١) المسائل البصريات صـ٥٧٨ .

(٢) المقتضب ٤ / ٢٤٥ .

(٣) ينظر : البديع في علم العربية ١ / ٣٩٠ ، ٤٠٠ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٨١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٨٦ .

(٦) ينظر : مغنى البيب صـ١٥٧.

(٧) ينظر : المساعد ٢ / ٤٨٥ ، ٥٣١ .

(٨) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٣٦ .

المنادي بمخاطبتك الكاف)[١].

وقال الفارسي معللا لذلك : (لا يجوز : يا غلامك أقبل ، وذلك أن الكاف لا تخلو من أحد أمرين ، إما أن يعني بها المنادي أو غيره ، فإن كنت تعني بها غير المخاطب المنادي وجب أن يكون على لفظ الغيبة ، وإن عنيت بها المخاطب لم يجز ؛ لأنه يلزم منه أن يكون غلام نفسه وهذا فاسد ، وأيضا فإن قولك : يا غلامك ، إنما تريد نداء الغلام)[٢].

وعلل ابن الشجري لذلك أيضا قائلا : (ولا يجوز الجمع بين خطابين ، كما لا يجوز الجمع بين استفهامين ، ألا ترى أنك إذا قلت : يا زيد فقد أخرجته بالنداء من الغيبة إلى الخطاب ؛ لوقوعه موقع الكاف من قولك : أدعوك ، وأناديك ... ويوضح لك هذا أنك تقول : يا غلامي ، و يا غلامنا ، و يا غلامهم ، ولا تقول : يا غلامكم ؛ لأنه جمع بين خطابين ، خطاب النداء ، والخطاب بالكاف)[٣] .

وعلل الشيخ خالد الأزهري لذلك بقوله : (... منعوا في النداء : يا غلامك ؛ لأن خطاب أحد المسميين يناقض الآخر ، ولا يجمع بين خطابين)[٤] .

وقال الصبان فيما أفاده الدنوشري نقلا عن المتوسط في تعليل ذلك : (أما المضاف إليه فلا ينادي ، فلا يقال : يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء : خطاب الغلام ، وإضافته إلى ضمير الخطاب عدم خطابه ؛ لوجب تغاير المتضايفين ، وامتناع اجتماع خطابين لشخص في جملة واحدة ، أفاده الدنوشري نقلا عن المتوسط ، وهو أوْلي مما ذكره البعض)[٥].

إذن فلا يجوز : " يا غلامك " في النداء عند المبرد والفارسي ، ومَنْ جاء بعدهما من العلماء .

لكن أجاز المبرد ذلك في الندبة وعلل لذلك بقوله :

(لأن المندوب غير مخاطب ، وإنما هو متفجع عليه)[٦].

وقال الرضي : (ولا يجوز في النداء المحض : يا غلامك ، لاستحالة

---

(١) المقتضب ٤ / ٢٤٥ .

(٢) المسائل البصريات صـ٥٧٨ .

(٣) آمالي ابن الشجري ٢ / ١٣ ، ١٤ ، ويراجع : الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٣٢٤ ، ٤ / ١٣٧ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٨١ .

(٥) حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٢٠٦ .

(٦) المقتضب ٤ / ٢٤٥ .

خطاب المضاف والمضاف إليه معا في حالة ، وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز : واغلامكاه)[١] .

وقد منعه السيرافي في الندبة أيضا ، ونقل ذلك عنه ابن عقيل فقال : (لا يجوز : يا غلامك إلا في الندبة ، على أن السيرافي منعه في الندبة أيضا)[٢].

وقال في موضع آخر : (ومنع السيرافي : واغلامك كما امتنع في النداء : يا غلامك ، ويحتاج جوازه إلى سماع)[٣]

الخلاصة

بعد عرض هذه المسألة تبين ما يلي :

١- صحة ما نقله أبو على الفارسي عن المبرد في منع نداء المضاف إلى ضمير المخاطب فلا يجوز : " يا غلامك " في النداء ؛ لأنك تنقض مخاطبة المنادي ، بمخاطبتك الكاف ، كما علل المبرد .

٢- وافق أبو على الفارسي المبرد في هذه المسألة ؛ وعلل الفارسي لمنع ذلك بأنك إذا قلت : " يا غلامك " ، لزم منه أن يكون غلام نفسه ، وهذا فاسد .

٣- أثبت البحث أنه يمتنع : " يا غلامك " في النداء ؛ لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين ، كما لا يجمع بين استفهامين .

٤- أجاز المبرد : " يا غلامك " في الندبة ؛ لأن المندوب غير مخاطب وإنما هو متفجع عليه ، لكن منعه السيرافي كما امتنع في النداء ، وذكر ابن عقيل أن هذا يحتاج إلى سماع .
ولم يرد سماع ذلك عن العرب ، لذا فالراجح منع : " يا غلامك " في النداء وفي الندبة أيضا .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٨١ ، ويراجع : مغني اللبيب صـ١٥٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٨١ .

(٢) المساعد ٢ / ٥٣١ .

(٣) ينظر : المرجع السابق ٢ / ٥٤٠ .

المبحث الرابع : تأثر أبي علي الفارسي بالمبرد في كتابه : (المسائل العسكرية) وفيه مسألة :
اختلاف النحويين في : حد الاسم

قال أبو علي الفارسي : (كل ما جاز الإخبار عنه من الكلم فهو اسم ، وإن لم يكن كل اسم يجوز عنه الإخبار ، ومثل هذا الوصف في شموله عامة الأسماء ما وصفه به أبو العباس من أنه ما دخل عليه حرف من حروف الجر)[١].

يتبين من خلال هذا النص : أن الفارسي نقل عن أبي العباس المبرد أن الاسم هو : ما دخل عليه حرف من حروف الجر.

وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " ، وجدت أن ما نقله أبو علي الفارسي عن المبرد صحيح ، وعبارة المبرد في ذلك هي : (وتعْتَبِرُ الأسماءَ بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم)[٢].

وبذلك يكون أبو علي الفارسي قد تأثر بكتاب : " المقتضب ".

الدراسة والتحليل

اختلفت عبارات النحويين في حد الاسم ، وذكروا فيه حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدا [٣] ، ويمكن توضيح ذلك على ما يأتي : ١- **منهم مَنْ قال** : لا حدّ له ، ولهذا لم يحده سيبويه ، وإنما اكتفى فيه بالمثال[٤] فقال : (هذا بابُ علمِ ما الكلِمُ من العربية ... فالاسمُ : رجلٌ، وفرسٌ ، وحائطٌ)[٥]

---

(١) المسائل العسكرية صـ٨٦ ، ٨٧ .

(٢) المقتضب ١ / ١٤١ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص٢٧ .

(٤) ينظر : أسرار العربية صـ٢٧ ، ويراجع : الإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ٤٩ ، والصاحبي في فقه اللغة صـ٨٩ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢ ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري صـ١٢١ .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ١٢ ، ونحا أبو العباس المبرد قريبا من ذلك فقال : (أما الأسماء فما كان واقعا على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك) ينظر : المقتضب ١ / ١٤١ ، ويراجع : المسائل العسكرية صـ٨٣، وشرح المفصل ١ / ٢٢ .

قال أصحابه : ترك تحديده ظنا منه أنه غير مشكل[١]، إلا أن ناسا حكوا عنه : أن (الاسم هو المحَّدث عنه) ، وهو مردود بأن " كيف " اسم ، ولا يجوز أن يحدث عنه[٢].

ونسب المبرد لسيبويه تعريفا آخر هو قوله : (الاسم ما صَلَحَ أن يكون فاعلا)[٣]

قال : وذاك أن سيبويه قال : (ألا ترى أنك لو قلت : إنَّ يضربَ يأتينا ، وأشباه هذا لم يكن كلاما ؟ إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى)[٤].

قال : فدل هذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل .

قال : وعارضه بعض أصحابه في هذا بأن : " كيفَ " ، و " عندَ " ، و " حيث " ، و " أينَ " أسماء[٥] وهي لا تصلح أن تكون فاعلة [٦].

٢- **وحده الكسائي بقوله** : (الاسم ما وصف) ، وردَّ ابن فارس ذلك بأن " كيف " و " أين " اسمان ولا يُنعتان[٧].

٣- **وحده الفراء بقوله** : (الاسم : ما احتمل التنوين ، أو الإضافة ، أو الألف واللام).

وهذا القول رده ابن فارس أيضا: بأن هناك من الأسماء ما لا تتون ، ولا تضاف ، ولا يضاف إليها، ولا يدخلها الألف واللام [٨].

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ٤٩ .

(٢) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة صـ٨٩ .

(٣) ينظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ١٤ .

(٥) الدليل على أن : كيف، وحيث ، وأين أسماء قول سيبويه في باب : مجارى أواخر الكلم من العربية : (وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير نحو : سوف ، وقد ، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى ، فالفتح في الأسماء قولهم : حيث، وأين ، وكيف) ينظر : الكتاب ١ / ١٥ .

(٦) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة صـ٨٩ ، ٩٠ .

(٧) ينظر : المرجع السابق صـ٩٠ .

(٨) ينظر : الصاحبي صـ ٩٠ .

٤- **وحده هشام بن معاوية الضرير بأنه** : (ما دخل عليه حرف من حروف الخفض)[١]
وتابعه في ذلك أبو العباس المبرد فقال : (وتعتبر الأسماء بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم)[٢].
وعرض له وناقشه الزجاجي فقال : (وليس غرض أبي العباس ههنا تحديد الاسم على الحقيقة ، وإنما قصد التقريب على المبتدئ ، فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة ... وقد أخذ على المبرد أيضا في هذا الحد قوله : " ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم " ، وقيل : إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو : كيف ، وصه ، ومه ، وما أشبه ذلك .
وللمناضل عن أبي العباس في هذا جوابان : **أحدهما** : أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب ، أو المستحقة له ، وهي لا تنفك مما ذكرته ، ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلها.
والجواب الآخر : هو ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجته له ، ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره، أقول إن حد أبي العباس هذا – في قوله : تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها غير فاسد ؛ لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضا للباب ، بل يخرج منه ما خرج بعلته ، ويبقى الثاني على حاله)[٣] .

٥- **وحده الأخفش بقوله** : (إذا وجدت شيئا يحسُنُ له الفعل والصفة نحو : زيد قام ، وزيد قائم ، ثم وجدته يُثنى ويُجمع نحو قولك : الزيدان ، والزيدون ، ثم وجدته يمتنع من التصريف – فاعلم أنه اسم)[٤]
وقال أيضا: (ما حَسُن فيه " ينفعنى " ، و " يَضُرُّني " فهو اسم)[٥]

---

(١) ينظر : المرجع السابق نفس الصفحة – وله قول آخر وهو : (إن الاسم ما نودى) ينظر : الصاحبي صـ٩٠ .
(٢) ينظر : المقتضب ١ / ١٤١ .
(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو صـ٥١ .
(٤) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة صـ٩٠ .
(٥) ينظر : المرجع السابق نفس الصفحة ، ويراجع : الإيضاح في علل النحو ص٤٩ .

يعنى : ما جاز أن يخبر عنه ، وإنما أراد : التقريب على المبتدئ ، ولم يرد التحقيق [١].
و وافقه في ذلك : ابن السراج في أحد قوليه [٢] ، وأبو على الفارسي حيث قال :
(الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف ، فما جاز الاخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم ، ومثال الإخبار عنه قولنا : عبدُ الله مقبلٌ ، قام بكرٌ ، فـ: " مقبل " خبْر خبَّر عن عبد الله ، و " قام " خبر عن بكر) [٣]
ورده الزجاجي بقوله : (وفساد هذا الحد بين ؛ لأن في الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو : كيف ، وأين ، ومتى ، وأنى ، وأيان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها ... لأنها في حيز المفعول به)[٤] .

٦- **واختار أبو الحسن بن كيسان** ما حكاه عن بعض النحويين : أن الأسماء ما أبانت عن الأشخاص ، وتضمنت معانيها نحو : رجل ، وفرس ، ثم قال : وهذا قول جامع [٥].
ورده أبو القاسم الزجاجي بقوله : (وعوار هذا الحد أظهر من أن نكثر الكلام فيه ؛ لأن من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلها)[٦].
ولابن كيسان حدود للاسم غير هذا ، هي من جنس حدود النحويين ، وحده في الكتاب المختار[٧] بمثل حد المنطقيين وهو أنه : صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان ، وقريب من هذا الحد : حد الزجاج [٨] .

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو صـ ٤٩ .

(٢) ينظر : الموجز صـ ٢٧ .

(٣) ينظر : كتاب الإيضاح صـ٧١ ، ويراجع : المسائل البغداديات صـ٢١٠ ، والمسائل العسكرية صـ٨٦ .

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو صـ٤٩ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو صـ٥٠ .

(٦) ينظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٧) هو كتاب : المختار في علل النحو لابن كيسان ، يقع في ثلاثة مجلدات ، ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء ١٣٨/١٧ .

(٨) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة صـ٩٢ وفيه : (سئل الزجاج عن حد الاسم =

قال الزجاجي : (وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ؛ لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ؛ لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ؛ لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو : إنّ ولكنّ ، وما أشبه ذلك)[١].

٧- **وحده ابن السراج بقوله** : (الاسم ما دل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص ، فالشخص نحو : رجل ، وفرس ، وحجر ، وبلد ، وعمر ، وأما ما كان غير شخص فنحو : الضرب ، والأكل ، والظن ، والعلم ، واليوم ، والليلة ، والساعة .)[٢]

ورده الزجاجي بقوله : (وهذا أيضا حد غير صحيح ؛ لأن قوله : " الاسم ما دل على معنى " ، يلزمه منه : أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى واحد اسما نحو : أن ولم ، وما أشبه ذلك ، وليس قوله : " وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص " بمخرج له عما ذكرنا ، بل يؤكد عليه الإلزام ؛ لأنه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دل على الاسم واقعا على غير شخص ، فحروف المعاني داخلة معه ، وهذا لازم له)[٣] .

٨- **وحده الزجاجي بقوله** :

(الاسم في كلام العرب : ما كان فاعلا أو مفعولا [٤]، أو واقعا في حيز الفاعل ، والمفعول به، وهذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البته ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم ، ثم قال : وإنما قلنا في كلام العرب : لأنا له نقصد ، وعليه

=

فقال : صوت مقطَّعٌ مفهوم دالٌ على معنى غيرُ دال على زمان ولا مكان) ، فأضاف : " مقطع " ، وكذلك أضاف : " ولا مكان " .

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو صـ٤٨ ، ويراجع : الصاحبي في فقه اللغة صـ٩٢ .

(٢) ينظر : الأصول ١ / ٣٦ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو صـ٥٠ .

(٤) ذكر السهيلي في نتائج الفكر ١ / ١٥٢ ذلك وزاد عليه : (أو دخل عليه حرف من حروف الخفض) .

نتكلم ؛ ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو)[١].

٩- **وحده السيرافي بقوله** : (كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من معنى أو غيره[٢]) ، ووافقه في ذلك : ابن الوراق [٣] ، وابن الخشاب [٤] ، وأبو البركات الأنباري [٥]، وابن الصائع [٦]، ونسبه أبو البقاء العكبري إلى ابن السراج [٧] ، وزاد بعضهم في هذا الحد : (دلالة الوضع[٨]) ، وصحح العكبري هذا الحد ؛ لأن قولهم : " يدل على معنى في نفسه " : فيه احتراز من الحرف ، وقولهم : " غير مقترن بزمان محصل " : يخرج منه الفعل ، فإنه يدل على الزمان المقترن به ، وأما من زاد فيه : " دلالة الوضع " فإنه قصد بذلك : دفع النقض بقولهم : أتيتك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وأتت الناقة على منتجها فإن هذه مصادر ، وقد دلت على زمان محصل ، فعند ذلك تخرج عن الحد ، وإذا قال : " دلالة الوضع " لم ينتقض الحد بها ؛ لأنها دالة على الزمان لا عن طريق الوضع ، وذلك أن : مقدم الحاج يتفق في أزمنة معلومة بين الناس ، لا أنها معلومة من لفظ : " المقدم " ... فالحدود تكشف عن حقيقة الشيء الموضوع أولا، فإذا جاء شيءٌ على خلاف ذلك لعارض لم ينتقض الحد به [٩].

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو صـ٤٨.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه ١ / ١٥ .

(٣) ينظر : علل النحو ١/ ١٣٩ .

(٤) ينظر : المرتجل في شرح الجمل١/٧ .

(٥) ينظر : أسرار العربية صـ٢٧ .

(٦) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ١ / ١١٠ .

(٧) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين صـ١٢٢ .

(٨) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين صـ١٢٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب صـ٤٧ .

(٩) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين صـ١٢٤ ، ١٢٥ ، ويراجع : شرح المفصل ١ / ٢٢ ، ٢٣ .

١٠- **وحده ابن الأثير بأنه** : كل كلمة دلت على معنى في نفسها مجردة من الزمان المختص [١].
وذكر كثير من العلماء قريبا من هذا الحد أمثال : ابن الحاجب[٢]، وابن عصفور[٣] وأبي حيان[٤]، وابن هشام[٥]، وابن عقيل[٦] ، والشريف الجرجاني[٧] والأبذي[٨]، والسيوطي[٩] وغيرهم[١٠].

١١- **وحده ابن مالك بقوله** : فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها[١١].
وأوضحه ابن عقيل بقوله : (" فالاسم : كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها " – نحو : زيد قائم، فـ " قائم " : لمعنى زيد ، وهو الشخص ، وهو مسند إلى : " زيد " لأنه خبر عنه ، فأسند الخبر الذي لمعنى زيد إلى لفظ " زيد" . " أو نظيرها" – كأسماء الأفعال ، فإنها لا يسند ما لمعناها إلى نفسها ؛ لأنها لا يخبر عنها ، وهي مع ذلك أسماء ؛ لأنها إن لم يسند ما

(١) ينظر : البديع في علم العربية صـ٩ .
(٢) ينظر : الكافية في علم النحو ١ / ١١ .
(٣) ينظر : المقرب صـ٦٨ .
(٤) ينظر : التذييل والتكميل ١ / ٤٦ .
(٥) ينظر : شرح شذور الذهب صـ١٧.
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ٦ .
(٧) ينظر : كتاب التعريفات صـ٢١ .
(٨) ينظر : الحدود في علم النحو ١ / ٤٤٠ .
(٩) ينظر : همع الهوامع ١ / ٢٢ .
(١٠) كالزمخشري في المفصل صـ٥٠ ، والجزولي في : المقدمة الجزولية صـ ٣ ، وأبي الفداء في : الكناش في فني النحو والصرف ١ / ١١٤ ، والفاكهي في شرح كتاب الحدود في النحو ١/ ٩٢ .
(١١) ينظر : تسهيل الفوائد صـ٣ ،ويراجع : شرح التسهيل ١ / ٩ ،وتمهيد القواعد ١/ ١٥٠.

لمعناها إلى نفسها أسند إلى نظيرها ، فـ " صه " : اسم ؛ لأنه يسند إلى نظيره وهو : السكوت ، فتقول : السكوت حسن)[١].
وغير ذلك من التعريفات الأخرى [٢] التي ذكرها النحاة في حد الاسم .
وهناك مَنْ لم يذكر للاسم حدا، واكتفى بذكر علاماته كالمرادي[٣]، وابن هشام[٤]، والأشموني[٥].

الخلاصة

بعد عرض هذه المسألة تبين التالي :

١- نقل الفارسي عن أبي العباس المبرد أن الاسم هو : ما دخل عليه حرف من حروف الجر، وبالرجوع إلى كتاب : " المقتضب " وجدت أن ما نقله الفارسي عنه صحيح .
٢- خالف أبو على الفارسي المبرد في حد الاسم ، فحد الاسم عند المبرد هو : (ما دخل عليه حرف من حروف الجر) ، وحده عند الفارسي : (ما جاز أن يخبر عنه) ، وجاء الفارسي في هذا التعريف موافقا لأبي الحسن الأخفش .
٣- حد السيرافي للاسم بأنه : كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضى أو غيره هو المختار عند أكثر النحويين ، وصححه العكبري .
وأقول بما قاله العكبري ؛ لأن الاسم لما دل على معنى في نفسه كان فيه احتراز من الحرف، وقوله : غير مقترن

---

(١) المساعد ١/٥ ، ٦ .

(٢) كقول من قال : الاسم : " ما صلح أن ينادي " ، وقول أحمد بن فارس : " ذكر لي عن بعض أهل العربية أن الاسم: ما كان مستقرا على المسمى وقت ذكرك إياه ولا زما له قال : وهذا قريب" . ينظر : الصاحبي صـ٩٢ ، ومنها : قول بعضهم : الاسم : " ما استحق الإعراب في أول وضعه " ، وقال آخرون : " ما استحق التنوين في أصل وضعه " ، وقال آخرون : " حد الاسم ما سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه " ، ورد العكبري هذه التعريفات ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين صـ١٢١ – ١٢٧ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٢ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٣ ، وقطر الندى وبل الصدى صـ٤ .

(٥) ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٧٠ .

بزمان محصل ، مخرج للفعل، لأنه يدل علـــى الزمـــان المقترن به ، وأما المصادر فلا دلالة لها على الزمان .
إلى غير ذلك من التعليل الذي سبق نقله عن العكبري .

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين .

وبعد :

فإن من أبرز النتائج التي أَسْفَرتْ عنها هذه الدراسة هي :-

١- أن للتأثير أهميته وقيمته في التبادل العلمي بين العلماء في الأفكار والموضوعات عبر العصور والأزمنة المختلفة.

٢- أثبت البحث صحة ما نقله الفارسي عن المبرد من كتاب : " المقتضب " في المسائل التي تم تناولها بالدراسة إلا في مسألة واحدة هي : أن الفارسي قد نقل عن المبرد : أن " النون " في المثنى عوض من تنوين المفرد فقط دون الحركة ، والصحيح أن " النون " في المثنى عوض عن الحركة والتنوين معا عند المبرد .

٣- أثبت البحث أن الفارسي انتفع بكتاب : " المقتضب " في مواضع متعددة من مؤلفاته ومصنفاته المختلفة كـ : (البغداديات ، والبصريات ، والعسكريات ، والتعليقة على كتاب سيبويه).

٤- أثبت البحث أن ما نسبه أبو البركات الأنباري في : " نزهة الألباء " ، وياقوت الحموي في : " معجم الأدباء " من القول من أن الفارسي لم ينتفع بكتاب : " المقتضب " إلا في مسألة : (وقوع " إذا" في جواب الشرط) غير صحيح ؛ لتأثره بكتاب : " المقتضب " في مسائل متعدده من كتبه المختلفة .

٥- حرر البحث سبب عدم شهرة كتاب " المقتضب " وهو : أن المبرد لما صنف هذا الكتاب أخذه عنه ابن الراوندي المشهور بالزندقة وفساد الاعتقاد ، وأخذه الناس عن ابن الراوندي وكتبوه

منه ، فلا يكاد ينتفع به كما جاء في : نزهة الألبـــاء، ومعجـــم الأدباء .

٦- حرّر البحث بعض المسائل التي وافق فيهـــا الفارســـي المبـــرد وهي :-

(أ) أن الميم من قولهم : (م الله) اسم وهي عندهم بقية : " أيمن " .

(ب) مجيء " الكاف " زائدة لغير معنى التشبيه .

(ج) جواز أن تكون " الواو " بدلا من " الهاء " في : " فمويهما" ؛ لخفائها للين ، ولأن الهاء خفية، فتكون الكلمة ممـــا يعتقـــب عليه لامان : هاء مرة ، و : واو أخرى فتجـــرى مجـــرى " سنة " ، و " عضة ".

(د) حق مميز الثلاثة إلى عشرة أن يضاف لأدنـــى العـــدد أي : لجمع القلة ، فإذا لم يكن للمعدود جمع قلة أضيف إلى جمـــع الكثرة نحو : " ثلاثة شسوع " قياسا على أنه قـــد يســـتغنى بالعدد القليل عن الكثير فقالوا : " أيدٍ ، وأرجل ، وأرْسان " .

(هـــ) أن قولهم : " أقل رجل رأيته إلا زيـــد " يحتمـــل أمـــرين **أحدهما** : النفي الذي لا يثبت به شيء : **والآخر** : القلة التي هي ضد الكثرة .

(ز) منع نداء المضاف إلي ضمير المخاطب فـــلا يجـــوز : يـــا غلامك ؛ لأنك تنقض مخاطبة المنادي بمخاطبة الكاف .

٧- حرر البحث بعض المسائل التي خالف فيهـــا الفارســـي المبـــرد وهي : -

(أ) منع المبرد جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بـــالظرف وشبهه ، وأجازه الفارسي – وأثبت البحث أن الـــراجح هـــو قول الفارسي ؛ لثبوت ذلك نظما ، ونثرا ، وقياسا .

(ب) أجاز المبرد مجيء " مما " بمعنى : " ربما" في إفادة معنى : التقليل ، واستبعد ذلك الفارسي وجعلها للكثير ، وأثبت البحث أن الراجح هو قول المبرد ، لموافقته السماع من كلام العرب شعرا ونثرا ، ولسلامة هذا المذهب من التأويل والتخريج .

(ج) أجاز المبرد رفع الجواب بعد فعل الشرط المضارع المجزوم ، وجعله على إضمار الفاء مطلقا ، أي : سواء أكان قبله ما يطلبه أم لا ، وتابعه في ذلك ابن السراج ، لكن الفارسي فصّل القول في ذلك ؛ فإن كان قبله ما يمكن أن يطلبه فالأولى أن يكون على نية التقديم والتأخير ، والجواب فيه محذوف ، وإن لم يكن قبله ما يمكن أن يطلبه فالأولى : أن يكون على حذف الفاء، وهو مذهب سيبويه قبله وتابعه الفارسي في ذلك .

(د) حدّ المبرد الاسم بأنه : ما دخل عليه حرف من حروف الجر ، وحده الفارسي بأنه : ما جاز أن يخبر عنه ، وجاء الفارسي في هذا التعريف موافقا لأبي الحسن الأخفش .

٨- أثبت البحث القول بأصالة " الكاف " وعدم زيادتها كما هو ظاهر كلام سيبويه ، والرضي في أحد قوليه ؛ لأن القرآن منزه عن الزيادة ، وكل حرف فيه له معناه ودلالته التي يقتصر العقل أحيانا عن إدراكها ، فالأوْلى ألا نقول بالزيادة ما دام يمكن الحمل على غيرها .

٩- أثبت البحث أن الراجح في إعراب قولهم : (أقلَّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ) هو قول الفارسي من أن : " أقل " : مبتدأ لا خبر له ، لما فيه من معنى النفى ؛ ولأنه لما كان " قلَّ " غير مسند إلى فاعل ، فكذلك " أقل " غير مسند إلى خبر ، ووافقه الرضي في

ذلك ؛ لما حكاه يونس عن العرب من جعل " مَنْ " بمنزلة : " رجل " ، وإذا ثبت كون : " رجل" بمعنى : " مَنْ" ، صح جعل جملة : " يقول ذلك " ، صفة للنكرة ، والخبر محذوف استغناء بتلك الصفة .

١٠-حرر البحث إبطال ما نسبه ابن سيدة إلى المبرد من أن وزن " أروى " عنده هو " فَعْلى " وكذا ما نسبه أبو حيان من أن وزن " أروى " عند المبرد هو : " أَفْعَل " ؛ لأن المبرد ذكر وزن " أروى " عند سيبويه والأخفش ، وما يترتب على ذلك دون أن يرجح رأيا على آخر .

١١-رجحت ما رجحه سيبويه من أن وزن " أروى " هو " أفعل " ؛ لأن زيادة " الهمزة " في أول الكلمة أكثر من زيادة " الألف " في آخرها ، ولأن " أفعل " أكثر من " فعلى " .

١٢-رجحت ما رجحة السيرافي من امتناع : " يا غلامك " في النداء ، وفي الندبة أيضا ؛ لأن جوازه يحتاج إلى سماع ؛ ولم يرد سماع ذلك عن العرب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فهرس أهم المصادر والمراجع

١- أخبار النحويين البصريين للسيرافي – تحقيق د. محمد إبراهيم البنا – القاهرة – ١٩٨٥م – ١٤٠٥هـ
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان – تحقيق د. رجب عثمان محمد ، راجعه د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة – ط : الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
٣- الأزهية للهروي تحقيق : عبد المعين الملوحي – دمشق – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
٤- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري – تحقيق : محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
٥- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج – تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ط : الثالثة ١٤١٧- ١٩٩٦م.
٦- إعراب القرآن للنحاس – تحقيق د. زهير غازي زاهد – القاهرة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
٧- آمالي ابن الحاجب – دراسة وتحقيق د: فخر سليمان قدارة ، دار الجيل – بيروت ، ودار عمّار – عمان ، ط : الأولى – ١٩٨٩م .
٨- آمالي ابن الشجري تحقيق د. محمود الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩١م.
٩- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة ، ومؤسسة الكتاب الثقافية ، بيروت ، ط : الأولى – ١٩٨٦م .
١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري – تحقيق: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (لا : ط) و (لا : ت) .
١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (لا : ط) و (لا : ت) .
١٢- الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي – تحقيق د. حسن شاذلي فرهود – الطبعة الثانية – دار العلوم – ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م .
١٣- الإيضاح في علل النحو للزجاجي – تحقيق د. مازن المبارك – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
١٤- البحر المحيط لأبي حيان دراسة وتحقيق الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ : على محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

١٥- البديع في علم العربية لابن الأثير ، تحقيق د: فتحي أحمد على الدين – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – السعودية – الطبعة الأولى – ١٤٢٠هـ .
١٦- البغداديات للفارسي – تحقيق د. صلاح الدين عبد الله السنكاوي – مطبعة العاني – بغداد – ١٩٨٣م .
١٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – بيروت (لا : ط) و (لا : ت) .
١٨- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي – مطبعة السعادة – مصر – ١٩٣١م .
١٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصرين والكوفيين تحقيق د. عبد الرحمن سليمان العثيمين – ط الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
٢٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تحقيق د . حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ط : الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٢١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك– تحقيق : محمد كامل بركات – القاهرة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨ م.
٢٢- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – وبهامشه حاشيه يس – دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) القاهرة ، لا : ط ، لا : ت .
٢٣- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي تحقيق د. عوض بن حمد القوزي – جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية – ط : الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
٢٤- توجيه اللمع لابن الخباز تحقيق أ.د . فايز دياب – رسالة دكتوراة – مكتبة اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر الشريف – دار السلام – القاهرة ط: الثانية – ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .
٢٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي – شرح وتحقيق : عبد الرحمن على سليمان – ط : الثانية – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة (لا : ط) .
٢٦- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق : فخر الدين قباوة – ومحمد فاضل – دار الكتب العلمية – ط : الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
٢٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي – تحقيق : عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط: الثالثة – ١٩٨٩م
٢٨- الخصائص لابن جني– تحقيق: محمد على النجار– دار الكتاب العربي – بيروت (لا: ط) و(لا : ت) .

٢٩-رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقى – تحقيق : أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق – ط : الأولي ، ١٩٧٥م .
٣٠-سر صناعة الإعراب لابن جني – دراسة وتحقيق : حسن هنداوي – دار القلم – دمشق ، ط : الأولى – ١٩٨٥م .
٣١-شرح الأشموني بحاشية الصبان على ألفية ابن مالك – مع شرح الشواهد للعيني – المكتبة التوفيقية – القاهرة (لا : ط) .
٣٢-شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – تحقيق : محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
٣٣-شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، القاهرة – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
٣٤-شرح التسهيل المسمى : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش – تحقيق أ.د / على فاخر وآخرين – دار السلام – القاهرة – ط : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
٣٥-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور – تقديم : فوزي الشعار ، أشرف عليه : د. إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٨٩م .
٣٦-شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
٣٧- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري – تحقيق : الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .
٣٨-شرح ابن عقيل ومعه كتاب : منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل تأليف د. يوسف البقاعي – دار الفكر – ١٤١٤هـ ١٩٩٤م . .
٣٩-شرح كافية ابن الحاجب للرضي – قدم له : إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٨م .
٤٠-شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة لمكرمة (لا : ط) و (لا : ت) .
٤١-شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق د . أحمد حسن مهدلي – و د. على سيد على – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط: الأولى سنة ٢٠٠٨.
٤٢-شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة ، (لا :ط) و (لا : ت) .

٤٣- شرح المكودي على الألفية – تحقيق د. عبد الحميد هنداوي – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م .
٤٤- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس – تحقيق : السيد أحمد صقر – دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى البابي الحلبي) – القاهرة .
٤٥- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة – ١٩٧٣م .
٤٦- القاموس المحيط للفيروزآبادي – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط : الخامسة – ١٩١٦م .
٤٧- الكتاب لسيبويه – تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – ط: الأولى (لا : ت).
٤٨- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي – تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناجي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط : الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
٤٩- الكشاف للزمخشري – رتبه وضبطه وصححه د. محمد عبد السلام شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط: الأولى – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
٥٠- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري – تحقيق : محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ط : الأولى ٢٠٠٩م .
٥١- لسان العرب لابن منظور– دار الفكر– دار صادر– بيروت– لبنان– ط: الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
٥٢- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ – تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصاعدى – الجامعة الإسلامية َالمدينة المنورة – المملكة العربية السعودية – ط : الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .
٥٣- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة – تحقيق : عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .
٥٤- المسائل البصريات لأبي على الفارسي – تحقيق د. محمد الشاطر أحمد – مطبعة المعاني – القاهرة ، ط: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
٥٥- المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي – تحقيق : د.حسن هنداوي – دار القلم – دمشق– دار المنار – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
٥٦- المسائل العسكرية – تحقيق : محمد الشاطر أحمد – القاهرة – ١٤٠٣هـ – ١٨٨٢م .
٥٧- المسائل المنثورة للفارسي تحقيق د. مصطفى الحيدري دمشق . (لا : ط) و (لا : ت) .

٥٨- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق : محمد كامل بركات – دار المدني – جدة – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
٥٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي- المكتبة العلمية – بيروت(لا :ط) و (لا : ت) .
٦٠- معاني القرآن للأخفش . دراسة تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد عالم الكتب – الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
٦١- معجم الأدباء لياقوت الحموي – تحقيق : إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط : الأولى – ١٩٩٣ .
٦٢- معجم مقاييس اللغة لابن فارس – تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت (لا : ط) .
٦٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – تحقيق د . مازن المبارك وآخرين – دار الفكر – ط : الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
٦٤- المفصل في صنعة الإعراب لجار الله الزمخشري – تحقيق ودراسة د. خالد إسماعيل حسان – راجعه د. رمضان عبد التواب – مكتبة الآداب – القاهرة – الطبعة : الرابعة – ١٤٤٢هـ – ٢٠٢٠ .
٦٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي – تحقيق د. عبد المجيد قطامش – الجزء السادس – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .
٦٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية – تحقيق أ. د / على محمد فاخر ، وآخرين – دار السلام – القاهرة . ط : الأولى ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
٦٧- المقتضب للمبرد . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة – ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .
٦٨- الممتع لابن عصفور – تحقيق د: فخر الدين قباوة – دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط: الرابعة – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
٦٩- المنصف لابن جني – تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين – (مطبعة : مصطفى البابي الحلبي ، وأولاده) مصر – ط : الأولى – ١٩٥٤ن .
٧٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر – القاهرة – ١٩٦٧م.
٧١- نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي ، تحقيق : الشيخ : أحمد عادل عبد الموجود وآخرين – مكتبة : نزار مصطفى الباز – ط : الأولى – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

٧٢- همع الهوامع للسيوطي – تحقيق : أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
٧٣- وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق : إحسان عباس – بيروت (لا : ط) و (لا : ت) .

fahrs 'ahami almasadir walmarajie

1- 'akhbar alnahawiiyn albasariiyn lilsiyrafi - tahqiq du. muhamad 'iibrahim albana - alqahirat - 1985m - 1405h

2- artishaf aldarb min lisan alearab li'abi hayaan - tahqiq da. rajab euthman muhamad , rajaeh da. ramadan eabd altawaab , maktabat alkhanji - alqahirat - t : al'uwlaa 1418h - 1998m .

3- al'azhiat lilhirawii tahqiq : eabd almueian almalawhi - dimashq - 1413h - 1993m .

4- 'asrar alearabiat li'abi albarakat al'anbarii - tahqiq : muhamad husayn shams aldiyn - dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan 1418h - 1997m .

5- al'usul fi alnahw li'abi bakr bin alsaraaj - tahqiq d . eabd alhusayn alfatlii , muasasat alrisalat - bayrut t : althaalithat 1417-1996m .

6- 'iierab alquran lilnuhas - tahqiq du. zuhayr ghazi zahid - alqahirat 1405h - 1985m .

7- amaly abn alhajib - dirasat watahqiq du: fakhr sulayman qadarat , dar aljil - bayrut , wadar emmar - eamaan , t : al'uwlaa - 1989m .

8- amaly abn alshajari tahqiq du. mahmud altanahi - maktabat alkhaniji - alqahirat - altabeat al'uwlaa 1419h - 1991m.

9- 'iinbah alruwat ealaa 'anba' alnahat lilqaftii - tahqiq : muhamad 'abu alfadl 'iibrahim - dar alfikr alearabii - alqahirat , wamuasasat alkitaab althaqafiat , bayrut , t : al'uwlaa - 1986m .

10- al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiayn albasariiyn walkufiiyn li'abi albarakat bin al'anbari - tahqiqa: alshaykh muhamad muhi aldiyn eabd alhumayd , almaktabat aleasriat - sayda - bayrut (la : t) w (la : t) .

11- 'awdah almasalik 'iilaa 'alfiat abn malik , wamaeah eidat alsaalik 'iilaa tahqiq 'awdah almasalik limuhamad muhay aldiyn eabd alhumayd - almaktabat aleasriat - sayda - bayrut (la : t) w (la : t) .

12- al'iidah aleadadiu li'abi ealaa alfarisii - tahqiq du. hasan shadhli farhud - altabeat althaaniat - dar aleulum - 1408 hi 1988m .

13- al'iidah fi eilal alnahw lilzijajii - tahqiq du. mazin almubarak - bayrut 1399h - 1979m .

14- albahr almuhit li'abi hayaan dirasat watahqiq alshaykh : eadil 'ahmad eabd almawjud , walshaykh : ealaa muhamad mueawad -

dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan - t : al'uwlaa 1422h - 2001m.
15- albadie fi eilm alearabiat liabn al'uthayr , tahqiq du: fathi 'ahmad ealaa aldiyn - jamieat 'umi alquraa - makat almukaramat - alsueudiat - altabeat al'uwlaa - 1420h .
16- albaghdadiaat lilfarisii - tahqiq du. salah aldiyn eabd allh alsinkawi - matbaeat aleani - baghdad - 1983m .
17- baghiat alwueat fi tabaqat allughawiiyn walnuhat lilsuyutii - tahqiq : muhamad 'abu alfadl 'iibrahim - bayrut (la : t) w (la : t) .
18- tarikh baghdad lilkhatib albaghdadii - matbaeat alsaeadat - misr - 1931m .
19- altabyin ean madhahib alnahawiiyn albasrayn walkufiiyn tahqiq du. eabd alrahman sulayman aleuthaymin - t al'uwlaa 1421h - 2000m .
20- altadhyil waltakmil fi sharh kitab altashil tahqiq d . hasan hindawi - dar alqalam - dimashq - t : al'uwlaa 1421h - 2000m.
21- tashil alfawayid watakmil almaqasid liabn malk- tahqiq : muhamad kamil barakat - alqahirat 1388h - 1968 mi.
22- altasrih bimadmun altawdih lilshaykh khalid al'azharii - wabihamishih hashih yas - dar 'iihya' alkutub alearabia (eisaa albabi alhalabi washarakah) alqahirat , la : t , la : t .
23- altaeliqat ealaa kitab sibwih lilfarisii tahqiq da. eawad bin hamd alqawzii - jamieat almalik sueud - almamlakat alearabiat alsueudiat - t : al'uwlaa 1410h - 1990m .
24- tawjih allamae liaibn alkhabaaz tahqiq 'a.d . fayiz diab - risalat dukturat - maktabat allughat alearabiat bialqahirat - jamieat al'azhar alsharif - dar alsalam - alqahirat ta: althaaniat - 1428 hi - 2007m .
25- tawdih almaqasid walmasalik bisharh 'alfiat aibn malik lilmuradi - sharh watahqiq : eabd alrahman ealaa sulayman - t : althaaniat - maktabat alkuliyaat al'azhariat - alqahira (la : t) .
26- aljani aldaani fi huruf almaeani lilmuradii - tahqiq : fakhr aldiyn qabawat - wamuhamad fadil - dar alkutub aleilmiat - t : al'uwlaa - 1413h - 1992m .
27- khizanat al'adab walab libab lisan alearab lilbaghdadii - tahqiq : eabd alsalam muhamad harun - maktabat alkhaniji - alqahirat - ta: althaalithat - 1989m
28- alkhasayis liabn jini- tahqiqu: muhamad ealaa alnijaar- dar alkitaab alearabii - bayrut (la: ta) wa(la : t) .

29- rasaf almabani fi sharh huruf almaeani lilmualaqaa - tahqiq : 'ahmad muhamad alkharaat - matbueat majmae allughat alearabiat - dimashq - t : al'awali , 1975m .
30- sr sinaeat al'iierab liabn jani - dirasat watahqiq : hasan hindawiin - dar alqalam - dimashq , t : al'uwlaa - 1985m .
31- sharah al'ashmuni bihashiat alsubaan ealaa 'alfiat abn malik - mae sharh alshawahid lileaynii - almaktabat altawfiqiat - alqahira (la : t) .
32- sharh 'alfiat abn malik liabn alnaazam - tahqiq : muhamad basil euyun alsuwd - dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan - t : al'uwlaa 1420h - 2000m .
33- sharh altashil liabn malik - tahqiq du. eabd alrahman alsayid , wamuhamad badawi almakhtun , alqahirat - 1410h - 1990m .
34- sharh altashil almusamaa : tamhid alqawaeid bisharh tashil alfawayid linazir aljaysh - tahqiq 'a.din / ealaa fakhir wakhrin - dar alsalam - alqahirat - t : al'uwlaa 1428h - 2007m .
35- sharh jamal alzujajiu liabn eusfur - taqdim : fawzi alshiear , 'ashraf ealayh : du. 'iimil badie yaequb - dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan - t : al'uwlaa 1419h - 1989m .
36- sharh shafiat abn alhajib lilradii , tahqiq : muhamad nur alhasan wakhrin - dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan - 1402h - 1982m .
37- sharh shudhur aldhahab liaibn hisham al'ansarii - tahqiq : alshaykh muhamad muhi aldiyn eabd alhamayd - almaktabat aleasriat - sayda - bayrut - 1409h - 1988m .
38- sharah abn eaqil wamaeah kitab : muntakhab ma qil fi sharh abn eaqil talif du. yusuf albiqaeii - dar alfikr - 1414h 1994m . .
39- sharah kafiat abn alhajib lilradii - qadim lah : 'iimil badie yaequb - dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan - t : al'uwlaa 1416h - 1998m .
40- sharh alkafiat alshaafiat liabn malik - tahqiq : eabd almuneim 'ahmad huraydii - markaz albahth aleilmii wa'iihya' alturath al'iislamii - jamieat 'ami alquraa - makat limukarima (la : t) w (la : t) .
41- sharh kitab sibwih lilsiyrafi tahqiq d . 'ahmad hasan mahdali - w da. ealaa sayid ealaa - dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan - ta: al'uwlaa sanat 2008.
42- sharah almufasal liabn yaeish - maktabat almutanabiy -

alqahirat , (la :ti) w (la : t) .
43- sharah almakawdiu ealaa al'alfiat - tahqiq du. eabd alhamid hindawi - almaktabat aleasriat - bayrut - lubnan - 1425h - 2005m .
44- alsaahibiu fi fiqh allughat wasunan alearab fi kalamiha liabn faris - tahqiq : alsayid 'ahmad saqr - dar 'iihya' alkutub alearabia (faysal eisaa albabi alhalabii) - alqahira .
45- tabaqat alnahawiiyn wallughawiiyn lilzubaydii tahqiq : muhamad 'abu alfadl 'iibrahim alqahirat - 1973m .
46- alqamus almuhit lilfiruzabadii - muasasat alrisalat - bayrut - t : alkhamisat - 1916m .
47- alkitab lisibwih - tahqiq washarh : eabd alsalam muhamad harun - dar aljil - bayrut - ta: al'uwlaa (la : t).
48- ktab alshier li'abi ealaa alfarisii - tahqiq washarh da. mahmud muhamad altanaajii - maktabat alkhaniji - alqahirat - t : al'uwlaa 1408h - 1988m .
49- alkashaf lilzumakhsharii - ratabah wadabtuh wasahahah du. muhamad eabd alsalam shahin - dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan - ta: al'uwlaa - 1415h - 1995m .
50- allibab fi eilal albina' wal'iierab lileakbari - tahqiq : muhamad euthman , maktabat althaqafat aldiyniat - alqahirat - t : al'uwlaa 2009m .
51- lisan alearab liabn manzurin- dar alfikri- dar sadr- birut- lubnan- ta: althaaniat 1414h - 1994m .
52- allamhat fi sharh almulihat liabn alsayigh - tahqiq du. 'iibrahim bin salim alsaaeidaa - aljamieat al'iislamiat almadinat almunawarat - almamlakat alearabiat alsueudiat - t : al'uwlaa 1424h - 2004m .
53- almuhkam walmuhit al'aezam liabn sayidat - tahqiq : eabd alhamid hindawi - dar alkutub aleilmiat - bayrut - altabeat al'uwlaa - 1421h-2000m .
54- almasayil albasariaat li'abi ealaa alfarisii - tahqiq du. muhamad alshaatir 'ahmad - matbaeat aleani - alqahirat , ta: al'uwlaa 1405h - 1985m .
55- almasayil alhalabiaat li'abi ealaa alfarisii - tahqiq : da.hsan hindawiun - dar alqalam - dimashqa- dar almanar - bayrut - altabeat al'uwlaa 1407h - 1987m .
56- almasayil aleaskariat - tahqiq : muhamad alshaatir 'ahmad - alqahirat - 1403h - 1882m .

57- almasayil almanthurat lilfarisii tahqiq du. mustafaa alhaydari dimashq . (la : t) w (la : : t) .
58- almusaeid ealaa tashil alfawayid liabn eaqil - tahqiq : muhamad kamil barakat - dar almadanii - jidat - 1405h - 1984m.
59- almisbah almunir fi gharayb alsharh alkabir lilfiuwmi- almaktabat aleilmiat - bayrut(la :t) w (la : t) .
60- meani alquran lil'akhfash . dirasat tahqiq du. eabd al'amir muhamad 'amin alward ealam alkutub - altabeat al'uwlaa - 1405h - 1985m .
61- muejam al'udaba' liaqut alhamawi - tahqiq : 'iihsan eabaas - dar algharb al'iislamii - bayrut , t : al'uwlaa - 1993 .
62- muejam maqayis allughat liabn faris - tahqiq wadabt : eabd alsalam muhamad harun - dar aljil - bayrut (la : t) .
63- mighni allabib ean kutub al'aearib liabn hisham - tahqiq d . mazin almubarak wakhrin - dar alfikr - t : al'uwlaa 1412h - 1992m .
64- almufasal fi saneat al'iierab lijar allah alzumakhsharii - tahqiq wadirasat du. khalid 'iismaeil hasaan - rajaeah da. ramadan eabd altawaab - maktabat aladab - alqahirat - altabeat : alraabieat - 1442h - 2020 .
65- almaqasid alshaafiat fi sharh alkhulasat alkafiat lilshaatibii - tahqiq du. eabd almajid qatamish - aljuz' alsaadis - maehad albuhuth aleilmiat wa'iihya' alturath al'iislamii - jamieat 'ami alquraa - makat almukaramat - 1428hi - 2008m .
66- almaqasid alnahwiat fi sharh shawahid shuruh al'alfiat - tahqiq 'a. d / ealaa muhamad fakhir , wakhrin - dar alsalam - alqahira . t : al'uwlaa 1431h - 2010m.
67- almuqtadab lilmabrad . tahqiq : muhamad eabd alkhaliq eadimat - almajlis al'aelaa lilshuyuwn al'iislamia . lajnat 'iihya' alturath al'iislamii - alqahirat - 1415h 1994m .
68- almumtae liabn eusfur - tahqiq du: fakhr aldiyn qabawat - dar alafaq aljadidat - bayrut - ta: alraabieat - 1399h - 1979m .
69- almunsif liabn jini - tahqiq : 'iibrahim mustafaa , waeabd allh 'amin - (matbaeat : mustafaa albabi alhalabi , wa'awladuh) misr - t : al'uwlaa - 1954n .
70- nuzhat al'alba' fi tabaqat al'udaba' liabn al'anbari - tahqiq : muhamad 'abu alfadl 'iibrahim - dar nahdat misr - alqahirat - 1967m.

71- nafayis al'usul fi sharh almahsul lilqarafi , tahqiq : alshaykh : 'ahmad eadil eabd almawjud wakhrin - maktabat : nizar mustafaa albaz - t : al'uwlaa - 1416h - 1996m .
72- hamae alhawamie lilsuyutii - tahqiq : 'ahmad shams aldiyn - dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan - t : al'uwlaa 1418h - 1998m .
73- wfiaat al'aeyan liaibn khalkan - tahqiq : 'iihsan eabaas - bayrut (la : t) w (la : t) .

فهرس الموضوعات التفصيلي

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث .	١٦٦٣
المقدمة .	١٦٦٥
التمهيد : وفيه ثلاثة مطالب .	١٦٦٨
المطلب الأول : التعريف بمصطلحي التأثير والتأثر – أهمية التأثير – أثر كتاب المقتضب في مؤلفات الفارسي .	١٦٦٨
المطلب الثاني: التعريف بالمبرد .	١٦٧٢
المطلب الثالث : التعريف بالفارسي .	١٦٧٤
المبحث الأول: تأثر الفارسي بالمقتضب في كتابه: " البغداديات " وفيه خمس مسائل :-	١٦٧٦
المسألة الأولى : اختلاف العلماء في حقيقة الميم من (م الله) .	١٦٧٦
المسألة الثانية : الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف وشبهه .	١٦٨٢
المسألة الثالثة : مجيء " مما " بمعنى : " ربما" .	١٦٨٧
المسألة الرابعة : مجيء " الكاف " زائدة لغير معنى التشبيه .	١٦٩١
المسألة الخامسة : رفع الجواب بعد فعل الشرط المضارع المجزوم .	١٧٠٠
المبحث الثاني : تأثر الفارسي بالمقتضب في كتابه:" التعليقة على كتاب سيبويه " وفيه ثلاث مسائل :	١٧٠٦
المسألة الأولى : إبدال الميم من الواو في : " فم" والجمع بينهما في قول الشاعر : " فمويهما" وتوجيه ذلك .	١٧٠٦
المسألة الثانية : الاختلاف في وزن " أروى " .	١٧٠٠
المسألة الثالثة : تمييز العدد عشرة فما دونها .	١٧١٥
المبحث الثالث : تأثر الفارسي بالمقتضب في كتابه : " البصريات " وفيه مسألتان :	١٧٢١
المسألة الأولى: معنى قولهم : " أقل رجل رأيته إلا زيد " .	١٧٢١
المسألة الثانية : نداء المضاف إلى ضمير المخاطب .	١٧٢٨
المبحث الرابع : تأثر الفارسي بالمقتضب في كتابه : " المسائل العسكرية " وفيه مسألة :	١٧٣١
المسألة الأولى : اختلاف النحويين في حد الاسم .	١٧٣١
الخاتمة .	١٧٤٠
الفهارس الفنية وتشمل : ١- فهرس أهم المصادر والمراجع . ٢- فهرس الموضوعات التفصيلي .	١٧٤٤ ١٧٥٦